٣
٤١٥

العنوان : امتحان الأذكياء

المؤلف : البركلي : محيي الدين محمد بن بير علي بن اسكندر الرومي (ت : ٩٨١ هـ)

البداية : الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، خصوصاً منهم على السراج المنير المصطفى ...

النهاية : ... حفظاً لحركتها حتى لا تلتبس بكاف المذكر نحو : أكرمتكس ، ومررت بكش . تم .

الناسخ : عبد الرحمن القراء بن مصطفى **تاريخ النسخ :** ١١٦٠ هـ **نوع الخط :** فارسي

ملاحظات : كتبت بعض الكلمات بالمداد الأحمر ، وعليه تعليقات وتصويبات .

رقم الحاسب	رقم الحفظ	أرقام الأفلام	عدد الأوراق	مقاس الورقة	عدد الأسطر	حالة الطبع	نسخة	جزء
١٥٣٠	٤١٥/٣١	١٦٢	١٦١	٢٠×١٥	١٧	مطبوع	١	

مصادر التوثيق :

كشف الظنون	٢	١٥٤٦
الأعلام	٦	٦١



نحو

متن شرح العلامة محمد بن بير علي المعروف
ببركلي المتوفى سنة ٩٨١ وهو المعروف
بامتحان الاذكياء على لب الالباب في
علم الاعراب للقاضي البيضاوي وهو
مختصر الكافية كذا في كشف
الظنون





امتحان الاذكياء

للعلامة البركوى
فى شرح لب الالباب
للبيضاوى فى النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصًا
منهم على السراج المنير المصطفى وصلوة عليه
وعليهم مصفًى ومستصفًى وعلى الهم واصحابهم
الذينهم اخوان الصفاء وعلى اتباعهم الذينهم
اصحاب الوفاء اما بعد فلما اردت ان ادرس كتاب اللب
المنسوب الى الامام الاوحدى عمر القاضى البيضاوى
عليه رحمة الله العزيز القوى سالنى بعض اصحابى
ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح
الغوامض والعويصات من معانيه ويبين ماله وما عليه
ومافيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية تشحيذا
للجنان واختبارا للاذهان وتنشيطا للطلاب
وترغيبا لاولى الالباب موجزا غاية الايجاز بلا اخلال
تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال عاريا عن المشهورات

والواضحات

والواضحات خاليا عن نقل الاقوال والاختلافات بلا ترجيح
وتمييز لعمرى ان هذا لعزيز قلت انى مشغول بما هو
اهم وما الفائدة فيه اتم والعمر اقل من القليل وقد نودى
الرحيل الرحيل وقد غلب على علماء الدهر العناد والحسد
والكبر فلما اردت رد سؤالهم وعدم اجابة اقوالهم
نادانى سرى الم تر انهم ايتام سائلون والى العلم والتعليم
محتاجون الم يجدك ربك يتيما فآوى ووجدك عائلا
فاغنى وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك
عظيما فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
واما بنعمة ربك فحدث فاستجبت لهم من غير
ترك ما انا فيه وان هذا بالمجاز للتشبيه ولكن تضرعت
الى من هو عليه هين يسير وما من ممكن عليه بعسير
انه على كل شيء قدير وتوكلت على الحى الذى لا يموت
وكل حى غيره تعالى يموت ومن يتوكل على الله فهو
حسبه ومن يدعوه تعالى صدقا فهو يجيبه حسبنا الله
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله الجليل الحمد لله الذى
رفع اى يرفع على درجات الجنان او شرف وكرم الجازمين

قوله قلت استيناف كانه قيل
فما قلت فقال قلت قولا لفظيا
او معنويا انى مشغول بما هو
اهم من علم التفسير وغير ذلك
من العلوم النافعة والاعمال الصالحة
والاشتغال بغير نتايج
قوله نادانى سرى اى نادانى مناد
فى سرى بلسان الالهام

المعتقدين بغير تردد واحتمال بوحدانيته متعلق

بالجازمين وتعلقه برفع بمعنى ان الرفع بسبب الوحدانية

اذ الشركة ترفع النظام والرفع فرعه بعيد لفظا ومعنى

اى بالامور المنسوبة الى وحدته تعالى كعدم الشركة فى الالوهية

والخالقية وسائر الصفات المختصة فيدخل فيه ارسال

الرسل لكونه فرع رفع فساد السموات والارض اللازم

للشركة والالف والنون من تغييرات النسب ولم يجعل

الياء المصدرية لاحتياجه الى التأويل لكون الوحدانية مصدر

فيضيع العدول عن الاخصر وعدم ثبوته ودخول الموحد

النافى لبعثة الرسول عم ح فى الجازمين مع انهم ليسوا

بمرفوعين وتوهم كون المراد الوحدة من طريق العدد وليس

كذلك اذ هى غير مختصة به تعالى بل هو لازم بين لكل جزئى

حقيقى ولذلك قال فى الفقه الاكبر والله تعالى واحد لا من

طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له ومراده نفى

المراد به لا نفى الوحدة العددية فانه كفر بفضله متعلق

برفع فيكون اشارة الى ان الرفع باختياره واحسانه

لا من طريق الوجوب عليه او ايجابه اياه او بالجازمين

ولا يمنع منه تعدد الجار الواحد بغير عطف لاختلافهما معنى

اذ الاولى للالصاق والثانية للسببية فيكون اشارة الى

ان افعال العباد وان كانت قلبية منه تعالى لا منهم

والاول اقرب وان كان ابعد ويمكن ان يكون من باب

التنازع بان يحذف احدهما حذرا من التكرار فيحصل

الاشارتان مع ثالثة هى ذكر المنة ونفى العجب اللازم

للذاهبين الباطلين وخفض فى دركات النيران

او اذل وحقر فالفعلان مجازان من جهة الصيغة او المادة

الشاكين المترددين فى وحدانيته ويعلم حال المنكرين

بطريق الاولى وجرهم الى الجحيم صلة للجر فقط بعدله

متعلق باحد الثلثة او على التنازع وتأخيره لاجل التسجيع

ومعنى الثانى وهو ابعدها ان شكهم بخلق الله تعالى

لا بخلقهم ولكن ذلك الخلق عدل لكونه تصرفا فى الملك

اذ الكل ملكه لا ظلم لكونه تصرفا فى ملك الغير ولا ملك

للغير ثم للتراخى الزمانى او الرتبى الصلوة والسلام

والتحية والرضوان على خير الانام محمد المصطفى وصف

لا علم وعلى تكرير على ليفيد نوع استقلال فيكون

تمرد وان كانت قلبية منه تعالى اى خلقا كما هو رأى اهل الحق من الاشعرية والماتريدية فانهم ذهبوا الى ان المؤثر فى افعالهم قلبية كانت او خارجية هو قدرة الله تعالى فقط ولا تأثير لقدرة العبد اصلا نتائج الافكار

قوله فى دركات النيران فيه اشارة الى ان خفض مجاز من جهة الصيغة وبهذا الاعتبار عطف قوله اذل عليه قال فى الحاشية الدركة كالدرجة لفظا ومعنى لكن الدركة من الاعلى الى الاسفل كالبئر والدرجة من الاسفل الى الاعلى كالسلم انتهى نتائج الافكار

قوله فالفعلان المفسران بتفسير فى الاول صراحة وفى الثانى الاول اشارة والثانى صراحة مجازان من جهة الصيغة او المادة لمنع الخلو نتائج الافكار

قوله صلة للجر فقط فيكون مجازا من جهة الصيغة فقط فحسن هنا ظهر اذ تعميم التفسيرين الاولين فى التعليل لموافقتهما لهذا نتائج

ابلغ وتمامه منهى عنه على ليفيد نوع استقلال فيكون
ابلغ وتمامه منهى عنه آله وصحبه هو من الصاحب كالركب
من الراكب وسيجيء الغُرّ جمع الاغرّ بمعنى الشريف
وهو فى الاصل صاحب الغرة وهى البياض فى الجبهة
الكرام جمع كريم وفى ذكر الرفع والجزم والخفض
والجرّ والعدل براعة الاستهلال وهى كون الفاتحة
مناسبة للمقصود وقد اعتنى بها المتأخرون وتكلفوا
غاية التكلف وهى من المحسنات البديعية خارجة من
ولما كان بحث النحو عن الكلمة الواقعة فى الكلام من حيث
الاعراب والبناء بدأ بتعريفها ثم بتقسيمها ثم بتعريف
الكلام المركب من اقسامها فقال الكلمة لامها للجنس
والحقيقة من حيث هى هى ولا مساغ للعهد للزوم
كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها
للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة
اللازمة ولا تنافى بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو
ولا من حيث وجوده فى ضمن البعض والكل وانما التنافى
بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية

والجنس واما الوحدة النوعية او الجنسية فليست
من معنى التاء فى مثلها بل الاولى احد معنييها فى نحو دحرجة
واستخراجة ومعنى صيغة فعلة بالكسر وقولهم التاء
فى مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضى التنافى
بل الاختلاف وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم ونحو
تمرة وتمر بان الوحدة مأخوذة فى حقيقة الاولى دون
الثانية ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون
اللام بمعنى الجرح للتأثير فى القلوب ما اى شيء اذ لا ضرورة
الى التخصيص اذ الدوال الاربع تخرج بمفرد ان لم تخرج
بوضع او لفظ بقرينة شهرة كون الكلمة من قسم
اللفظ ليكون افيد ووجه العدول الاختصار على التقدير
فاذا جاز ارادة اللفظ حسن ذكر ما يتعلق به فنقول
هو فى الاصل بمعنى الرمى وفى العرف صوت من شانه
ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور
دورى ولا مجال ههنا للجواب المشهور فى امثاله وهو
كون المراد مما فى التعريف لغويا لما لا يخفى والحركات
كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ وكذا

ولذا الصيغة وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف
نفس الصوت المكيف لا كيفية له وهو القول الاحق
بالقبول والضمائر المستترة ليست بالفاظ وكلمات
حقيقة انما هي في حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها
ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها عن
تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف
الاسد ونظيرها الجمل الواقعة مسندا اليها في نحو زيد
قائم جملة اسمية فانها في حكم الكلمات وتاويلها الا هي
والتحقيق ان الكلمات المستتر فواعلها دالة بصيغها
عليها بلا فاعل لفظي اصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره
حفظا لقاعدتهم من ان كل فعل وشبهه لا بد لهما
من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل وعلى اسامة با
بالعلمية كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شيء
او جوفه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها
تحت ولا جوف فظهر ان مراد من قال ان المستكن
ليس من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود
اصلا بل اعتباري محض وانما خصهما بالذكر

اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفي على بعض
فظن انه من مقولة اخرى فقال لا ادري من اي مقولة
هو وعلى بعض حيث قال فهو ليس من مقولة معينة
بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون
من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله
ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي
فاحفظه فانه خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا
لا ادري من اي مقولة هو قلت قولي بلغه انتهى وهذا
تبجح وغرور بما هو غلط فاحش اذ النحاة جعلوا المستكن
جزء الكلام وفاعلا ومرجعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك
وما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر
الاعتباري والمستكن الحكمي وقد اعترف به حيث قال
اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية
جزء الكلام ولا قائمة مقام الالفاظ وهذا قرينة
بلا مرية وضع الوضع المطلق تعيين شيء لشيء متى
ادرك الاول فهم الثاني للعالم بالوضع اللفظي نوعان
شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله

باناه ونوعي وهو تعيين هيئة افرادية او تركيبية
لمعنى والمتبادر عند اطلاق الوضع هو الشخصي
والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او
مناسبه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملا
والمحرفات عن الوضع غلطا ومقتضيات الطبع وتق
الحرف لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه
لان التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل
لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا
لما ذكره الشريف في حاشية المطول نعم قد يقال ان المجاز
موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله
في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة ولكن هذا
استعمال لا وضع ولو قيل تسمية وضعا فلا مشاحة
في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة وان الكناية
يعمها والمجاز والكناية مفردا حال من ضمير وضع وهو
ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فخرج به المركبات
كلامية او غيرها اعلم ان ههنا ابحاثا ثلثة غامضة
زلت فيها الاقدام وتحيرت افهام الاقوام لا بد

من

من بيانها اظهارا للحق وارشادا للخلق فنقول وبالله
التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول انهم
اختلفوا في تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها
قال الزمخشري والمطرزي تبعا لفظ دالة على معنى مفرد وضع وابن
الحاجب ومن تبعه حذفوا الدلالة استغناء عنها بالوضع
والمصنف حذف المعنى ايضا اذ دلالة الوضع على المعنى
اوضح منها عليها وان كانتا التزاميتين لذكره في
مفهومه كما سبق دونها ويدل اللفظ بما سبق وجه
وتمييز الحق منها يستدعي مقدمة هي ان المعرف ثلثة
لانه اما ان يقصد به تمييز صورة حاصلة عما عداها
فلفظي حقه ان يكون بمرادف اوضح من المعرف عند المخاطب
فيجوز التعاكس نحو القضا ام القود فان لم يوجد ذكر مركب
لا يقصد به تفصيل بل تعيين المعنى فهو في حكم المفرد
فيوصف بالترادف تبعا وهذا تعريف اللفظ فقط
لا المعنى فلذا سمي لفظيا ويستعمله ارباب اللغة او تحصيل
صورة فان كان في حقايق الموجودة فاما الحد الذاتيات
فحد حقيقي وحديد الحقايق متعسر بل متعذر فان الجنس

شبيه بالعرض العام والفصل بالخاصة وان كان في
المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامرها سهل
فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم
مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا فتعريفه به يسمى
حدا اسميا وما كان خارجا عنه كان عرضيا وتعريفه
به يسمى رسما اسميا فتحديدها في غاية السهولة كذا
افاده الشريف رح في مواضع من كتبه فنقول الزائد
مقدم فانا قصران قبل اصطلاحه من كل وجه
لكن نقص الاستلزام المذكور فالدلالة الالتزامية
مهجورة في التعريفات او اكتفاء بالبعض لحصول التمييز
عن جميع ما عداه فحد ناقص والتام اولى واذا لم يقبل
اصلا واراد تجديد الاصطلاح غير مقبول بلا داع وان
قبل بحسب التناول والتمييز لا بحسب المفهوم بان قال
المراد تمييزه عن جميع ما عداه فذلك يحصل بما ذكرنا
والاختصار مطلوب فهذا كلام سديد لكن ينبغي
ان يقتصر على لفظين نحو لفظ مفرد او موضوع
اذ الموضوع في المركبات هيئة وهي ليست بلفظ كما سبق

[Marginal notes, top:] لكونه كل منهما عاما للحقائق المختلفة كالحيوان والمتنفس فانهما يعمانهما — ولكون الفصل والخاصة كل منهما مختصا بحقيقة واحدة كالناطق والضاحك فانهما مختصان بالانسان — عطف على كان

[Marginal notes, right:]
قوله من كل وجه اي بحسب التناول والتمييز والمفهوم بان اعتبر جميع المفهوم الذي اعتبره الاول كذا
قوله لكن نقص اي لم يذكر البعض الذي ذكره الاول مع كون مفهومه داخلا في مفهوم المحدود وذاتيا له كذا
قوله لا بحسب المفهوم بان لم يعتبر مفهوم ما لم يذكره داخلا في مفهوم المحدود وذاتيا له كذا
قوله لفظ مفرد يخرج بالاول الدال الذي يخرج بالثاني المركبات وكذا المهملات والمحرفات والمقتضيات الطبيعية اذ الافراد مختص بالالفاظ الموضوعة ولا يوصف غيرها صرح به الفاضل العصام وفيه ان الوضع لازم للكلمة غير داخل في مفهومها فلا يكون ذاتيا لها كذا

[Marginal note, bottom:] قوله او موضوع اي لفظ موضوع يخرج بالاول الاول وبالثاني ما يخرج بالثاني في الاول لكن لما كان في خروج المركبات خفاء بينه بقوله اذ الموضوع الخ فان قيل بل ينبغي الاقتصار على لفظ نحو مفرد كما قال به الفاضل العصام او موضوع اذا اريد به الشخصي قلت ان اريد ان اللفظ ذاتي لكن لم يذكر لدلالة المذكور عليه التزاما فقد سبق انها مهجورة وان اريد انه خارج عنها بل حقيقتها هي مفرد او موضوع فقط فيلزم التعريف بالمجهول وهو خلاف الرأي الصحيح من ان التعريف مركب كليا كما اشار اليه فيما سبق بقوله لمفهوم مركب

ولو سلم فالمتبادر هو الشخصي كما ذكرنا في التعريف
والتعريف يجب حمله على المتبادر والثاني انهم اختلفوا
في نحو عبد الله علما انه كلمة او كلمتان ووجه الاول عدم دلالة
جزء اللفظ على معناه وعدهم من اقسام العلم المعدود من
اقسام الاسم ووجه الثاني كونه معربا باعرابين
وقولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين قال الشريف
الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني لتحديدها
باللفظة كالزمخشري والمطرزي وانسب بقواعد العربية
ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا
جعل علما كحيوان ناطق اقول وكذا كل متبوع مع
تابعه وكل اسم مع معموله نحو ضارب زيدا وحسن
وجهه لكن في التابع مع متبوعه يجوز اعراب واحد على
الجزئين معا نحو جاءني زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا
وفي السائر على الاول فقط والثاني مشغول بالحكاية
لا يتغير والحق عندي هو الاول لانهم اعترفوا بانه
لا دلالة بجزء العلم على معنى اصلا قصدا كزاي زيد فكما
لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز هذا ايضا فلو كان دلالته

[Marginal notes:]
وجه الانسبية ان المقصود من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اواخره من حيث الاعراب والبناء فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائمه كذا
دفع لما يقال هو ان جزء العلم وان لم يكن له دلالة باعتبار هذا الوضع لكن له دلالة باعتبار الوضع الغير العلمي وهي كافية في كونه كلمة كذا

تيل العلمية لكان بعلبك كلمتين وان المتبادر من دلت
ووضع لمعنى ومفرد البقاء في الحال لا الانقطاع بالاستصحاب
والتعريفات يجب حملها على المتبادر كيف وعبارة
المفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع واتفقوا
ان المتبادر من صيغة الفاعل الحال وانها حقيقة فيه
فمن اراد ادخال جز العلم فلابد له من تعريف جديد و
وايضاً منع صرف مثل ابي هريرة وشهر رمضان
مع كون العلم مجموع المضاف والمضاف اليه صرح به
الزمخشري في الكشاف وغيره وذا لا يكون الا في مفرد
معرب وان جز العلم ليس بعلم بل لو كانا كلمتين وبقي
الاضافة صار العلم المضاف مع الاضافة وحدها وخرج
المضاف اليه كما ذكرنا في عدم البصير يدل على انهما كلمة واحدة
واما قولهم معرب باعرابين فمم بل الاعراب ما في اخر
الاول فقط والثاني مشغول بحكاية خاصة او عامة
الا ترى ان معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون
الجر علامة له وان الفاعلية انما هي لمجموع المضاف اليه
لا لجزء المضاف اذ لا معنى له اصلاً وانما جرى الاعراب

في اخره

٨

في اخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الاخر بالحكاية
وكونه كلمة معربة في الاصل وان صار الان
جزء كلمة وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا
او محليا كما في تابط شرا علما وليس هذا بابعد من
اعطاء اعراب كلمة لكلمة اخرى مجاورة لها بجر دكونها
في صورة الحرف وان كان اسما حقيقة في نحو جاءني
الضارب زيدا او رجال الا زيد واما قولهم المركب كلام
ركب من كلمتين فمشترك الالزام فلابد من تاويل وهو
الحمل على المجاز باعتبار الكون قال ابن مالك اطلاق
الكلمة على احد جزئي العلم المضاف مجاز مستعمل في عرف النحاة
واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فمجاز
مهمل في عرفهم ومستعمل في اللغة والعرف العام واما
مناسبة ذلك للتحديد باللفظة فقد ذكره ابن الحاجب
رح في شرح المفصل حيث قال قوله اللفظة ان اراد بها
اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لان اقله حرف
واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس مشعرا
وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار

في اللفظة تعداد عدد المخصوص

ورفع الاجمال انتهى وان اراد امكان استقلال
التلفظ به في الجملة فينتقض ببعلبك بل بنحو
وان اراد ما يعد في العرف واحدا فليس عرف ظاهر
لا سيما على المبتدىء ومن ههنا ظهر اختلال ركون ما
في عبارة المصر عبارة عن اللفظ وان اراد ما لم يجب
عليه اعرابان فبعد تسليم دلالة التاء على هذا وجوازها
في التعريفات وجودها فيما نحن فيه فذلك فرع الوحدة
فيلزم الدور فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون ثم ان
انهم اختلفوا ان تاء التانيث والفية وحروف المضارعة
وياء النسبة والتنوين ولام التعريف وحروف الاعراب
وحركات كلمات او ابعاضها وجه الاول دلالتها اطرادا
على معان مفردة وجواز نحو حسنة وجه الثاني عدم
استقلالها وجريان الاعراب على بعضها وتغير الابنية
ببعضها وهم يمنعون دلالتها على معان ويقولون دخولها
وكونها جزءا صار سببا لدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا
الف اكرم وتضعيف كرم ونحوهما من المزيدات لعدم الاطراد
واتفقوا ان الضمائر المرفوعة المتصلة كلمات وان تغير الابنية

بسببها

بسببها لئلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل وان نحو ضرب
وضارب ومضروب كلمات وان دل هيئاتها على معان
فلذا اعترضوا بها على تعريف الكلمة وتكلف بعضهم
بان المراد من المفرد ما لا يدل اجزائه المرتبة على معنى ورده
بعضهم بانه تمحل لا يشعر به الحد فيفسد وقد عرفت
جواب هذا الاعتراض فيما سبق وفساد جعل الحركات
كلمات واما ما عداها مما اختلف فيه فالحق فيه التفصيل
فتاء التانيث ان كانت مطردة بان جاز انتزاعها
مع بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة والا كظلمة فجزء والفا
التانيث جزءان في الاسماء كدعوى وصحراء واما في الصفات
نحو فضلى وحمراء ففيهما احتمال لاطرادهما وعدم جواز
انتزاعهما مع بقاء الكلمة ولكن الاول اقوى دلالة من الثاني
لتخلفه في نحو ضربت فكونهما كلمة ارجح وحروف المضارعة
مثلهما احتمالا ورجحانا ولكن ينبغي ان يعلم ان دلالتها
من احوال الفاعل لا على نفسه واللازم تقدم الفاعل
على الفعل وتعدده في البعض وياء النسبة ايضا
مثلهما ان غيرت لكن الرجحان ههنا اشد لانحصار معناها

مغيرة او غير مغيرة وان لم تغير فكلمة والتنوين كلمة
للاطراد والانتزاع وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف
للاولين واما حروف الاعراب ففي التثنية والجمع
كلمات للاطراد والانتزاع وفيما عداهما اجزاء لانتفائهما
وهذا ما عندي والعلم بالحقيقة عند الله تعالى وهو
راجع الى ما كان في اطراف الكلام غير جزء منه ولا مستقلا
بنفسه لو دل اى لو وجد جنس الدلالة بسبب ذكر غيره
فقط بحيث لو لم يذكر لم يفهم معناه بخلاف الاسماء اللازمة
الاضافة مثل ذي فان معناه مفهوم بدون المتعلق
لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس صفة
لشيء فلا يحصل الا به فذكر المتعلق في الحرف ليحصل الدلالة
وفي الاسماء المذكورة ليحصل الغاية وسر عدم دلالة الحرف
بدون المتعلق ان معناه غير مستقل بالمفهومية ولا
مقصود بالملاحظة بل ملحوظ من حيث هو حالة بين
الشيئين وآلة لمعرفتهما حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى
اسم مثله معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص
ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة

حالهما

حالهما ولذا لا يصح ان يحكم عليه او به واذا لوحظ
ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية قابلا
للحكم عليه وبه معنى للفظ الابتداء تقول ابتداء سيري
من البصرة وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا
في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق
ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة
ولو تمعنى ان بقرينة قسيمه والا لزم ان لا يوجد الحرف وجواب
محذوف استغناء بما تقدم اى فهو حرف لا تقدم اذ للشرط
صدر الكلام والا اى وان لم يدل بغيره بان وجد دلالته
بنفسه ولو تضمنية والا لم يصر كلمة ففعل اى فهو فعل
سمي باسم مدلوله التضمني فاندفع بتقريرنا ان يقال
ان اراد بالدلالة المطابقية لزم كون الفعل حرفا لدلالته
على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير
مستقل لا بد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشارح
في رسالته وان اراد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه
على الحرف مع صدقه على الفعل ولا مجال لارادة الالتزامية
وان اراد اعم لزم ما لزم في المطابقية هذا ولكن في قرينة

المصنف خفاء لو اقترن اى ما وضع مفردا وضعا اى
اقتران وضع او موضوعا باحد الازمنة الماضى والحال
والاستقبال ولما كان فصل الفعل من الاسم بالدلالة
على احد الازمنة بالهيئة وظاهر هذا لا يفيده بل يقتضى
اقترانه بلفظه وليس كذلك لا بد من التأويل اى لو دل
على اقتران معناه التضمنى وهذا للشريف رح او لو اقترن
معناه فى الفهم والذهن بمعنى احد الازمنة وهذا للجامى
ومن تبعه او لو اقترن نفسه بدلالة احد الازمنة
او داله بان اشتمل على هيئة دالة عليه وهذا لى وهو اظهر
فهما واقل تكلفا واقرب للمراد وبقوله اقترن خرج
ما لم يدل على الزمان اصلا نحو رجل وضرب وما دل عليه
نحو امس وغدا والآن وزيادة وضعا ليدخل الافعال
الانشائية المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال كعسى
ونعم كذا قيل ويمكن ان يقال هى دالة على الحال او الاستقبال
اذ الانشائية احداث ما لم يكن ولتخرج اسماء الافعال
لكونها منقولة على المصادر والاصوات والظروف
واسماء الفاعل والمفعول لكون دلالتهما على الحال المتبادر

منهما

منهما بغلبة الاستعمال وعلى الآخرين بالقراين كذا قيل وهذا
مشكل لقولهم انهما فى الحال حقيقة وفى الاستقبال مجاز
بالاتفاق والمتبادر من اماراتها وحله ان معنى فى الحال
وفى الاستقبال فى الكائن فيهما لا فى الدلالة عليهما
والامارة قد تختلف ثم التحقيق ان اشتراط الحال بدلالة
الفعل مثلا مفهوم الضارب من قام به الضرب لا يصدق
على المعدوم بل على الموجود فان جميع الاسماء مصدرا او مشتقا
او جامدا مشكلها فى كونها فى الحال حقيقة وفى الاستقبال
مجازا لاقتضاء مفهوماتها الوقوع واستعمالها فى الاستقبال
مجاز باعتبار الاول واما فى الماضى المنقطع ففيه خفاء
واختلاف فظهر ان لا دلالة للاسماء بحسب الوضع على الزمان
وان فهم فى بعضها عند فهم معانيها عقلا او استعمالا
وذا غير معتبر وباحد الازمنة خرج نحو الصبوح والغبوق
وبقى المضارع لانه لاحد الازمنة فى اصل الوضع ولو سلم
الاشتراك فالدال على اثنين دال على واحد واقوى الاشكال
بمثل الماضى والمستقبل اذ لم يرد بهما الزمانان اجاب
ابن الحاجب فى الايضاح بامرين احدهما ان المستقبل

والماضي يراد بهما نفس الزمان فاذا قيل للفعل فالمعنى مستقبل
زمانه ثم حذف للكثرة والثاني ان دلالتهما على الزمان من
حيث المعقول كقولك الاستقبال والمضي والانتظار
ونحوه لا بالوضع واجاب الرضي بان لفظ الماضي ليس موضوعا
للحدث الذي مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في
المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال اقول
لا وجه لذكر الحال ههنا اذ هو خارج بالاقتران كامس
اذ لا يقال ضرب حال مثلا بل حالي بخلافهما واعلم ان
الشراح قيدوا الوضع بالاول لئلا يخرج نحو نعم وبئس
مما انسلخ عن الزمان ونحو ليس مما انسلخ من الحدث
ولا يدخل اسماء الافعال فان الوضع فيها متعدد فيلزمهم
نحو يزيد علما ويمكن ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر
في مختلفي الحقيقة بل وضع كل يعتبر مستقلا والكلمة
جنس وما تحتها من الثلثة انواع بقي ان يقال لم صار يزيد
بالنقل والوضع الجديد اسما ولم يصر اسماء الافعال
ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق النقلين والوضعين في الكل
ويمكن ان يقال لما لم يبق بين المعنيين في نحو يزيد مناسبة

واشتراك

١٢

واشتراك في شيء اعتبر المعنى الثاني مستقلا فسلط
عليه حد الاسم بخلاف الاخيرين فلم يقطع ملاحظة
المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة والشركة فلم
يتغير حكمه ولو قال المصنف ولو وزنه على دمان لكان
احصر واظهر واد نخ واجمع ولما اراد المصنف الايجاز
حذف تعارف انواع الكلمة والتنبيه عليها الموجودين
في الكافية واكتفى بما فهم من دليل الحصر ذكر خواص
الفعل والاسم فيه فلزم تغيير ترتيب الكافية فقال
ومما خص به اي ببعض ما حصر بالفعل لا كله مجموع
الاشياء الستة بناء على ان حق المبتداء التقديم مع
ما يتعلق به على الخبر او ان الواو داخل على الجزء كقولهم
السكنجبين خل وعسل لا على الجزئي كقولهم الكلمة اسم
وفعل وحرف وان من للتبعيض والا فلا دليل على
بعضية المجموع وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره اما شاملة لجميع افراده اولا والحد لا يكون
الا شاملة والمبتدي ينتفع بها اكثر منه ولكنه اعرف
وانفع في نفسه فلذا قدم قد حذف الدخول الواقع

في الكافية لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة
عليها كما يصدق عليه والايجاز مط والخاصة المنطقية
لا يصدق عليهما لاشتراط الحصر فيها قيل وجه الاختصاص
كونها لتحقيق الفعل او تقليله او توقعه او تقريب الماضي
وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل وفيه بحث لانه ان
اريد بالفعل الحدث فعدم التحقق مم وان اريد المصطلح
ففاسد الا بتقديم مضاف نحو حدث الفعل وذا لم يعرف
الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع فيلزم الدور فالصواب
فالصواب فيه وامثاله الاستقراء ليس الا والجوازم حرفا
او اسما قيل لاختصاص الجوازم به فيه انه لم لا يجوز ان
يختص عملها لا نفسها كما ولو وقيل لانها اما لنفي الفعل
كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولاء النهي او لتعليق الشيء
بالفعل كادوات الشرط وكله لا يتصور الا في الفعل وما
فيه والصواب ما مر والسين وسوف قيل لدلالتهما
على الاستقبال الذي لا يوجد الا في الفعل فيه انه ان اريد
لا يمكن وجوده فمم وان مدلولا فغير مفيد للمطلوب لعدم
الدلالة بعد الامكان اذ يجيء الا ترى الى قولك ضربي زيدا

غدا مرادة والمرفوع البارز المتصل احتراز بالمرفوع عن المنصوب
فانه يعم الثلثة نحو ضربه والضارب به على رأي وانه وغيرهما
فانه لا يوجد في الفعل وبالبارز عن المستكن فانه يعم
الفعل والاسم نحو ضرب وضارب وبالمتصل عن المنفصل
فانه ايضا يعمهما وجه الاختصاص قصد الاختصار فيما
يكثر استعماله والتاء الساكنة في الاصل نحو ضربت وضربنا
وهي انما زادها لئلا يتوهم تعلق اللام بالساكنة موضوعة
لتانيث ما اسند اليه فضلة تغفير اسند راجع الى الفعل
او نائب الفاعل اي اوقع الاسناد اليه فلا ضمير في اسنده
ولم يقل لتانيث الفاعل مع كونه اخصر ليشمل نائبه لكن لو قال
المسند اليه لكان اظهر واخصر يخفى انما صرف ذلك
على التانيث لا مسند اليها والا لزم تعدد الفاعل في نحو
هند او التاويل البعيد وجه الاختصاص انهم قصدوا
تمييز الاسم والفعل في اداة التانيث بالتحريك والتسكين
والفعل لثقله وكثرة استعماله اخف بالسكون والا
اي وان لم يقترن وضعا باحد الازمنة بعد ان وجد دلالة
بنفسه فاسم اي فهو اسم من السمو وهو العلو لاستعلائه

على اخويه في كونه مسندا اليه فيتصدق على نحو رجل
وزمان وامس ورويد وماض ومستقبل ومما خصر به
اي الاسم تذكر ما قلنا في الفعل اللام اي لام التعريف
لتبادر الذهن اليها لغلبتها وشهرتها وما عداها كلام
الابتداء وجواب لو لا يختص بالاسم وفي عبارة المصنف اختيار
لمذهب سيبويه من كون حرف التعريف هو اللام الساكنة فقط
كما ان حرف التنكير هو النون الساكنة ويزيد الهمزة للابتداء
دون مذهب الخليل من كونها كهل والمبرد من كون الهمزة
فقط ويزيد اللام لدفع لبس الاستفهام قيل وجه الاختصاص
كون الفعل خبرا وحقه التنكير وهذا مع كونه قاصرا يفيد
الاولوية لا الامتناع لنحو زيدا خوك وقيل لما تعاقب التنكير
والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علامتيهما فلما لم يكن
في الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه اللام فيه ان اللزوم ممنوع
كيف ونحو صه ويا رجلا لا يدخله اللام ونحو افضل
لا يدخله التنوين فان قيل منعه منع الصرف قلنا فكذلك
في الفعل مانع سلمنه وقيل انها لتعيين المعنى المطابقي المستقل
وهو لا يوجد الا في الاسم ورد بانه قد يكون لتعيين المدلول

الالتزامي

الالتزامي نحو عندي الاسد الرامي وقد يكون للتضمني كما
كما في الصفات فانها تدل على الحدث والنسبة والذات ولا حظ
للاول من التعريف وهذا مردود بان دلالة الاسد على
الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له وقد
صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازي مطابقية وان كان
فيه شبهة وقوله لا حظ للاول ان اراد من حيث ذاتهما
مستقلين فليستا بمدلول الصفة وان اراد من حيث هما
قيد الذات فعدم الحظ ممنوع فان التعريف في الحسن ليس
للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه الحسن نعم يرد عليه
مثل ما مر من ان اشتراط المطابقة انما عرف من الاختصاص
فيكون فكيف يعرف الاختصاص منه والجر قيل لانه
اثر الحرف وهو لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم
او المأول به فلا يدخل الا اياها والمضاف واللفظية فرع
المعنوية وهي بتقدير الحرف المذكور وقيل لما ارادوا
نقص اعراب الفعل حطا للفرع عن رتبة الاصل اختاروا
الحركة التي لا يجعلها والتنوين لانه اما لتمكن مدخوله
اي تقرره واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف

فيه شبهة حاصله ان المراد بمكون مطابقيا في الجملة سواء كان فيه شبهة او لا

والفعل متطفل فيه او لتنكيره ووجه الوجه الاخير
من لام التعريف وفيه ما فيه قيل هو مختص بالاصوات
واسماء الافعال او للعوض عن المضاف اليه وسيجي اختصاص
الاضافة او لمقابلة نون الجمع على راى من جعل نحو
عرفات غير منصرف والزمخشري يصرفها لعدم تمحض
التاء للتانيث ومنها لتقديرا خرى فصاعدا كالتعامة فلا يكون
الا في الجمع المونث السالم سوى الترنم يقال ترنم بكذا اى رجع
صوته به مطربا مغنيا وهو التنوين يستعمل في القوافي
يستطرد والمشهور انه ما يلحق القافية المطلقة اى المتحركة
التي تولدت من حركتها احدى حروف المد بدلا عنها
لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدلت منها التنوين
يحصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم وقيل سمى
لان حرف الاطلاق يصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل
منها التنوين اشعارا بترك الترنم لحلو التنوين من المد واما
ما يلحق القافية المقيدة اى الساكنة فيسمى الغالي لخروج الشعر
بواسطته عن الوزن فكان المصراد كليهما لانهما يدخلان
الفعل ايضا قال اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان

اصبت

١٥

اصبت لقد اصابن وقال وقاتم الاعماق خاوى المخترقن
يفتح ما قبله تشبيها بالخفيفة ويكسر للساكنين وهذا
زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق والجواب انه في
غاية الندرة فلا يراد عند الاطلاق والاسناد اليه الظ
ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص
معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفته بعد معرفة
الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة واضطرب
الشارح في التفصي قال الفاضل الجامي والمراد به كون
الشيء مسندا اليه قيل في حاشيته انما فسر الاسناد
اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال
ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم الخ
اقول بين كون الشيء مسندا اليه والاسناد الى الشيء
تباين وان تلازما وجودا ومعنى الثاني كونه مسندا
يعم الفعل والاسم والذي عندي ان مراد الجامي ارجاع
الضمير الى الاسم باعتبار جنسه الاعم للتخلص عن الاشكالين
وقال الهندي والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه
بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة

مزايه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فاعرف انتهى يريد
ان الاسناد مطلقا نوع والاسناد الى الاسم صنف منه ومعلوم
الاختصاص هو الثاني لا الاول ورد بان الاول ليس
بمختص وقيل الضمير راجع الى اللام لكون اسناد بمعنى
مسند فمعناه ومما خص بالاسم المسند اليه اى هذا القسم
لا يوجد الا في الاسم والخاصة تطلق على المحمول وغيره وكما
يقال الضحك خاصة الانسان يقال الضاحك خاصة
الانسان فيه ان المسند في المسند اليه ليس بمفعول بل بفعل
في صورته بل لا معنى له ولا وجه لان يقال ايضا اريد بالمصدر
صورة المفعول التي بمعنى الفعل ولان الفعل قد يكون
في صورة المصدر فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص
قيل لان الفعل وضع لان يسند الى شيء فلو اسند اليه لزم
ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة ويرد بمنع
فساده مستندا بمثل اعجبني ضرب زيد عمرا والجواب
بالاسناد النسبة التامة وقد بين هذا المراد في مواضع
من كتبه بان النسبة التامة منفردة عن غيرها بنفسها
مع طرفيها لا ترتبط بشيء اصلا والجمل الواقعة خبر

او حالا

16

او حالا او صفة لا تشتمل عليها وان نسبة المصدر والصفة
ليست بتامة فظهر الاستحالة وقيل لان الفعل وضع لان
يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف
وضعه فان اراد بفقط انه لم يوضع لان يسند اليه
فلا يفيد وان اراد وضع لان لا يسند اليه فمم ولو سلم
فانما يعرف من الاختصاص وكانه اخذ من كلام الشريف
حيث قال بعد الرد السابق والاولى ان يقال ان الفعل
وضع لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز جعله مسندا اليه
والا لخرج عن وضعه فزاد فقط ظنا منه انه يرد عليه
الرد السابق اعني منع الاستحالة لو لم يزد ونقص معنى
مصدره وهو محط الجواب ومحصوله ان الفعل موضوع
لاسناد مفهوم مصدره الى شيء والمسند اليه لا يكون
الا ذاتا فلو كان مسندا اليه يلزم الخروج عن الوضع اذ اللفظ
الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة
والاضافة اى كون الشيء مضافا اذ اللفظية فرع المعنوية
المفيدة للتعريف او التخصيص المستدعيتين استقلالا لانه الملاحظة
واما اختصاص كون الشيء مضافا اليه فقد علم من اختصاص

فانه انما يختص بالاسم اشارة الى دفع السؤال بان الاسم والفعل
يتعدد ويجوز انه اختصاصه لوجوده كلمة

الجر وتحويهم ينفع الصادقين الصحيح ان المضاف اليه الجملة
فلا وجه لحمل الاضافة ههنا عليه وايضا هي اما من المعلوم
فصفة المضيف او المجهول فصفة المضاف فلا وجه
لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها لينتبه بقياس
ولنا ذكرت في الاسناد والاختلاف اللفظي دليل
المعنوي ثم ان المصر قدم في دليل الحصر والاجمال
الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز وتدريجا في الانتقال
من الانتقال من الادنى الى الاعلى فالاسم اعلى لكونه مسندا
ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من تجرده ودون الفعل
لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل الكلام من تجرده
والحرف ادنى منهما لانه لا يكون مسندا ولا مسندا اليه
وقدم في التفصيل بعد هذا الاسم ثم الفعل تقديما
للاشرف فالاشرف ولما فرغ من بيان اقسام الكلمة شرع
فيما تركب منها فقال الكلام اي الكلام المكلم ما شيء او
الشيء الذي وجد الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة
او حكما او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث يفيد
السامع فائدة تامة وهي التي يصح السكوت عليها

بان

17

بان لا يبقى للمخاطب انتظار الى المسند او المسند اليه وبه خرج
غير المسند فاخرجه بقوله من اسمين حال من الضمير
المجرور او فعل معه اي مع الاسم وانما الحصر فيهما لان الاسناد
يقتضي المسند والمسند اليه والحرف لا يكون واحدا منهما
والفعل لا يكون مسندا اليه والاسم الواحد في حالة واحدة
لا يكون الا احدهما والتركيب الثنائي ستة ولا يوجدان معا
الا في هذين القسمين وههنا ابحاث غامضة كما في الكلمة
لا بد من بيانها وتمييز الحق منها ليصير الطالب على صراط
مستقيم ويرجع اليه من هو في ضلال قديم ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاول في الفرق بين الجملة
والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلقا وليس النزاع
لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد بل في انه هل يفهم
من استعمال المتقدمين في كتبهم وتعريفاتهم الفرق ولا
بعد عدم تنصيصهم على شيء فالحق انه لا فرق بينهم
من ظاهر عبارة بعضهم الترادف فيجب صرفه عن ظاهره اذ
لم يوجد ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع خبرا او حالا
او صفة او شرطا او جزاء مما ليس فيه نسبة تامة في الحال

في الاصل كما يقال هذه الجملة وقت كذا وكذا فدل انهم
اكتفوا في الجملة بوجود الاسناد في الاصل واما ذهب الى
ما ذكر وما لم يوجد فيه اصلا كالمصادر والصفات مع مرفوعاتها
فلا يسمى جملة ايضا واشترطوا في الكلام ان يوجد فيه
الاسناد في الحال فيلزم ان يكون له اعراب اصلا اذ النسبة
التامة تمنع الربط بالغير كما سبق ولهذا تراهم يقولون
الجملة التي لها محل من الاعراب كذا ولا يقولون الكلام الذي له
محل من الاعراب والثاني في اقسام الجملة بعضهم جعلوها
اربعا اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وبعضهم ادرجوا
ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية
فيها ايضا وخيرهم اوسطهم اذ لو استحق لمجرد اعتراض الشرط
الزوج والافراد لا تحق باعتراض التردد بمثل اما ان يكون
العدد زوجا او فردا والخبرية او الحالية او نحوها فيكثر الاقسام
جدا واما الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه
وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل للظرف ولذا اشترط البصريون
فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج الى اعتماد لا ملفوظا ولا مقدرا
فلما امتازت بهذه الاشياء الحقت ان يجعل قسما برأسه

والثالث

والثالث في زيادة القيود في حد الكلام وبعضهم زادوا
مفيدا اي للسامع علم ما لم يعلم وجعلوا في نحو السماء فوقنا
غير كلام واستدلوا عليه بقول سيبويه الكلام يطلق على
الجملة المفيدة ومراد سيبويه بها والله اعلم اشتمالها
على النسبة التامة التي يصح السكوت عليها كما بيناه ويلزمهم
ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة عن الكلامية حتى
كلام الله تعالى وفساده لا يخفى لذا قيل لكن الظان مرادهم
الافادة في الجملة اعني في بعض الاوقات ولبعض الاشخاص
ولذا مثلوا لعدم الافادة بالاوليات والمحسوسات نحو النار
حارة وبعضهم زادوا مقصودا احترازا عن نحو حديث
النائم والمصروف لا اخراجه قال ابو حيان لا يشترط فيه
قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على هيئة التركيب الموضوع
في لسان العرب وبعضهم زادوا لذاته احترازا عن الجمل
التي في حكم المفرد كالواقعة خبرا فانها لا تقصد لذاتها
بل لغيرها فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم وقد عرفت
ان تلك الجمل لا اسناد لها في الحال بل في الاصل والمتبادر
على المتبادر فلا حاجة الى لذاته والرابع في تقسيم الاسناد

هو اما انشائي او اخباري والانشاء كلام لا يكون لنسبته الذهنية
خارج تطابقه او لا تطابقه بل يكون نفسه محدثا للنسبة
وهذا معنى ما يقال الانشاء اثبات ما لم يكن كالامر والنهي
فان معناهما اعني طلب الفعل والترك من الفاعل يحصلان
بنفس الصيغة بخلاف الخبر فانه الذي يكون لنسبته خارج
تطابقه فيكون صدقا او لا تطابقه فيكون كذبا فلا
يتصور انه في الانشاء والاسناد الخبري ثلثة لانه
اما ان يفيد ثبوت شيء لشيء نحو زيد قائم او سلبه
عنه نحو ليس زيد قائما فيسمى حمليا او ثبوته او سلبه
عنده نحو ان خرجت فانت طالق او لست ان قعدت
بطالق فيسمى اتصاليا او ثبوت انفصال او سلبه عنه
نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا او ليس اما ان يكون
زوجا او زوج زوج فيسمى انفصاليا وليس في طرفي
الاخيرين اي الاتصالي والانفصالي اسناد وحكم بل في المجموع ففي الثاني اي الاتصالي يحكم باتصال
الجزء الثاني بالاول لزومه له او سلبه وفي الثالث اي الانفصالي
بانفصال احدهما عن الاخر ومنافاته له او سلبه والجزء
الاول منهما بجميع اجزائه مسند اليه ويسمى مقدما

قوله زوجا وهو ما ينقسم الى المتساويين او فردا وهو ما لا ينقسم اليهما حاشيه

قوله بل في المجموع هذا مسلك اهل الميزان وقد سلك كثير من ارباب العربية كما حققه المحقق الشريف او جملتهم كما هو راي العلامة التفتازاني ان الشرط قيد والحكم في الجزاء فليس تركيبهما اي الاتصالي والانفصالي من جملتين ذكره الفاضل العصام حاشيه

لتقدمه في الذكر حاشيه

والجزء

19

والجزء الثاني كذلك مسند ويسمى تاليا فصدق
موجبتيهما اي الاتصالي والانفصالي انما هو بتحقق اللزوم والمنافات
وكذبهما بعدم التحقق وسالبتهما على العكس
ولا اعتبار لصدق الطرفين وكذبهما لو اعتبر فيهما
الحكم الحملي مثلا قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا اول
العابدين كلام صادق مع ان الطرفين لو اعتبر فيهما
الاسناد الحملي كانا كاذبين فاذا عرفت هذا عرفت
ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين وان الحرف قد يكون
جزء منه مثلا الاية السابقة تشتمل على اكثر من عشر
كلمات بعضها حروف وكلها ركن اي من الكلام حتى لو حذف بعضها
لم يوجد الاسناد المقصود وما ذكره المص اقل ما يمكن
ان يتركب منه مادة الاسناد ولا يفهم هذا من عبارته
بل يقتضي ان يوجد دائما في القسمين المذكورين لكونه
من اسمين حالا كما بينا بخلاف عبارة الكافية فانها عارية
عن هذا الاقتضاء فالاولى ان يقول الكلام مادة الاسناد
واقله اسمان او فعل معه والحاصل ان ما عدا المسند
والمسند اليه من جهة الاعراب من الفضلات كذلك

اي صدقهما بعدم التحقق وكذبهما بالتحقق م

اي في الطرفين م

يعني ان مراده بيان اقل ما يمكن عبارته لا تفي بمراده حاشيه

قوله لكونه من اسمين حالا في الضمير المجرور والحال شرط فمعنى التعريف ما ثبت له الاسناد مشروطا بحال التركيب من اسمين او فعل معه حاشيه

هل يدخل في حقيقة الكلام ام لا وظاهر كلام المصنف الزمخشري
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
على الاخرى يقتضي الخروج وظاهر عبارة الكافية يشعر
الدخول والحق فيه فانه كان معتبرا كالاستثناء يكون
ركنا من الكلام يتوقف الاسناد والحكم على ذكره والا
فلا اذ لو تحقق الاسناد قبل المغير لزم التناقض في
الاستثناء المتصل ووقوع الطلاق على جميع النساء
والعتق على جميع العبيد في قوله جميع نسائي طوالق الا زينب
وجميع عبيدي معتق الا زيدا واللازم باطل والملزوم
مثله فاعلم ذلك ينفعك في مواضع شتى ومن هذين
البحثين عرفت ان مجرد زيادة حقيقة او حكما في حد الاسناد
لا يكفي للجمع لان طرفي المتصلة والمنفصلة لا يمكن التعبير عنها
بالمفرد كما بين في المنطق فلا يكونان في حكم الكلمة وكذا نحو
ما جاءني القوم الا زيدا لفائدته دخول نحو جسق مهمل
وديز مقلوب زيد فقط ولما فرغ من الكلمة والكلام
واقسامهما شرع في بيان الاسم وقسمه اولا فقال
وهو اي الاسم معرب لو اختلف آخره راجع الى الكلم

للمعرب وهو من اعربته اي اوضحته واظهرته فالمعرب
محل اظهار المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء
محل لوصفه والمراد بآخر الاسم ههنا هو الحرف الملفوظ
اخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد
والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون
على المختار بخلاف التنوين ونوني التثنية والجمع
بالعامل فخرج نحو اين هؤلاء وهذا ظاهر في الاعراب
بالحركة لانتقال الاسم من السكون اليها واما في الاعراب
بالحروف فمشكل لوجودها قبل العامل مثلا نحو مسلمون
ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت
تعداد الجموع السالمة المذكرة اما تقول مسلمون
مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين
ولذا التثنية وملحقاتها والاسماء الستة المضافة فمسلمون
ومسلمين مترادفان في اصل الوضع الا ان الواضع
شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والثاني
عند الناصب والجار فالعامل لا يحدث شيئا من
الاختلاف بل الاختلاف من الواضع فكان كهو واياه

وانت واياك فيما ان الواضع شرط ان يستعمل هو وانت
عند ورود الرافع واياه واياك عند الناصب فكذلك
التثنية والجمع فمن هذا ظهر ما في قول من قال في تفسير
اختلاف الآخر ذاتا او صفة ومن قال ان هذان وهذين
واللذان والذين صيغ موضوعة ليس اختلافها من العامل
بل من الواضع فيكون مبنية بخلاف التثنية والجمع فيكونان
معربين والذي عندي في حل الاشكال ان حروف
الاعراب قبل العامل اما غير دالة على شيء او دالة على
مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دالة على المعاني
الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها فيحدث
في الحرف الآخر بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث
بسببه في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني
المقتضية فالاعراب يحصل من العامل اما ذاتا وصفة
معا او صفة فقط فحروف الاعراب قبل العامل ليس
باعراب وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب من حيث
هو اعراب لا يكون الا بعد العامل وان نحو هذان وهذين
معربان وان كان مفردهما وجمعهما مبنيين لان التثنية

لما كان

لما كان لفظها قياسيا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا
كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب
الجزء الاول من اثني عشر مع بنائه من غيره واما نحو
هو واياه فالاختلاف ليس في الآخر فقط بل في المادة
والصيغة ولا مجال لجعلهما اعرابا وان دلا على المعاني
الموجبة لان الاعراب وصف في الآخر وهما اصلان وهذا
هو سبب بناء المضمرات عندي اعني انهم استغنوا
بدلالة نفس اللفظ عن دلالة الاعراب فظهر ان المراد
باختلاف الآخر اختلاف صفته فقط لكن تلك الصفة
قد يكون حركة وقد يكون دلالة والله اعلم بالصواب
ولو كان ذلك الاختلاف تقديريا مقدرا والاختلاف
المقدر في الآخر اما بعدمه في الحال ووجوده في الاصل
وهو في الاعراب التقديري او بوجوده في الحال لكن
لا في الآخر فيقدر فيه كالاعلام المضافة فان الاختلاف
فيها موجودة في الوسط وهو آخر المضاف فيقدر في
آخر المضاف اليه اذ قد عرفت انهما كلمة واحدة على المختار
ومحل الاعراب آخر الكلمة لكونها دالة على المسمى

قالوا التقديري انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه لكن في آخره مانع والمحلي فيما لا يستحقه فالمانع
في نفسه وأقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان النفس اللفظ محل الاعراب لتوارد
المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب
مطلقا او مخصوصا ككونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا
ما دام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية والاستحقاق له فسمي محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر
الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد ان الاعراب على صفته المتأخرة عنه ولا يلزم نحو جاءني

الضارب زيدا او رجال الا زيد لان التقدير فيهما في
الكلمة لا في الآخر فبذلك افترق التقديري والمحلي
فان قلت فيلزم كون اعرابهما لفظيا وقد حكموا بان اعراب
جميع المبنيات محلي قلت اللفظي ما وقع في لفظ ما له الاعراب
وفيهما ليس كذلك وان اردت به ما وقع في لفظ ما
فيجامع المحلي والا اي وان لم يختلف اخره بالعامل
فمبني اي فهو مبني وانواعه اي الاعراب الدال عليه
معرب لا الاختلاف وان كان اقرب واظهر لان المختار
ان الاعراب نفس الحركات والحروف لا اختلافها لانه علامة
من حقها الظهور والادراك بالحس رفع ونصب وجر
ولم يذكر الجزم لانه من اعراب الفعل والصدد في الاسم
سمي بالرفع لان الاصل فيه الضمة والواو وعندهما
وعندهما يضم الشفتان وترفعان والاصل في النصب
الفتحة والالف وعندهما يفتح الفم فكان الفم شيء
ساقط نصبته لفتحك اياه والاصل في الجر الكسرة
والياء وعندهما يجر الفك الاسفل فكانه يكسر

يسقط

وادعو زيدا او زيد ضارب عمرو وعمرا ومررت بزيد وقوله تعالى واختار موسى قومه بخلاف المبني الاصل فانه ليس محل الاعراب اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة وبهذا التحقيق ما تورث بتوفيق الله تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه محليا انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلي قد يكون في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيد في مررت بزيد وضرب زيد شديد وعمرو ضاربا زيد منصوب المحل واما نحو تأبط شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه تقديري لكون المانع في الآخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمعنوية زالت بالعلمية بخلاف المانع في يا زيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ في الآخر يمنع من ظهور النصب غاية ما في الباب ان ذلك المانع او جي في الآخر ايضا لكن التسمية بالمحلي باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لو زال الاول وبقي الثاني صار الاعراب تقديريا نحو جاءني تأبط شرا على الصحيح

يسقط ويهوى الى الاسفل فظهر من هذا وجه تسمية
القاب البناء ايضا اعني الضم والفتح والكسر مجردة
اوسع الناء وتخصيص المجردة وهم اما وجه الاختصاص
فتقدم القاب البناء لانها من حيث الذات ولذا تطلق
على كل حركة غير الاعرابية بلا قرينة وعليها مع القرينة
والقاب الاعراب من حيث الوصف اعني الدلالة ولهذا
لا تطلق على غير الاعرابية وضم الشفتين وفتح الضم وكسر الفك
مقدم على رفعهما ونصبه وجره هذه التفرقة عند البصرية
والكوفية يستعملون احدهما مقام الآخر بلا فرق
تنبيه مراد المص الكافية بقدر ما امكن مع اشتمال
ما فيها مع زيادة ليسهل حفظه ويكثر نفعه فانقص
ان ظهر الاستغناء عنه مع حصول اصل المراد كما في قوله
وهو حرف لو دل الخ فانه قد نقص فيه اكثر عبارة الكافية
بلا اخلال للمقصود فلا حاجة الى التنبيه عليه وان لم يظهر
فلا بد من التنبيه وكذا ما زاد ان ظهر نفعه والا فالتنبيه
وههنا قد زاد فائدتين دليل الحصر وتعريف المبني ونقص
تعريف المعرب والاعراب مع بيان مدلولات انواعه

علة قوله زيادة الاول للاول والثاني للثاني

قوله تنبيه هذا من كلام الشارح وان ضهم من كلام البعض انه من كلام المص لانا لم نجده فيما عندنا من نسخ المتن ولم يوجد في شرح المص ايضا وكلام الشارح عار عن التنبيه على كونه من كلام المص بل ينادي سوقه باعلى صوته انه من كلامه والغرض من بيان طرز المص وبيان طرزه في بيان طرزه فافهم
حاشية

والعامل ولفظ اختلاف وافراد العامل ووجه نقصه
ان المقصود الاصلي من تعريفه ان يعرف افراده فيجري
عليه الاعراب وهذا لا يحصل الا بمعرفة جميع المبنيات
حتى يعلم ان ما عداها معرب فذلك يقتضي تقديم المبني
كما فعله صاحب اللباب واما تعريف ابن الحاجب فلا يفيد هذا
الغرض مع اختلاله في نفسه لانه اطلق المركب والمراد جزء
المركب او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله
واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التي توجب البناء
وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل على جميع انواع المبنيات
واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر وكل ذلك
لا قرينة عليه فالتعريف في غاية الاختلال فيجب تركه والاكتفاء
بما يفهم من دليل الحصر من ان المعرب على اي قسم من اقسام
الاسم يطلق وكذا المبني وحوالة تمام المعرفة على بحث المبنيات
ووجه الثاني حصولهما من مجموع قوله وانواعه الى قوله
فالمفرد الخ وقوله المرفوعات الفاعل الخ ووجه الثالث ان
معرفة العامل لا يحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية
اعمالها وشرائطها وتعريف ابن الحاجب موقوف

على المقوم

على المقوم والمقتضي والاول انما يعرف بمعرفة جميع اقسام
الفعل والاسم والحرف العامل والثاني بمعرفة جميع اقسام
المرفوع والمنصوب والمجرور فان قلت المفهوم غير الافراد
فالموقوف هو الثاني دون الاول والمعرف بالعكس كما
ان تعريف الانسان بالحيوان الناطق لا يتوقف على معرفة
جميع اقسام الحيوان والناطق بل يحصل بمفهومهما
قلت نعم فيما امكن معرفة الافراد حين الغرض به كالمثال
المذكور واما اذا لم يمكن كما فيما نحن فيه فلا فتدبر
ووجه الاخير ان اختلاف الاخر بعامل خاصة شاملة
وباختلاف العوامل مفارقة لعدم وجوده في نحو مع
والشاملة اولى مع انها اخصر ولما بين انواع الاعراب
اراد ان يبين انواع المعرب بالنسبة اليه ليعلم اضافة
الانواع ونشر على ترتيب اللف فاول الاضافة للاول
الانواع فقط والثاني للثاني ان وجد الثالث للثالث
والا فلهما وبهذا استغنى عن رفعا ونصبا وجرا فالمعرب
اما بالحركة او بحرف اللين وكل اما بتمامها او بتمامه او ببعض
منهما فالاقسام اربعة واشار الى الاول بقوله فالمفرد

ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لكون
مرتبته بعد مرتبة الاجمال ويسمى هذا ترتيبا ذكريا
نحو قوله تعالى فاما الذين امنوا فيعملون الاية وقوله تعالى
فقال رب ان ابني من اهلي الاية والمراد بالمفرد ههنا
ما ليس بمثنى ولا مجموع بقرينة ذكرهما بعده والجمع
المكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الا على الجمع وهو ما
تغير بناء واحده المنصرفان قال في ايضاح المفصل
فسر المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث
والتنوين لعدم شبه الفعل وهذا لا يصدق على المعرب
بالحروف فلا يرد الاسماء الستة واما الجواب بانها
ملحقة بهما وفي حكمهما فلا يدخل في المفرد ففاسد
لان الالحاق انما يكون فيما كان في حكم الملحق به من كل
وجه ككلا واثنين وعشرين واولي ولو اريد بالمفرد
ما سبق مع زيادة وما ليس في حكمهما ولو بوجه فهذا
مع كونه خارجا عن المعاني المتبادرة له مقابل المضاف
والمركب والجملة والمثنى والمجموع وعدم القرينة غير
معقول اذ فيه اخراج عما يشارك في الحقيقة وفي

٢٤

في بعض الاحكام مثل كون الاعراب تاما واد خال فيما
يخالفه فيهما بمجرد المشاركة في كون الاعراب بالحرف
مع مخالفته في خصوصيته وكذا الجواب بان القضية مهملة
او ان الاستغراق يوجب اشتمال الافراد لا اشتمال
احوالها فاسد اذ الغرض ضبط اعراب انواع المعرب واصناف
الاعراب وذا لا يحصل الا باستغراق الافراد والاحوال والتي
مهملة لا يعرف كيفية اعرابها على ان اشتمال الافراد ايضا لا يستقيم
في ذو ثم اعلم ان الاصل في الاعراب الحركة لخفتها وعدم الشركة
لئلا يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل
البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فما كان على هذين
الاصلين اعني المفرد والمكسر المنصرفين لا يحتاج الى عدول
وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليهما بالضمة اي ملابس
بالضمة مرفوعا وبالفتحة منصوبا والكسرة مجرورا نحو جاءني
زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال و
القسم الثاني اعني ما يكون ببعض الحركات نوعان الاول
ما يكون المتروك فيه الفتحة واشار اليه بقوله والجمع المؤنث
السالم لما سبق في المكسر وهو ما زيد في اخره الف وتاء

للجمع مؤنثا واحده او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات

والتسمية بالمؤنث باعتبار الاصالة والغلبة ملابس بالضمة

رفعا والكسرة منصوبا ومجرورا نحو جاء في مسلمات الخ

وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله اعني المذكر السالم

على ما سيجيء والنوع الثاني ما يكون المتروك فيه الكسرة

واشار اليه بقوله وغير المنصرف سيجيء ملابس بالضمة

رفعا والفتحة منصوبا ومجرورا حمل جره على نصبه لانه لما

اشابه الفعل على ما سيجيء منع منه ما لم يكن في الفعل

اعني التنوين والكسرة الجر يناسب النصب دون الرفع

في كونهما علامة الفضلة والرفع علامة العمدة والقسم

الثالث ما كان بتمام حروف اللين واشار اليه بقوله واسماء

الستة الاتية لو كانت مكبرة زيادة على الكافية احتراز

عن المصغرة فانها بالحركة اقول هي داخلة في المفرد المنصرف

فلا حاجة الى الاحتراز كما لا حاجة الى الاحتراز نحو اباء

لدخوله في المكسر ولا عن نحو ابوين وابين لدخولهما في المثنى

والمجموع ويمكن ان يقال دخول هذه الاشياء ظ بخلاف

المصغرة فان المبتدي يتوهم اشتراكها مع المكبرة فلا بد

من

من الاحتراز والا فلا حاجة الى ذكر مضافة الى اخره لان المفردة

داخلة ايضا في المفرد المنصرف مضافة خبر ثان او صفة

الى غير الياء ياء المتكلم بقرينة الاضافة ملابسة بالواو مرفوعة

والالف منصوبة والياء مجرورة وانما جعل اعرابها بالحروف

لانها اسماء اواخرها ثابتة في حالة الاضافة سماعا بخلاف

نحو دم محذوفة نسيا في الحروف حالة الافراد بخلاف

نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية

والجمع والساكن اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب

العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم

اذ يحتاج الى زيادة حرف لحرف الاعراب وقد صار العين

الخ محلا للاعراب لحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا

لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا

مخصوصا من الكلمة والاعراب وصف ثنائي ولما لزم

التحريك في التصغير بسبب سكون ياء عاد الى اصل

الحركة والا اي وان لم تكن مكبرة مضافة الى غير الياء

بان كانت مصغرة نحو اخيك او موحدة نحو اخ او مضافة

الى الياء نحو اخي فملابسة بالحركات لفظا في الاولين

فهذا يدل قوله حين الاعراب الذي سنذكره المصادرة الحقوله في حال الافراد حاشية

اي غير المضاف ملك

فانه لا يبقيها لما حذفا نسيا في كل حال صار غيرهما اضرين كلزوم الاربعة الباقية

هذا في ذي فرضت حملا على اخواتها اذ لا ينقطع عن الاضافة

اذ لم يوجد فيه حرف يمكن جعلها علامة فاذا اريد جعل اعرابها بالحرف يحتاج الى زيادة حرف الاعراب فلم ينقلب الحال ههنا ربقي على حاله حاشية

وتقديرها في الثالث لمانع في الاخر وهو الكسر لاجل الياء وهذا مذهب
البعض وعند البعض في المضاف الى الياء مبني وهذا مستغنى
عنه لظهور دخول هذه الاشياء بعد الاحتراز في المفرد
المنصرف ثم ذكر كيفية اضافتها ههنا استطرادا للايجاز
وفي الكافية ذكرت في آخر المجرورات فقال ومعها اي مع
ياء المتكلم يكون الاسماء الستة اي واخي وحمي الحم قريب زوج
المراة فلا يضاف الا اليها وهني الهن الشيء الذي يستهجن ذكره
كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاربعة
منقوصات واوية لا يرد لامها عند الياء وفي اصله فوه و
بدليل افواه حذفت الهاء منسيا ثم قلبت الواو ميما وجوبا
في حال الافراد وقليلا مع الياء والاكثر بقاؤها واوا ادغمها
في الياء ولذا قال وفي بالادغام اكثر استعمالا منه اي فمي
وفتح فاء الفم مفردا ومضافا احتراز عن في فان الكسر فيه
متعين اكثر منهما اي من الضم والكسر المنتهو مين من الفتح
وذو لفيف مقرون بالواوين حذف اللام يضاف الى الجنس
لازمة لانه وضع وصلة الى الوصف باسم الجنس ثم ذكر
اللغات الغير المشهورة فقال وجاء الحركات الثلث بدل الحروف

الثلثة

الثلثة للاعراب لفظا بلا تشديد ولا رد لام ولا زيادة
همزة لان الاصل في العطف التباين ويعلم حال الآتيات
بظهور دخولهن في المفرد المنصرف فيها اي في الاسماء
الستة المكبرة المضافة الى غير الياء لدخول المقابلات
الثلث في قوله والاتباع كاسوى ذي لكن لا قرينة الا
الاان يجعل امتناع الحذفين وبقاء المعرب على حرف واحد
فتقول هذا ابك واخك وحمك وهنك وفمك الخ وجاء
القصر اي جعلها مقصورة كعصا نحو هذا ابا واباك واباي
واخا واخاك واخاي وحما وحماك الخ والتشديد اي تشديد
الاخر نحو هذا اب وابك وابي دفع وفمك الخ وجاء اخ
كدلو نحو هذا اخو واخوك واخوي الخ وجاء حم كدلو وخبء
يعني بالهمزة مكان الواو مطلقا قيد للقصر والتاليات يعني
مفردة او مضافة الى الياء او غيرها وكل هذه اللغات مذكورة في الرضي
وغيره مع زيادة الا تشديد حم فلم اجده والقسم الرابع اعني
مايكون ببعض حروف المد نوعان مايكون المتروك فيه
الواو واشار اليه بقوله والمثنى سيجيء حده واثنان ولذا
اثنتان وثنتان وكلا مع اتصال الضمير ملابسة بالالف

موضوعة والياء منصوبة ومجرورة وكلا مع غيره اى غير
الضمير ولو قال ومع الظاهر لكان اظهر كالعصى بالحركات
التقديرية والنوع الثانى مايكون المتروك فيه الالف
واشار اليه بقوله والمثنى والجمع المذكر السالم وهو مالم
يتغير بناء واحده لاجل الجمعية والتغير فى نحو سنين
وارضين وثبين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية
والجمع ذو من غير لفظه وباب عشرين يعنى نوع عشرين
مما اشتمل على ملحقات الجمع من العدد وهو ثمانية الفاظ ملابسة
بالواو مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة ووجه عدولهما
عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه فى الاسماء الستة
واما عن الثانى فالاحتراز عن اللبس فى الاحوال الثلثة
فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز
الذاتى والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه
ضمير التثنية فى نحو ضربا ويضربان والواو لكونها اخت
الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاخيرين
فى الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كانت هذه الحروف
دالة على معنى التثنية والجمع لم تتمحض للاعراب تمحض الحركة
فلزم

فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن
حذرا من التقاء الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر
الى الاول لم يسقط مع اللام والوقف والى الثانى سقطت
بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها فى التثنية وفتحوها
فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى
بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واثنتين
لانها كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى
المعنى فراعوا فى الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل
الاخف جانب اللفظ وكى المضمر الفرع جانب المعنى مع
ان اللفظ ايضا اصل فى الاعراب والحاق باب عشرين
ايضا لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم
النون للزوم الاضافة ولما ذكر فى تقسيم الاسم الاختلاف
التقديرى اراد ان يبين مواضعه ليعلم ان ما عداها
لفظى واما المحلى فمخصوص بالمبنيات على زعمهم وقد بينا
ما هو الحق فقال وعصا اى واعراب نحو عصا اى الاسم
المعرب الذى فى اخره الف مفردة وان حذف للتنوين
ونحو غلامى اى معرب بالحركة اضيف اى ياء المتكلم

ولو حذفت او قلبت ونحو عليه قاض اى ما فى آخره
ياء مكسور ما قبلها ولو حذفت التنوين فى كل حال سوى
حال نصبه وقد يسكن ياؤه فيه اى نصبه تسكينا كما
اى مثل تحريكه جرا اى مجرورا للضرورة الشعرية متعلق
باحد الفعلين وتقييد الاول يفهم من التشبيه ويجوز ان
يكون من التنازع كقوله ما ان رايت ولا ارى فى مدتى
كجوارى يلعبن فى الصحراء قيل نبت التحريك فى الرفع ايضا
لقوله وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كابى
الازند ونحو مسلمى اى كل مذكر سالم اضيف الى ياء
المتكلم رفعا اى مرفوعا والمحكى بناؤه نحو خمسة عشر علما
على الاشهر او اعرابه مفرد اكان نحو من زيدا فيمن قال
ضربت زيدا او نحو دعنى عن تمرتان او مركبا نحو ان زيد
وهل زيد عليم ولو كان ذلك المحكى جملة نحو تابط شرا
علما فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرى وقيل مبنى كما
قبل العلمية والمثنى كائنا مع ما اى لفظ اوله ساكن
يعنى يجيء بعده متصلا به رفعا اى مرفوعا نحو جاءنى مسلما
القوم وفى نصبه وجره تحرك الياء بالكسر لفتحة ما قبلها

والاسماء

٢٨

والاسماء الستة المعربة بالحروف والجمع المذكر السالم
معه اى مع ما اوله ساكن لا بد من استثناء المنقوص
فانه يحرك فيه الواو بالضمة والياء بالكسرة لفتح ما قبلها
بسبب الاعلال فاعرابه لفظى فى الاحوال كلها نحو جاءنى
مصطفو القوم الخ مطلقا قيد للكل سوى ما خص اى
حال كونه غير مقيد بحال او زمان او اعرابا مطلقا
تقديرى خبر وعصا اعلم ان الاصل فى الاعراب هو اللفظى
لان من شان العلامة الظهور فان منع فان فى الآخر
فقط فتقديرى والا فمحلى وفى مجموع ما ذكره المص ثمانية
نقص وزاد من عبارة الكافية ولم يحص وخرج اشياء
وهذه اربعة يحتاج الى البيان اما الاول فالمانع فى المقصور
تعذر الحركة على الف وعند الحذف للساكنين مقدرا كالملفوظ
ثم منسى كيد وفى الثانى وجوب الكسر او السكون او الفتح قبل
العامل وبعده تعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين
مثلين او ضدين ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعد
ورود العامل وان قال البعض كما امكن جعل الحروف
الثابتة قبل العامل اعرابا بعده فى التثنية والجمع لعلم التبدل

باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه

الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لا يوجبه نحو غلامك

وغلامه وفي حالتي المنقوص لزوم التسكين لاستثقال

الحركتين على الياء المتحرك ما قبلها بخلاف الفتح وفي رفع

نحو مسلمي لزوم القلب والادغام واما النصب والجر

فلفظي بياء مدغم وفي الحكي لزوم اشتغال الاخر بالحكاية

فصار كالثاني وفي رفع المثنى لزوم حذف الالف للساكنين

لتعذر تحريكه وفي الاخيرين لزوم الحذف ايضا لتعذر التحريك

في البعض ولاستثقال التحريك للزوم التقبلتين في الاكثر

واما الثاني فلفظي فيما تعذر او استثقل واللفظي فيما عداه

وجالا وليس التداخل لانه ان اراد قبل الاعلال فما سوى

غلامي مستثقل وان اراد بعد الاعلال وتوزيعه فالكل

متعذر فانه لو تحرك الياء في القاضي وعاد الواو في مسلمي

والياء في قاض مع الحركة لزال الاعلال كما اذا عاد الواو

مع الحركة في عصا وفرق بعضهم بان موجب التقدير في

المنقوص ونحو مسلمي الاستثقال الموجب لحذف نفس الاعراب

او قلبه وفي المقصور لا يوجب الاستثقال حذف الحركة

التي

التي هي الاعراب بل يوجب قلب محله الفا فبعده يحتاج الى التقدير

للتعذر فالموجب التعذر ليس الا فانه اذ قد صح بان المعلول

يسكن اولا لتلين عريكته ويسهل الانقلاب ثم يقلب

وكون التسكين بالعرض لا يفيد ويمكن ان يقال المراد ابن

الحاجب الحال مع قطع النظر عن الاصل والاعلال فتحريك

الالف ملفوظة او مقدرة والمتحرك بحركة اخرى متعذر

وتحريك الساكن وقلب الياء واوا ممكن مستثقل والتحريك

اللفظي للياء المقدرة في قاض وان كان متعذرا لكن لما

كانت كثيرة العودة كانت في حكم الملفوظة فالحقها بها

وجعلها من المستثقل فان قلت تحريك الساكن مع سكونه

متعذر فكانه كالمتحرك فاي فرق بين القاضي وغلامي وقلب

الياء واوا كقلب الالف واوا فاي فرق بين العصا ومسلمي

قلت السكون عدم حركة الحرف فلا يمنع قبول محله اياها

والالف فلا قابل اصلا بخلاف الضد والمثل وقلب الياء واوا

احداث نفس الاعراب وقلب الالف واوا احداث لمحله

ثم يحتاج الى احداث حركة فالمراد تعذر الاعراب بالذات

بلا واسطة شيء وضم ما قبل الواو ليس من شرط الاعراب

المصرح ابن جني قال في سر الارواح
قال ابن جني في الثلثة الاخيرة يسكن
حذف العلة للخفة ثم تقلب الفاء لاستثقال
الفتحة ولين عريكة الساكن انتهى
هذا الجواب بالنظر الى الظاهر
والتحقيق ان التسكين لا يتصور
الا في غير الاخير اذ الاعلال في مثله
مقدم على الاعراب وحركة البناء
اما عقلا فلان الاعلال لتصحيح المادة
الثابتة وقت الوضع قبل الاستعمال
والتركيب وهما عارضان بالتركيب
للدلالة على المعاني الحاصلة به
واجتماع الساكنين ونحوه واما نقلا
فلانهم اذا عدوا المقصور يقولون
عصا ورحى لا عصو ورحي

بل لمناسبتها وهذا نفيس دقيقا ووجه الثالث ان اعراب
المعرب منحصر فيهما على زعمهم وقد اشار اليه فيما سبق بقوله
ولو تقديرا اذ لو وجد فيه المحلي وهو ادنى من التقديري
لقال ولو محلا فاذا انحصر التقديري في ثمانية كانت ما عداها
لفظيا فلا حاجة الى الذكر واما الثالث فلان الاربعة الاخيرة
والتسكين والتحريك الضروريان ويمكن ان يدفع الاول
بان المحكي داخل فيما تعذر ولم يحصر في الاثنين واما الرابع
فالمعرب بالحركة الموقوف بالسكون نحو احمد ومسلما
وضاربة مطلقا ونحو زيد رفعا وجرا والمدغم كبيرا كما
قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرحيم ملك يوم الدين ونحو بادرهم
بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ايضا وما يتبع حركة
آخره لحركة غير اعرابية نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء
على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن
البصري ومنه تابع المبني على لفظه نحو يا زيد الظريف
ومنه الجر الجواري ايضا وقد صرح الدماميني في شرح
مغني اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية ولا بنائية بل للمناسبة
والاعراب مقدر انتهى فيكون تسمية بالجر للمشاكلة

٢٠

واما عبارة الكافية فشاملة اكثرها بلا تكلف ومع كلها
ولما ذكر فيما سبق غير المنصرف احتاج الى بيانه مع ان له احكاما
اخر لا بد من معرفتها وبه يعرف المنصرف ولم يعكس لان الاعدام
تعرف بالملكات نعم لو فسر بما لا يدخله الكسر والتنوين
لانعكس الامر لكنه دوري اذ الغرض من التعريف معرفة
المبتدي وتمييزه حتى يجري الاحكام ولا فائدة معتد بها
في مجرد معرفة الاصطلاح بعد معرفة الاحكام بالاستعمال
وقد بين التعريف هذا نصرة لابن الحاجب في تعريف المعرب
وقيل لما كان غير المنصرف اقل ضبطه اذ به ينضبط المنصرف
ايضا على قياس الاعراب التقديري واللفظي ورد بان
القلة في الافراد والتعريف للمفهوم والجواب ان المقصد
الاصلي معرفة الافراد اذ الاحكام تجري عليها لا على المفهوم
وضبطها بالانواع والاصناف اسهل في الاقل والتعريف
وسيلة ومقصد بالعرض غير المنصرف سمي به لانه اقبل
على الفعل بالمشابهة فاخذ بعض احكامه ولم ينصرف
ولم يرجع عن الاقبال بخلاف المنصرف او لانه لم يكن
صرفا في الاسمية بل شابه شبه الفعل بخلاف المنصرف

قال في حاشية الرضي هنا الكاتب العدول عن هذا الحد ما سبق في حد المعرب لكن لم يتعد بما فيه لاختلاله في نفسه لعدم اختلال المذكور حاشية

فانه اسم صرف ولذا سمي امكن ما اي شيء او الشيء
الذي وجد فيه ذلك الشيء الجمع ترك التعريف
وعد الاسباب والامثلة استغناء بالتفصيل الآتي مع
اذ ذكر العلة التقريبية في التعريف محل له وقدم ما
قام مقام العلتين لقوته واخر الحكم اذ التفصيل
تعريفه وحكم الشيء يعقبه بخلاف عبارة الكافية فلذا
قدم فيها الحكم على التفصيل لكن اخر بعض الاحكام عنه
والمناسب الجمع كما فعله المص والمراد بالجمع المعنى المصدري
لا الاسم اللفظ ولو كان ذلك الجمع موجودا في الاصل لا في الحال
كحضاجر علم لجنس الضبع منقول عن جمع حضجر بمعنى عظيم
البطن مبالغة في عظم بطنها او في التقدير بان لم يكن
جمعا لا في الحال ولا في الاصل لكن قدر وفرض حفظا لقاعدتهم
كسراويل فانه غير منصرف في الاكثر مع انه مفرد حقيقة
فقدر انه جمع سروالة حفظا للقاعدتين اختصاص هذا
الجمع الوزن وعدم منعه بدونه وهذا كتقدير العدل
في عمر ولم يلتفت الى الحمل على النظير لعدم النظير وحذرا
من زيادة العلل وان اجيب عنه بجعله جمعا حكميا

وجعل

وجعل الجمع اربعا حاليا واصليا وتقديريا وحكميا على انه رد
بلزوم اتحاد الشرط والمشروط ح وان كان مردودا
بان الشرط لغير الحكمي اذ هو مستغن عنه بنفسه مع انه لا يلزم
ان يكون ما هو شرط لشيء شرطا لما هو في حكمه كتحريك
لتحريك العضو والهوى للفظ دون المستكن وبان
المشروط هو الموزون فالشرط الوزن او الكون عليه وشرطه
اي الجمع في منع الصرف نوع وزن حضاجر وسراويل
او وزن نوعهما اذ الشخصي مختص بهما وما او جز
وما املح كلامه حيث ادرج المثالين في الشرط والمراد الوزن
التصغيري لا التصريفي لئلا يخرج نحو مساجد ومصابيح
وينبغي ان يقول ولو في الاصل ليدخل نحو دواب وجوار
على الصحيح وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع
التكسير مرة اخرى وتكرر الجمعية في البعض ولذا سمي
منتهى الجموع فتقوى الجمعية بغيرها حال من الوزن
لان المعنى ويمنع وزن حضاجر او صفة له اذ لا تعين تشخصيا
كامر وجعله خبرا بعد خبر يحتاج الى تقدير كون المعهود
كائن وغير بمعنى لا كقولهم جئت بغير مال والا يلزم اشتراط

اتصال شيء غير الهاء للوزن ولا يفهم اشتراط عدم الهاء
بطريق الموافقة اذ الاتصال بشيء يغاير شيئاً لا ينافي
الاتصال به والمراد بالهاء الحرف الدال على التأنيث غير الالف
بطريق عموم المجاز والقرينة شهرة استعمال الهاء بهذا
المعنى عندهم اعني العرف الخاص كما ان القرينة لا ضح قدمي
دار فلان العرف العام لا تأوه على المجاز بالاول والحقيقة
ومراد بها الموقوفة لعدم شمولها الحالتين فيخرج نحو فوازنه
ويدخل نحو فرازنة وملائكة وجه الاشتراط كونه
بلحوق الهاء على زنة المفردات ككراهية فتضعف ولما
كان مذهب البعض كون تاء التأنيث كلمة برأسها مطلقا
على ما بينا لم تغير الوزن المشروط عنده فاحتيج الى نفيها
ولكن ورد نحو مدائني فانه منصرف مع وجود الشرط
فاضطرب الشراح في التفصي قيل هو مفرد محض ليس
بجمع لا في الحال ولا في الاصل وانما الجمع مدائن وهو لفظ
آخر بخلاف نحو فرازنة وقيل بامتزاج الياء به خرج
عن الصيغة المعتبرة ومبناهما على جعل الياء جزءً و
والصحيح خلافه لما بينا وايضا يلزم استدراك بغير هاء

٣٢

لانه كالياء بلا فرق فنحو فرازنة خارجة عن الوزن
المعتبر وقيل المراد بالهاء الحرف الاخير الفارق بين الواحد
والجنس نحو تمر وتمرة وروم ورومي وحاصله يرجع
الى عموم المجاز بعلاقة الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة
وعدم كون تاء نحو فرازنة وياء مدائني للفرق فيلزم ان
يراد بالهاء الحرف الذي يجيء في بعض المواضع للفرق ولهذا
لا يفهم من الهاء اصلا ولا فيه علاقة معتبرة وقيل ان
فيما تحقق جمعيته باقية على حالها ومثل هذا لا يدخله
ياء النسبة واذا صار علما زال جمعيته كحضاجر ومدائن
وجاز دخول ياء النسبة في لا يعتبر جمعيته الاصلية اذ قد
صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة وحاصله ان ضمير شرط
للجمع الحالي وفيه انه يلزم اهمال شرط الجمع الاصلي وهو
عدم دخول الياء وقيل المراد الجمع بجميع حروفه وفيه ان
الاعتراض بمدائن في مدائني وهو جمع في الاصل بجميع
حروفه الا ان يجعل الياء جزءا وقد علمت حاله فظهر
لزوم ذكر الياء مع الهاء وعلى ما اخترنا من كون التاء
في امثالها جزءا وياء النسبة كلمة برأسها مطلقا يغني

الى ذكر الياء دون التاء واما اذا انخلع عن الياء معنى النسبة
نحو كرسى وبختى فلا نزاع فى جزئيتها فلذا منع جمعا هما
الوجود الوزن وقل صرف اى سراويل ارجاعا للقريب قيل
وجهه عدم الجمعية فيبطل اختصاص الوزن والتختص
اما بجعله عجميا او جعل النادر كالمعدوم ومثل جوار
كل حال سوى نصبه كقاض اختلفوا فى مثل جوار فى الرفع
والجر قيل منصرف لان الاعلال اخرج عن الوزن فصار
كسلام وقيل لا لان الياء مقدرة للاعراب ومنع الصرف
مثله فى كونه حكما لفظيا وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح
والتنوين عوض عن الياء والممنوع ما للتمكن وحذف
الياء لتقدم الاعلال الذى لتصحيح الصيغة على منع الصرف
الذى لتصحيح احوالها والغالب الاصلى فى الاسماء هو الصرف
ولما نظر بعد الاعلال الى حال الصيغة وجد مستحقة
بمنع الصرف فحذف تنوين الصرف واتى آخر للعوض
عن الياء او جعل هذا التنوين الذى للصرف فى الاصل عوضا
عنه بعد الحذف وقيل كلام المص محمول على هذا فالغرض
من التشبيه اثبات الياء ليتبع عدم صرفه لا بيان اعرابه

لانه تقدم يريد ان وجه التشبيه مجرد كون الياء مقدرا
لا الصرف ولا كون الاعراب مقدرا واظهر من هذا قول
بعضهم بحسب الصورة يعنى حذف الياء وثبوت التنوين
بهذا والمتبادر من الاستثناء المذهب الاول وقل لفظ
جوارى اى جعل جره كنصبه بتقديم منع الصرف على الاعلال
كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى مواليا وهذه
لغة مستهجنة وانما استعملها الفرزدق مع فصاحته
لملائمتها للهجو او الفا التانيث معطوف على الجمع بتقدير
مضاف اى احدى الفى التانيث مقصورة نحو حبلى وممدودة
نحو حمراء وقيل انما قامتا مقام العلتين للزومها للكلمة
وضعا مثلا لا يقال حبل ولا حمر بخلاف التاء فانها ان
لزمت بعارض كالعلمية اقول ان اراد وعموم السلب
فى التاء فمنقوص بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان اراد
سلب العموم فكذا الالفان لنحو ذكرى وضراء وان اراد ان مجيئ
التاء للفرق مطرد فى بعض الصفات فكذا المقصورة فى افعل
التفضيل والممدودة فى افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم
تغيير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الا ان يدعو

ولو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا
اى عبد العباد

بجئ التاء للفرق مع عدم التغير بخلاف
الف التأنيث فانه يجتمع مع التغير
وهو يدل على الجزئية واللزوم

مع عدم تغيير ينضم اليه قلب التاء في الوقف هاء وهي حرف
خفي كأنه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة
الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم ولما فرغ من
التامة لمنع الصرف شرع في الناقصة فقال او اثنان من
العلمية قدمها لشرطيتها في الاكثر وعدم اشتراطها
ولما كان ما عدا العلمية من المعارف غير معتبر جعل العلمية
نفس السبب لا شرطا للوفة التي هي السبب كما فعل ابن الحاجب
ايجازا وقصدا للمسافة ونظر ابن الحاجب ظهور القرينة
للتنكير في المعرفة اكثر منه في العلمية والعدل من
عن الطريق الى ظل مثلا مال وعدل من الحذف والا
وهو في اصطلاح النحاة خروجه اي المعدول المدلول
بالعدل باعتبار مادته الاصلية ولم نرجع اي الاسم
لانه مع بعده لفظا لا يشمل نحو ثلث واخر وسحر وامس
على رأي الا ان يراد بالضمير الثاني الذات دون الوصف
عن صيغته ترك الاصلية لدلالة الاضافة اذ اصلها
للعهد والاصلية هي المعروفة المشهورة والمراد بالصيغة
اعم من الافرادية والتركيبية ليشمل ما سبق

لكن

لكن لا بد من اعتبار الوحدة لئلا يكون صيغتين او
اوصيغا فلا يتناول اصول ما قدر فيه الجار فان عمل
الاول في الثاني يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمعرف
باللام وخرج عن هذا التعريف ما حذف منه اصل
او قلب لانه نقص وهدم لا خروج وصيغة المشتقات
والمصغرات ونحوها اصلية لها ماخوذة من صيغ اصلية
للمشتق منه والمكبر ونحوهما فلا نقص والمراد بالاصلية
التي يقتضيها القاعدة من غير معارضة لكنها لها اصالة
فلا تشمل اصول المغيرات القياسية واما الفرق بين
اخر عند من جعله معدولا عن الاخر حيث منع وبين
امس في اللغة الفصحى اعني البناء على الكسر حيث لم يمنع
عن الصرف مع تحقق العدل فيهما فحذف معنى اللام كلفظه
في الاول ولذا صار نكرة واعتباره وجعله جزءا من
المعنى في الثاني ولذا صار معرفة واما تعريف سحر مع كونه غير
منصرف عند الجمهور فللعلمية التقديرية اذ تعريف اللام
غير معتبر في منع الصرف بالاتفاق وعند البعض مبني
على الفتح لتضمن معنى اللام واما ضحى وعشية ومساء وبكرة

معينات منصرفا لعدم سبب غير العدل ولم يحتج الى تقدير
العلمية واما عدم بنائها فلكون اللام مقدرة لا متضمنا
معناها لجواز اظهارها والمتضمنة لا يظهر واما نحو سحر
وكيف واين فليس لها صيغ اصلية بل مجرد تضمن معنى
حرف الاستفهام فلذا بنيت واما المقدر فكالملفوظ
فمعناه مستفاد من لفظ المقدر ولم يجعل جزءا من معنى
فلذا لم يبن وبقي غير القياسية من الجموع الشاذة وغيرها
مما لم يذكر خروجه داخلة في الحد ولا حاجة لنا الى اخراجها
الا ان يوجد فيها علة اخرى مع كونها منصرفات ولم
يعد الا ترى ان الرضي جعل الغايات وضحى وعشية
وسحر وبكرا معينات معدولات لكن بني الاول
لموجبه وانصرف البواقي لعدم انضمام سبب آخر
وهذا لان التعريف لمطلق العدل فكان كالوصف
فانهما يوجدان في ضاربة مع انصرافهما وانما لم يبينوا
العدل في المبنيات والمنصرفات لعدم اثره ومن هذا
سقط تكلف بعضهم بان العدل كله تقديري
والمنقسم انما هو الاصل فما وجوده محقق بلا شك

فعدله تحقيقي والا فتقديري وهذا مع كونه خرقا لاجماع
النحاة وجعل سبب من الاسماء اعتباريا محضا منقوض
بنحو اخر وجمع فان اصلها مقدر لم يستعمل قط ونحو
عمر فان اصله اعني عامر محقق بلا شك فعلى زعمه يجب
ان يقول ما وجد فيه دليل على ان الاصل فيه شيء آخر فعدله
تحقيقي والا فتقديري ويجعل المحقق هو الدليل الا
اللهم الا ان يريد بتحقق الاصل تحقق دليل اصالته و
بتقديره تقدير اصالته تسامحا وسبب وقوعه في هذه
الورطة عدم ذكرهم العدل في المغيرات الشاذة وقد عرفت
وجهه بجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء
صفة فعل واسما فعالى فهو معدول عن احدهما والجموع
شاذة وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل فجمعاء
شاذ والسبب الاخر الوصف الاصلي على الاصح وان كان
ذلك الخروج تقديريا كعمر فان خروجه من عامر لم يدل
عليه دليل لكنه قدر حفظا لقاعدتهم من عدم منع الـ
بعلتين او ما في حكمهما ولا يثنى ولا يجمع اي عمر بالاستقراء
جاء عمر كلاهما او كلهم والوصف وهو كون الاسم

دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصر الاصلي
اى الثابت في الوضع احتراز عن العارض بحسب الاستعمال
كاربع في مررت بنسوة اربع وعن المتوهم كافعى للحية
اذ الاصالة لا يثبت بالشك والتوهم ودخل في الاصلي
ما زال بغلبة الاسمية كاسود فلا يحتاج الى التصريح بعد
ضربها ولا يعتبر الوصف الاصلي مع العلمية فلا يلزم
منع نحو خاتم اذا سمي به وهذا تخصيص الاصلي
ولم يذكر لفهم الاعتبار وجه عدم الاعتبار ان الوصف
تقتضي الابهام والعلمية التعين بحسب وضعها ويقبح اعتبار
المتضادتين في حكم واحد اعنى منع الصرف والتانيث
اى بالتاء بقرينة سبق الفية لفظيا او معنويا وشرطه
اى شرط التانيث بالتاء بكلا قسميه في منع الصرف العلمية
ليصير لازما لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان
ولان العلمية وضع ثان فيكون التاء حرف مبنى كما زيد
بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى كضاربة فيلزم
وهذا الشرط كاف في وجوب تاثير اللفظي لقوته بظهور
العلامة وفي جواز المعنوي لا في وجوبه ولذا قال

ولذا

٢٦

وذا اى التانيث المعنوي لان ذا للاشارة القريب يؤثر
في منع الصرف وجوبا اى تاثير وجوب او تاثيرا واثرا
واجبا او وجوب منع صرف لو كان ذلك المعنوي
متحرك الوسط او عجمة او انجميا او زائدا حروفه على الثلثة
الاحرف وجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا
يقوى قوة الملفوظة الا بقيام شيء في اللفظ مقامها
ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم
ظهورها في عقيرب مع وجوبه في نحو قديرة وتحرك
الوسط قائم مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في جمزى
مع جواز جلوى والعجمة وان لم تكن مؤثرة في الثلاثي الساكن
الوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث ولضعف
هذين لا يؤثران الا فيما في مسماه تانيث بحذف الرابع
واما حديث معادلة الخفة فلا طائل له اما اولا فلان
تاثير العلل للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم
الثقل لها كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور
فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخير ظ واما ثالثا
فلانه انتقاض بنحو قدم وماه وجور اعلام للمذكر

يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التانيث وقوته
اى الخفة والمقاومة سببا فى الحالين والمسمى به اى المذكر
الذى سمى بالمعنوى لو كان تانيثه اى ذلك المعنوى
اصليا بان لم يحتج الى تاويل غير لازم والا فمنصرف بكل
حال ككل مكتسب بغير تاء فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا
يلزم لجواز تاويله بالجمع وهذا القيد زائد على الكافية
ولا بد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب اذا سمى به مذكر
شرط اى شرط تانيث اسمه فى منع الصرف او على الاستخدام
ولا يجوز ان يراد بالموصول المعنوى لخلوه عن اشعار
ذكورة المسمى الا ان يجعل نائب الفاعل ضمير المذكر ولم
يسبق له ذكر بوجه الزيادة على ثلثة احرف لغاية
ضعف التانيث ح فلا يقويه الا القائم مقامه
بالذات ولما بين حال تسمية المذكر بالمؤنث المعنوى
كان مظنة فلجان الخاطر بمعرفة حال العكس فقال
زائدا على الكافية ولو سميت مراة مقابل بقوله
والمسمى به والخطاب غير مناسب له ومحتاج
الى تقدير ولو قال ههنا والمسماة او فيما سبق

ولو سمى به لكان احسن بمذكر مثل جعفر وحسن وزيد
منع ذلك المذكر من الصرف حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة
او منعا مطلقا ومنع ما عدا الثلاثى الساكن الاوسط
اتفاقى ومنعه مذهب المحققين كسيبويه وخليل ووجهه
دفع اللبس فقوى اعتبار التانيث بهذه الضميمة فوجب
المنع بخلاف نحو هند فهى باقية على الضعف اذ لا مقوى
لفظيا ولا معنويا والعجمة وهى كون الكلمة غير عربية
فى الاصل وشرطها فى منع الصرف العلمية اى كون محلها
علما فى اول استعمالها اى استعمال محلها او على الاستخدام
سواء كان علما فى العجم ايضا كابراهيم او اسم جنس كقالون
فانه فى العجم بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع
فظهر الخلل فى عبارة الكافية وما وجه به من التعميم الحقيقى
والحكمى فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعموم المجاز
والاقرب ان يقال ان العلة فى هذا الاشتراط بقاء العجمة
بحالها وظهورها بعدم تصرف العرب بادخال لام التعريف
والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كالكلمة العربية
فيضعف العجمة فلا يؤثر فهذه العلة بعينها موجودة

في قالون فيلحق بنحو ابراهيم دلالة هذا ولكن الشرط
فيها ظهور العلة للكل وفي وجوده ههنا خفاء لا يخفى
والزيادة حروف محلها على ثلثة احرف او تحرك الاوسط
نحو سقر وشتر فنوح منصرف واعلم ان ههنا ثلثة
مذاهب جعل العجمة كالتأنيث المعنوي بدليل اعتبارها
في ماه وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا
للزمخشري وقد زيفوه بان التأنيث امر حقيقي وله
علامة تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي لا
لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو هند اعتبار
العجمة في نحو نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية لا الاستقلال
بالسببية وانه لم يسمع قط منع صرف في نحو نوح بخلاف
هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة
اصلا بخلاف التأنيث لان اعتباره في التأنيث بقيامه
مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود التاء
في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد
مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر
كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان

الخفيفة

الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة مقبولة
ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا للثقل في
لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا
مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي والثالث اعتباره
بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا مذهب ابن الحاجب
ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر
الثمرة في نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه وزن الفعل
وهو هيئة توجد في الفعل قدمه على التركيب لبساطته
ومناسبته للعجمة من حيث انه دخيل في الاسم لا اصيل ولا
يجمع وزن الفعل بالعدل بالاستقراء يبين هذا الحكم
ههنا لا يجاوز ليقبل الذهن ما سيجيء من قوله ولو
نكرما فيه آه من غير تردد واختلاج شبهة ولكونه من احكام
وزن الفعل وعدم جمع العدل به وان كان من احكام
العدل يعرف من هذا الحكم ولم يعكس لان الحوالة الى المعلوم
اولى وشرطه في منع الصرف ان يختص ذلك الوزن به
اي بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا
عن الفعل او العجم نحو ضرب مجهولا او مشدد العين وبقم

او يكون في اوّله اي في اوّل موزونه زيادة اي وصف هو زيادة كزيادة الفعل او في محل اوّله زائد كزائد الفعل وفي اوّل وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجازًا بالحلول والمراد بزيادة الفعل ما له نوع اختصاص باوّل الفعل يعني حروف اتين غير حال من الزيادة قابل للتاء في آخره وانّما اسند عدم القبول للزيادة لكونها سببًا في البعض الا ترى ان زيادة الهمزة للتفضيل او الصفة بسبب الاستيناف صيغة للمؤنث بخلاف نحو قائم وحسن ووجه اشتراط تاكد المشابهة والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق بقابل وغير اي يمتنع عن قبول التاء باعتبار السبب الآخر في منع الصرف فلو قبل باعتبار غير السبب لم يضر كاسود اسما للحية السوداء فان السبب الآخر فيه هو الوصف الاصلي وباعتباره لا يقال للمؤنث اسودة بل سوداء وباعتبار الاسمية ليست من التبية في شيء بخلاف يعمل وارمل فانّما يقبلان التاء باعتبار الوصفية يقال ناقة يعملة وامراءة ارملة والوصفية فيهما وان لم تكن مؤثرة لم تخرج من التبية

وهذا

٢٩

وهذه زيادة على الكافية لا بد منها كما رايت والتركيب قيل هو جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة فيلزم استدراك العلمية فالاوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر ولا بد في تاثيره في منع الصرف من اشتمال اسمين في الاصل لانّ نحو النجم وبصرى علمين منصرفان ونحو من زيد وانّ زيدا ويزيد مع الضمير محكيًا فلا يظهر منع الصرف وقد اصاب في زيادة هذه على الكافية والعلمية في الحال لتحقق الافراد لانّ منع الصرف حال الكلمة وهذا التعليل اولى من قولهم ليأمن من الزوال فيحصل له قوة واما قوله بعضهم او لتحقق السبب الثاني ففاسد للاشتراك وعدم التعيين وعدم الاضافة في الاصل لانّ الضدين لا يكونان الخريس لعين مختار فان النار لا يؤثر الاحارة والماء الابرودة والمؤثر في منع نحو شهر رمضان وابي هريرة ليس التركيب لتحقق السببين بدونه وعدم الاسناد نحو تابط شرا وزيد قائم علمين لان الجملة محكية على حالها فلا يظهر فيها منع الصرف قيل لا بد من ان يقول وعدم كون الثاني صوتا نحو سيبويه فانه مبني لا متضمنا لحروف العطف نحو خمسة عشر علما فان الاصح بقاء البناء

جاني زيد قائم ورايت زيد قائم ومررت بزيد قائم

دون منع الصرف ولا معرباً قبل العلمية نحو ضارب زيداً وحيوان
ناطق علمين واجيب عن الاولين اما بانهما مبنيان وباب غير
المنصرف من المعربات وفيه نظر لانهما محكيان على البناء
والاصح ان الجملة وان عدت من مبني الاصل اذا صارت
علماً كونها معربة محكية فما ظنك بالعارض على خمسة
عشر وقد عد المص فيما سبق المحكي مطلقاً من المعرب واما
بانه اكتفى بما ذكره فيما بعد وفيه ايضاً نظر لان المذكور
حال ما قبل العلمية ولو قال المصر والتركيب وشرطه
العلمية وعدم النسبة لكان اخصر واشمل وامنع
واراد بهما بعد كونهما خلاف اصطلاحهم تقتضي استدراك
المقيدين والالف والنون المزيدتين في الآخر وهو
توحيد الضمير باعتبار كونهما سبباً واحداً لو كان
في صفة وقدمر تفسيرها فشرطه في منع الصرف
عدم فعلانة في مؤنثه لتحقق مشابهته لالفي التانيث
وقيل وجود فعلى والاول اولى لان المشابهة بعدم
قبول التاء لا بوجود فعلى بعينها واشتراطها لاستلزا
اللازم ههنا عدم والا اي وان لم تكن في صفة

فشرطه

فشرطه العلمية ليتمنع بها عن التاء ولو احتملت النون
الاصالة جاز المنع ولا يجب كحسان ان كان من الحسن فمنصرف
لانه فعال وان كان من الحس فممتنع لانه فعلان وهذه
فائدة زائدة على الكافية والالف الالحاق المفردة
ينبغي ان يراد بالالحاق المعنى اللغوي ليتناول الف قبعثرى
فانه غير منصرف حال العلمية مع ان الف ليس للالحاق
الاصطلاحي اذ لا سداسي في الاصول حتى يلحق به
وشرطه في منع الصرف العلمية ليتمنع عن التاء فيحقق مشابهته
لالف التانيث المقصورة نحو ارطى فانه الف ليست للتانيث
لمجيء ارطاة واحترز بالمفرد عن الممدودة فانها لا تلحق
بالف التانيث الممدودة الف في الاصل بخلاف الملحق
فلا يتاكد المشابهة بخلاف المقصورة وهذه زيادة
على الكافية لا بد منها ولو نكرتا اي غير منصرفة علمية
مؤثرة في منع الصرف احتراز عن الجمع والفي التانيث
فان العلمية غير مؤثرة فيها لاستقلالها بالتاثير
ففي الاحوال الثلث ممتنعة صرف لما تبين انها شرط
فيما عدا العدل ووزن الفعل وهما لا يجتمعان فيما التنكير

بلا سبب او على سبب واحد الا كخواحمر يد ما كان
الوصفية الاصلية فيه ظاهرة قبل العلمية كسكران واحمر
فان سيبويه يعتبر الوصفية الاصلية بعد زوال المانع
عن الاعتبار اعنى العلمية لما مر ومعنى الاعتبار جعلها
كالثابت لا انها تعود والاخفش لا يعتبرها لانها
زالت بالعلمية ولم تعد بالتنكير والاصل فى الزائل ان
لا يعتبر وجه سيبويه اعتبارهم الوصفية الزائلة
فى اسود وابطح وادهم بالاتفاق ورد بالفرق بان
الوصفية لم تزل بالكلية فيها لاعتبار مفهوماتها
بل زال الابهام فقط وفيما نحن فيه زالت بالكلية ولا
فالقياس فاسد واما نحو اجمع وافعل التفضيل بغير من
اذا سمى بهما ثم نكرا فينصرفان بالاتفاق لعدم ظهور
الوصفية الاصلية فيهما وسمع من غير منصرف بالاتفاق
لغاية ظهور الوصف وينصرف باب احاد يعنى ما فيه
العدل التحقيقى فيتناول جمع واخر ونحوهما علما اذا ذكر اذ
لو جعل علما لمؤنث لم ينصرف بالاتفاق وما ذكره المصنف
مذهب اكثر النحاة لان العدل فى هذا الباب تابع للوصف

فيزول

فيزول بزواله وذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل
الاصلى مع العلمية ولو نكر باب احاد منع على مقتضى السماع
مطلقا وعلى مقتضى قياس سيبويه ايضا لاعتبار الوصفية
الاصلية بعد زوال المانع والعدل تابع لها فى الاعتبار
وقياس مذهب الاخفش الصرف كما فى احمر واما العدل
التقديرى فقد علم حاله من قوله ولو نكر ما فيه علمية مخصصة
تحصل بان يراد به واحد مما سمى به البادزان للاسم والمسكن
فى سمى للمسمى اعنى ما فى حمار او وقع اشتراك لفظى بتعدد الوضع
كقولك رب عمر لقيته او الصفة المشهورة عطف على احد
كقولك لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق وتنكير العلم
الجنسى كاسامة بها اى بالصفة المشهورة فقط اذ لا
يتصور فيه وقوع الاشتراك وفيه تامل وقيل المنع من الصرف
بالعلمية وحدها للضرورة المشهورة كما هو مذهب الكوفيين
وبعض البصريين ولا يجوزه الاكثرون لان الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عنها والانصراف هو الاصل
والتصغير تخل بوزن مختص به نائب الفاعل فلا يمنع فى
مختصر والضمير البارز للوزن اى يخل بوزن وقع الاختصاص

فينصرف نحو ضُرَيْبُ تصغير ضُرِبَ علمًا على صيغة المجهول ولا
ينصرف نحو أُحَيْمِدَ و يُشَيْكِرُ لان الاعتبار الوزنية في هذا
القسم بالزيادة الموجودة في الحالين وفي ما لا يختص
المنهدم بالتصغير و العدل والجمع اذ التصغير وضع مستأنف
مخالف للمكبر لا عدل و لا جمع فيه بخلاف ما اذا جعل الجمع
حيث يعتبر الجمع الاصلي لبقاء الصورة على حالها والنسبة
تخل ايضا بمنع الصرف مطلقا اي بجميع العلل الا اذا كانت
كانت النسبة في مفرده نحو كراسيّ جمع كرسيّ فان النسبة
ح لا تخل وحكمه اي علم غير المنصرف ان لا ينون بتنوين
التمكن ولا يكسر لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين
اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة
فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني التنوين والكسر
الا للتناسب كقوله سلاسلا واغلالا على قراءة نافع
والكسائي او الزحاف وهو تغيير في اجزاء البحور لا يخل
بالوزن لكنه يخرجه عن السلاسة جوازا قيد للقسمين
اي يجوز انهما جوازا او الضرورة الشعرية بانه يخل بالوزن
لو منع كقوله اعد ذكر نعمان لنا قيل دخول الكسر ههنا

مع

مع الاستغناء عنه في دفع الضرورة يدل على ان منع الكسر
بشفاعة التنوين لا بالاصالة وجوبا اي توجيههما
وجوبا وكذا يكسر غير المنصرف في حال الجر ملابسًا باللام
المعرف او الاضافة اي كونه مضافا فانهما من اظهر
خصائص الاسم فيضعف مشابهة الفعل فيرجع الى الاصل
ولما فرغ من بيان ذوات انواع الاعراب وما يتعلق بها
اراد ان يبين محالها وبذلك يعرف انها لماذا علامة فقال
المرفوعات اي الاسماء المرفوعات على انه جمع مرفوع لا
المذكر الذي لا يعقل في حكم المؤنث كالجياد الصافنات
والايام الخاليات او مرفوعة بتأويل الكلمات ولم نقدرها
لشمولها المضارع ولم يذكروا اللام للاستغراق ولانه في
قسم الاسم لكن يرد انه في قسم المعرب فالمناسب تقدير الموصوف
فيلزم كون القسم اعم من المقسم وتخصيص الاسماء
نقطا مع الحدود وكلها بعيد وايضا تخصيص انواع
الاعراب بالمعرب يستدعي ان لا يكون المبني مرفوعا ولا
منصوبا ولا مجرورا ولا فاعلا ولا نحوه وهذا خلاف
الاجماع فالوجه ان يجعل الاعراب معنيان عام و هو ما

اقتضاه عروض معنى يتعلق العامل بكونه دليلا عليه
فان لم يمنع من ظهوره بشيء فلفظي وان منع حالكي اخره
فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد
في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين
والانواع للكلام ولذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح
ما اشتمل على الخاص فظهر ان المناسب تقديم المبنيات على المرفوعات
وبيان المحلي ايضا ثم المرفوعات اما موقوفة لعدم العامل
او خبر محذوف او مبتدا خبره محذوف او مجموع قوله
الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله اه مثل هذا حلو حامض
فيكون ما اى مرفوع خبر محذوف والجمل معترضة اسند اليه
المعروف الاصطلاحي فيخص الفعل وان عمم ما في حكمه
مع كونه خلاف المتبادر المخل للحد يلزم جمع الحقيقة والمجاز
ولا قرينة لعمومه وايضا ان اريد بالاسناد الاصطلاحي واجيب
كما في حد الكلام فلا جمع ولو عمم المعروف وان اريد معنى
مع عدم تبادره فلا منع وكون ما عبارة عن المرفوع بقرينة التقسيم
لا يفيد لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء
اعراب مخصوص لا مجرد معرفة الاصطلاح فالحد

الصحيح

٤٢

الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية ولا
حاجة الى ذكر التقديم لان المسند في نحو زيد ضرب الجملة
لا الفعل وما قيل ان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه
في الحقيقة ففي المعنى على ما يشعر في الحقيقة لا في اللفظ
الذي الكلام فيه الا ترى ان رجلا في الحقيقة لا قولك
رايت رجلا ضربك اسند اليه الضرب المعنى مع كونه
منصوبا واما المبتدا المقدم خبره فالمسند اما جامد
او مركب لا فعل او شبهه فاعتبار وجوب التقديم في النوع لاخراج
تابع والمتبادر من الاسناد والنسبة ما بالاصالة فيخرج
التوابع وانهما يعمان الاخباري والانشائي والايجابي
والسلبي وحقه اى اصل الفاعل والاولى له ان يليه
اى ياتي بعد الفعل بلا فصل لكونه عاملا فيه مع شدة
احتياجه اليه حتى جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان
اللام في نحو ضربت وضربنا دون ضربك وضربنا وهذا لا
يمنع وجوب الولي وامتناعه بعارض والاصل في هذا
اظهر والحق يستعمل في الواجب غالبا فالعدول عدول
فصح الاضمار اى اتيان ضمير الفاعل الفاء للتعقيب والتفريع

قبله اى قبل ذكر الفاعل نحو ضرب غلامه زيد لانه وان كان

مؤخرا لفظا فمقدم رتبة فكأنه كعكسه كقوله واذ

ابتلى ابراهيم ربه ولمنع ما اجتمعا ولا يتقدم الفاعل

على الفعل قيل لئلا يلتبس بالمبتداء وهذا لا يفيد الوجوب

لجواز اقائم زيد ولعدم تثنيته فى المثنى والمجموع وعدم

تقدمهما دليل على ان المفرد المقدم ليس بفاعل ولا يتعدد

لفظا بلا خلاف قيل لئلا يلزم قيام حدث واحد بمحلين

فيه نظر لان مدلول الفعل الجنس لا المرة ولذا لا يثنى ولا

يجمع كيف ولو تم لامتنع قام الزيدان والزيدون ولا

يحذف فى الصحيح لعدم افادة الفعل بدونه والحذف عندهم

عدم التلفظ حقيقة وحكما فلا يشمل الاستتار وينبغى

ان يزيد نائب ولو حركة والمنفيات اما مرفوع معطوفة

على الاسمية لكونها احكاما مثلها او على الفعلية اذ الوحدة

يقتضى التاخير على ما فسرنا والوحدة اللفظية اذ التعدد

ممتنع والمؤخر مفصول والوجود لكن هذا لا يفيد اللزوم

المطر بل يفيد عدمه اذ الفرع لا يزيد على الاصل فلا يجوز

او منصوبة على يليه وفيه ما فى الثانية لكن يمكن دفع

اى عطف هذا الحكم على الثانية
مع عدم افادة اللزوم
بل افادة عدم

الاعراب

الاعراب ههنا اما بعموم المجاز او جواز الجمع كما هو مذهب

المصنف واشتراك الحق معنى بين الخاصين وعدم القرينة

لفظية كالاعراب والتاء فى نحو ضربت موسى سلمى او معنوية

نحو اكل الكمثرى عيسى واتصاله اى كون الفاعل ضميرا متصلا

بارزا او مستكنا احترازا عن المنفصل مظهرا او مضمرا

ووقوع مفعوله اى الفعل والفاعل بعد الا او بعد معناها

وهو فى انما واذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط نحو انما ضرب

زيد فمعنى الا قبل الفاعل ومع شىء آخر فقبله نحو انما ضرب

زيد عمرا او يوم الجمعة يوجب كل واحد من هذه الاربعة

تقديمه اى الفاعل على المفعول لدفع اللبس وامتناع فصل

الجزء وانقلاب المعنى هذا ولا بد فى الثانى من شرط تأخر

المفعول عن الفعل وفى الثالث من توسط الا بينهما اذ تقدم

المفعول مع الا جائز غير مستحسن نحو ما ضرب الا زيدا عمرو

لعدم انقلاب المعنى ولزوم قصر الصفة قبل تمامها واتصال

المفعول اى كونه ضميرا متصلا بدونه اى اتصال الفاعل

احتراز عن نحو ضربتك وضربته اى اتصال ضمير المفعول به

اى بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه ووقوعه اى الفاعل بعد الا او معناها

انما ضرب عمرا زيد حاجى

بعد الا او بعد معناها يوجب تأخيره اى الفاعل عن المفعول
لتنافى الفصل بالمظهر للاتصال وامتناع الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وانقلاب المعنى ولا بد فى الثالث ههنا
ايضا مما سبق وجاز حذف عامله اى الفاعل وحذف
مجموعهما اى الفاعل وعامله لو وجدت قرينة مقيدة لهما
نحو زيد لمن قال من قام ونعم لمن قال اقام زيد ووجب
حذف عامل الفاعل لجاء محذوفا لا مبتدأ لان حرف
الشرط لا تدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا والمراد بالتفسير
ههنا ازالة الابهام الحاصل من الحذف ولو ذكر المفسر
للغة المفسرة كالمثال المذكور بخلاف ازالة الابهام بدون
الحذف فانه يجوز جمعهما نحو قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان
قال يا آدم ونحو جاء رجل اى زيد واخرجت التنازع
عن مفعول ما لم يسم فاعله لابن الحاجب كراهة الفصل
بين الشيء ونائبه بما لا يخصه والتعبير بنائب الفاعل
اخصر واظهر لعدم تناوله نحو درهما فى اعطى زيد درهما
اصلا بخلافه بحسب المعنى الاضافى اللغوى مفعول
فى الاصل نسبة تامة وصفية او قيدية مجهول اصطلاحى

احترازا عن التوابع كلون

او شبهه

او شبهه كاسم المفعول ولا يقع نائب الفاعل المفعول
الثانى من باب علمت يعنى ما كان الثانى منه عين الاول
ذاتا والثانى والثالث لو وجد التباس من باب اعلمت
يعنى ما يتعدى الى ثلث مفاعيل هذا عند المتأخرين
والمتقدمون منعوا مطلقا لامتناع كون الشيء مسندا
ومسندا اليه معا اسنادا تاما بخلاف نحو اعجبنى ضرب
زيد وهذا بعد كونه قاصرا غير متوجه اذ لا اسناد تاما
بين المفعولين حال المفعولية فالحق ما قال المتأخرون
من ان المانع هو الالتباس كما اذا انتفى القرينة نحو علم
اخوك زيدا او علم عمرو زيدا كريما بخلاف نحو علم منطلق عمرا
واعلم الكتاب زيد مستعارا اذ التنكير يرشد انه الخبر
فى الاصل والعقل ان المستعار هو الكتاب وفى العبارة
ركاكة والتباس فلو قال ولا ينوب لو التباس الثانى
والثالث من النواسخ لكان اخصر واظهر واسلم ولا يقع
الزمان والمكان والمصدر نائبا الا بزائد لئلا يكون
ذكره عبثا اذ لا بد لكل حدث مدلول مشتق من مطلقهما
فلا يقال ذهب زمان او حين او مكان او موضع او ذهاب

اى الزمان والمكان

بل يقال ذهب يوم الجمعة او فرسخ او ذهاب شديد وقعد
منسوب الى مصدره المعهود جواب عن مقدرات
سيبويه جوز الاسناد الى المصدر المدلول للفعل
فى نحو قعد وقيم وهو مجرد عن الزائد وتقريره ان ما
اجازه المصدر المعهود مثل ان يقال السوقع القعود
او القيام اذ لا فائدة فى الاسناد الى الموكد وهو ملفوظ
فيكون فكيف اذا نوى ولم يلفظ كذا ذكره ابن حروف
ولا يقع ولا يقع المفعول له والمفعول معه اما الاول
فللزوم زوال مشعر العلية وهذا يحتاج الى الجواب
فى الظرف واما الذى مع اللام فيقع ولا يقال له مفعول له
عند الاكثرين بل مفعول به غير صريح كذا ذكره الرضى واما الثانى
فلان فى واو مشابهة العطف على شيء فيلزم شبهة وجود
المعطوف مع حذف المعطوف عليه اولو حذفت
لم يعرف انه مفعول معه وما قيل ان الواو دليل الانفصال
والفاعل كالجزء منه فكما لا يكون مع الواو لا يكون نائبه
معها منقوض بالجار والمجرور والمفعول الاول من باب
اعطيت يعنى ما يكون الثانى منه غير الاول ذاتا اولى

بان

بان يقع نائب الفاعل من الثانى عند عدم الالتباس
لان فى الاول معنى الفاعلية وهو الآخذية مثلا فناسب
لنيابة الفاعل وفى الثانى معنى المفعولية وهو المأخوذية
مثلا فلم يناسب نحو اعطى زيد درهما ويجوز اعطى درهم
زيدا ويجب وقوع الاول للنيابة بالالتباس دفعا له
نحو اعطى خالد بشرا اذا كان البشر اسيرا او اجيرا او ظهيرا
ولا يجوز بشر خالدا ولو وجد المفعول به الصريح مع غيره
من المفاعيل تعين للنيابة لشدة شبهه بالفاعل فان
تعقل المتعدى يتوقف عليهما بخلاف ساير المفاعيل وان
اعترض بالمفعول المطلق فليدفع بتذكر ما سبق والا
اى وان لم يوجد المفعول به فجميع المفاعيل الخالية عن
موانع النيابة سواء فى جواز الاقامة مقام الفاعل ولو
اقتضيا اى العاملان لسبق التضمن او الفعلان
والتخصيص للاصالة فى العمل ويعلم حال غيرهما بالمقايسة
كما لا الاكثر واستثناء المصدرين لعدم صحة قطع
التنازع على المذهبين لامتناع الاضمار سهو اذ نفى
الاضمار فى الفاعل اللازم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق

[illegible]

فيكون كالمعمول في القطع بالحذف ما بعدهما واحدا
او اكثر اسما صريحا او غيره مظهرا او مضمرا او منفصلا
ومعنى الاقتضاء والتنازع توجههما بحسب المعنى اليه
مع صحة وقوعه في ذلك الموقع معمولا لكل منهما على البدل
فلا يتصور في المتصل الا المجرور واما في المقدم والمتوسط
فقيل لا مجال للتنازع اذ الاول يستحقه قبل الثاني واوضح عصام
بان الثاني قبل وجوده لا ينازع وبعده لا يمكن فيما اخذه
الاول ولا يلزم تعين اعمال الاول مطلقا لان المانع
تقدم استحقاق الاول على وجود الثاني لا على استحقاقه والكل
فاسد لصدق حد التنازع ودعوى تقدم استحقاقه على
استحقاقه دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاستحقاق
على الملفوظ فمعا ولو على المنوي فعلى الوجود ايضا والحل
ان التنازع انما هو في النية والقلب كما صرح به واللفظ
انما يصدر بعد القطع فالصواب ما قال الشريف ان اعمال
كل واحد ههنا جائز لكن المختار عند الفريقين اعمال الاول
بخلاف المؤخر ولعل وجهه اتفاق اولوية تقدم العامل
ومرجوحية تأخره مع الفصل فلو كان ما بعدهما

جواب

جواب لو ضميرا منفصلا او ظاهرا بعد الا قيد لهما
نحو ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيد فيحذف
ما بعدهما من العامل الاول دون الثاني ان اتحد جهة
اقتضائهما بالاتفاق فالكل يوافق الكسائي ههنا
صرح به شراح اللباب ولب الالباب فلا وجه لقول من
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع ههنا اذ لو اضمر بدون الا
فسد المعنى والحرف لا يصح اضماره هذا في المرفوع واما
في المنصوب نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك او زيدا فالحذف
الا لو اختلف المضمران رفعا ونصبا حالان او تمييزان
او مصدران على حذف المضاف فانه لا يجوز الحذف بل يجب
ذكر المعمولين كما ضربت الا اياك وما شتمني الا انت لتغاير
صيغتي المرفوع والمنصوب في المضمر فلا يدل احدهما على الآخر
بخلاف المظهر نحو ما ضربت وما شتمني الا زيد ولو قال
فلو بعد الا يحذف من الاول الا في المضمر المختلف اعرابا
لكان احصر واشمل لنحو ما قمت ولا قعدت الا بك
ولو كان ما بعدهما ظاهرا غيره اي غير ما ذكر من الواقع بمنفصلا

فلا حذف بلا قرينة فلا تنازع بل بعد الذكر بل قبله كاتبه

بعد الابق المنفصل بلا الا سهملا لخواقائم ام قاعد انت
اذا جعل فاعلا واجتزء بعضهم بمثل الاضمار وعدم اشتراط
رفع الظ في حد المبتداء فعلى هذا لخواقائم ام قاعد
انتما او زيدا والزيدان يجري فيه الحذف على مذهب
الكسائي والاضمار على غيره ولم اجد فيه نقلا سوى
دخول الاخيرين في اطلاق ظاهرا ولو اريد به
المستقل بالتلفظ ليشمل المنفصل اذ لا يوفي لحوق
بينه وبين الظ في الامثلة المذكورة لكان له وجه اعمل
العامل الثاني عند البصريين اشار الى ترجيحه بتبرك
لوللمجاورة وهم يجوزون اعمال الاول مرجوحا واضمر الفاعل
فيه اي في الفعل الاول اذا اقتضاه مشتملا على طرزه
اي وفق الظ في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية
والجمع فيجوزون الاضمار قبل الذكر قطعا للتنازع وهربا
من حذف الفاعل بلا نائب اذ لا نظير له في غير ما سبق
بخلاف الاضمار والنقض بنحو ما اكرم الا انا واسمع بهم
وابصر واضربن واضربوا القوم واضرب واضربي القوم
غير وارد لوجوده في الاولين بارزا ومستكنا

وجود

ووجود بدله في البواقي فظهر ضعف مذهب الكسائي
اعني حذفه هربا من الاضمار والمفعول مبتداء اي
لو اقتضى العامل الاول مفعولا لو كان ذكره ضروريا
يظهر خبره قيل يريد مفعول باب علمت فيه ان المص
والزمخشري جوزا حذفه في تفسير قوله تعا ولا يحسبن
الذين يبخلون الاية وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
فان ذلك كخبر المبتداء فاذا جاز حذف خبر المبتداء
للقرينة جاز حذف ذلك ايضا وقال ابن مالك وابن
هشام انما الممتنع هو الاقتصار بان يكون الاخر
نسيا وقيل يريد بالضرورة ما في حذفه لبس ومثل
نحو استغنت واستعان على زيد به ورغبت ورغب
في الزيدان عنهما وملت ومال عني زيد اليه وبالاظهار
خلاف الحذف بقرينة المقابلة وهذا جيد لانهم جوزوا
التنازع باقتضاء احدهما فاعلية شئ والاخر مفعوليته
وهو تعم ما بالواسطة وما بدونه لكن في تمشيته فيما
سيجئ من قوله ولو منع منهما فيظهر اشكال والا
اي وان لم يكن ضروريا فيحذف هربا من الاضمار اي قبل الذكر

نحو ضربني نحو ضربت واكرمني زيد
اي كونه المراد بالاظهار الخ
نحو اكرمت ومر بي زيد
اصله اكرمته حذف الضمير

في الفضلة ولو اعمل العامل الاول كما هو مختار الكوفيين
لكونه اول الطالبين اضمر الفاعل فيه اي في الثاني على طرف
الظ بلا خلاف والمفعول معطوف على المستكن في اضمر
بلا قيد لوجود الفضل مشتملا على الوجه الاول لئلا
يتوهم ان مفعوله مغاير للمذكور ولا اضمار قبل الذكر ويجوز
حذفه لكونه فضلة ولو منع منهما نائب الفاعل اي الاضمار
والحذف فيظهر ذلك المفعول قيل يريد بانه علمت نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فلو اضمر ثاني الثاني
مفرد الخالف الاول ولو مثنى لخالف المرجع والاقتصار
ممتنع ورد لجواز المخالفة والاقتصار ولو صور مثاله فيه
لبس حال الاضمار والحذف وحمل المنع على اللبس كالضرورة
فيما سبق لزال الاشكال وترك الجواب عن قول امرئ
القيس لكونه خارجا عن المقصود وهو ضبط المسائل المبتدأ
لما كان مشتركا بين حقيقتين مختلفتين بحسب اللفظ كما بين
لم يمكن جمعهما في حد واحد فافرد كلا وليدل على النوعية و
والاستقلال بخلاف الواو اذ اصلها الاشتراك التحتي
الا ان لا يمكن فالنوع الاول ترى انه من قال على لفلان

وفلان

٢٩

وفلان مائة درهم صاعا سقرا لكل بخمسين بخلاف
جاءني زيد وعمرو وقد اصاب المص حيث ميز احكام
المبتدأ من الخبر ولم يخلط كابن الحاجب ما اي اسم
او لفظ هما او لي من مرفوع اسند اليه نائب وضميره
الي ما ومنفكا حال منه من العامل اللفظي المراد ما يعمل
بالاصالة فيوجد الانفكاك المذكور في نحو علمت
لزيد قائم وبحسبك درهم قيل وجه العدول عن التجريد
الى الانفكاك اقتضاء الاول سبق الوجود دون الثاني
وفيه خفاء او صفة اي لفظ دال على ذات مبهمة باعتبار
معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمنسوب نحو اقرشي اخواك والمستعار نحو أأسد
الزيدان بعد حرف النفي والاستفهام لفظ الحرف حشو
نحو اذ النفي اعم مما يستفاد من الحرف وهو ما ولا وان وانما
والاسم نحو غير قائم الزيدان والفعل نحو ليس قائم الزيدان
وكذا الاستفهام من الحرف وهو الهمزة وهل والاسم نحو ما
صانع البكران ومن ضارب الى الدار وكذا متى واين وكيف
وكم وايان ويرد على المص دون ابن الحاجب ان يذكر

غير صفة ولا موصوف اذ لا يقال اضويرب الزيدان
ولا اضارب عاقل الزيدان ورافعة لظاهر ليخرج
نحو افاقائمان الزيدان او الزيدون ولان الصفة ههنا
ستعيق للخبرية اذ تفرد الصفة عند رفع الظاهر لمثنا بهنة
الفعل الذي يلزم من عدم افراده تعدد الفاعل او التاويل
البعيد فعليهما نحو افاقائم ابوه زيد والجواب ان المراد
بالصفة المخصة التي يشوبها الموصوفية والمصغر مركب
منهما او المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى
والاستفهام والنفي في المعنى داخلان على المبتدا او في
نحو اقائم زيد اي فيما طابقت مفردا احتراز عن كون الصفة
خبرا مقدما ومبتداء ما بعده فاعله سادا مسد الخبر
بخلاف نحو اقائم الزيدان او الزيدون فان الصفة فيها متعينة
للابتداء وما بعدها للفاعلية اذ المطابقة لازمة بين المبتداء
والخبر ولا يتقدم اي المبتداء اصلا تعميم اصلا او اصليا
على حذف النسبة والمراد به الاولوية فصح الاضمار اي ايتان
ضمير راجع الى المبتداء قبله اي قبل ذكر المبتداء لتقدمه معنى
نحو في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار ويجب تقديم

اي الاصل زيد في داره كلمه

احتياجا للاذكر على خلاف الاشتمال كلمه

المبتداء لو تضمن عدل عن الاشتمال للاختصار ما شيئا
له الصدر كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم نحو من
ابوك على مذهب سيبويه فان من مبتداء عنده وان كان
نكرة وخبره معرفة وعند غيره ابوك مبتداء ومن خبره
ولو قال نحو من قام لكان اولى واخصر او كان خبره فعلا
اي دالا على فعل المبتداء اي حالة فيشمل نحو زيد قام لئلا
يلتبس بالفاعل ونحو انا قمت لئلا يلتبس بالمبدل او الفاعل
على لغة من يجعل لواحق الفعل حروفا او بعد الا معطوفا
على فعل نحو ما زيد الا قائم او معناها نحو انما زيد قائم لئلا
ينقلب المعنى وهذه زيادة على الكافية وكانها اكتفى بما ذكر
في الفاعل او مماثله معطوف ابغض على فعله اي في اصل التعريف
نحو المنطلق زيد او اصل التخصيص نحو افضل منك افضل منى
وغلام رجل صالح خير منك لئلا يلتبس بالخبر الا بقرينة
معينة للابتداء والاستثناء مفرغ اي يجب تقديم المبتداء اذا
كان خبره مماثله ملابسا بكل شيء الا ملابسا بقرينة وهذه
زيادة لازمة كبنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجال الاباعد فان غرض الشاعر الحاق ابناء الابناء

بالتاكيد ونحو الزيدان قاما او الزيدون
قاموا لئلا يلتبس بالبدل صح

للابناء دون ابناء البنات نبنوا ابنائنا متعين للابتداء
فقدم خبره لعدم الالتباس والكاف عن عبارة المصر
وسعدر في البيت وبحذف المبتداء جوازا عند القرينة
الكتفى بذكرها في الفاعل ويجب حذف المبتداء في نحو الحمد لله
الحميد بالرفع يريد كل نعت في الاصل قطع عن منعوته
لمخالفة الاعراب لزيادة مدح او ذم او ترحم لزيادة
معنى فيه ويسمى المرفوع على المدح او الذم او الترحم ولو ذكر
المبتداء لم يظهر قصد هذه الثلثة وكذا المنصوب على احد
هذه الثلثة يجب حذف فعله كما اذا نصبت الحميد فالرفع
بتقدير هو والنصب بتقدير اعني وسمع بالرفع على الحكاية
عطف على قوله الحمد لله يريد كل مصدر بدل عن الفعل
فلا يجوز اظهاره ثم رفع على الخبر حملا على النصب في وجوب
الحذف اي امري سمع وزيد كسمع في الاعراب الخبر بالنصب
اكله بالرفع تقديره زيد اكل يريد الخبر هو اكله يريد كل خبر
عنه بصفة ذكر بعده منصوب على الاشتغال وقيل انما وجب
الحذف هنا اذ لا بد من تقدير ناصب خبر لزيد فالمذكور
لا يجوز ان يكون موكدا للمحذوف لان المؤكد لا يحذف

الحذف

الحذف والتاكيد ولا خبرا ثانيا لانه لا يتكرر بل يتعدد
فيتعين الخبرية لمحذوف وهذا كما ترى لا يفيد وجوب
الحذف ويكون المبتداء نكرة لو يفيد وهذا مذهب
المحققين من النحاة اختاره المصنف والجمهور شرطوا التخصيص
بشيء ثم اختلفوا في عدد المخصصات وايجاب التخصيص
وهي قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا وجه
غيرها كما احد غير مرزوق على اللغة التميمية وعبد مؤمن
غير مخلد في النار وامعتزلي فيها اي في النار المدلول
ام رافضي وشاهدهما راجع الى المعتزلي والرافضي فيه ملكية
وتخيلية وترشيح وسلام على اهل السنة والجزء الذي
لا يقبل الانقسام اصلا وجود في الخارج وفي المثالين الاولين
رد للمعتزلة وفي السادس للفلاسفة الخبر ما لفظ اسند
اسنادا تاما الى المبتداء فيخرج نحو مؤمن في لعبد مؤمن خير
من مشرك وما قيل في وجه الخروج لان المراد هو المسند
الى المبتداء بلا تبعية كما سبق في تعريف الفاعل سهو وهذا
التعريف احسن واخصر من تعريف ابن الحاجب لكن يلزم ان لا يكون
الخبر في قولك زيد قائم نحوه لمجرد قائم مع كونه مرفوعا

بل مع فاعله كما فى زيد قام ابوه او ابوه قائم فيلزم كون
الاعراب فى وسط المعمول وقد عرفت انه لا فساد فيه
مع كونه كلمة واحدة اذا دعت اليه ضرورة وكان آخرا
فى الجملة فما ظنك فى الاكثر وعدم كونه مجرد قائم فى المثال
المذكور خبرا لفظا من اللفظ والمعنى ويطابق الخبر المبتدأ
فى التذكير والتأنيث والافراد وضديه لو كان الخبر مسندا
فى التذكير مشتقا لا بد ان يزيد او حكما كالمنسوب
ولم يكن افعل من ولا سببيا ولا فعيلا لمعنى مفعول ونحوه
ويكون الخبر جملة ملابسة بعائد يربطها الى المبتدأ
من حيث هى مستقلة وذلك هو الضمير فى الغالب وقد يكون
الاشارة نحو قوله تعالى الذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك
اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى انه
من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس
نحو نعم الرجل زيد على وجه والظاهر نحو زيد قام ابو طاهر
اذا كنى بابى طاهر ونحو الحاقة ما الحاقة ويستثنى منه خبر
ضمير الشان واما نحو قوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون
من قبلى لا اله الا الله ومقولى زيد منطلق فالخبر فيه ليس
بجملة

بجملة على الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد يحذف العائد
قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتدأ
جزء من الاول نحو البر الكر بستين وسماعا فى غيره
والظرف هو فى الاصطلاح اعم من الزمان والمكان
والجار والمجرور يتعلق بفعل محذوف لا اسم الفاعل
على الاولى لكون الاصل فى العمل الا مطلقا بسابقة قرينة
معينة للفعل الذى فى الدار زيد وكل رجل فى الدار
فله درهم او معينة لاسم الفاعل نحو اما عندكم زيد
فاذا فى الباب زيد ويتقدم الخبر اى يجوز تقدمه على المبتدأ
وان كان على خلاف الاصل ويجب التقدم لو تضمن الخبر
ما له الصدر مفردا حال من فاعل تضمن اى غير جملة صورة
كاين زيد فان اين مفرد صورة وجملة حقيقة ان
قدر المتعلق فعلا والمضاف الى ما تضمنه فى حكمه فى وجوب
التقديم نحو صبيحة اى يوم سفرك او خصصه اى عين
تقديم الخبر خبريته بحيث لو لم يقدم التبس بالصفة
نحو فى الدار رجل لا المصطلح اعنى تقليل الاشتراك
فلا يثنا فى تجويز الابتداء بنكرة غير مخصصة ولذا

لم يقل اوصحه كابن الحاجب ولابد من استثناء الدعاء

نحو سلام عليكم او كان الخبر خبرًا عن ان المفتوحة

الواقعة مبتداء مع مدخولها نحو عندي انك قائم

لئلا يلتبس بالمكسورة ولابد من استثناء ما بعد اما

ولولا لعدم اللبس فيها نحو اما انك قائم فحق ولولا

ان زيدًا قائم لقمت ولو قال او لزوم لبس من تأخره

بدل قوله او خصصه او كان خبرًا لكان اخصر وافيد

او ضميره معطوف على ضمير كان للفصل اي او كان ضمير الخبر

اي الضمير العايد اليه موجودًا فيه اي في المبتداء نحو على التمرة

مثلها زبدًا فان ضمير مثلها عائد الى التمرة وهي جزء الخبر

في الحقيقة فالاضافة لادنى ملابسة او كان المبتداء بعد اما

او معناها يعني اما لئلا ينقلب المعنى ويتعدد الخبر جوازًا

نحو زيد قائم ضاحك ويجب تعدد الخبر لفظًا كهو

حلو حامض والخبر في الحقيقة مجموعهما فكل واحد جزء الخبر

فلا يجوز الاقتصار على احدهما لكن لما تعدد لفظاهما

اجرى الاعراب عليهما معًا فظهر جواز اعراب المعمول الواحد

باعرابين اذا تعدد لفظه كما جاز اعراب المعمولين بواحد

اذا

٥٢

اذا اتحد لفظًا نحو تضارب القوم اعلم ان دخول

الفاء واجب في خبر المبتداء مع اما ولا يحذف الا لضرورة

وجائز فيما ذكره المصنف وممتنع فيما عداهما وصح دخول

الفاء في خبر كل مضاف صفة كل الى نكرة موصوفة

او غير موصوفة نحو كل نعمة فمن الله والموصول معطوف

على كل بفعل او ظرف نحو الذي يأتيني او امامك او في

الدار فله درهم وكذا الموصوف بالموصول المذكور والمضاف

نحو قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ونحو

غلام الذي يأتيني فله درهم والنكرة الموصوفة بهما

اي احدهما وكذا المضاف اليها نحو غلام رجل يأتيني فله درهم

ويمنعه اي يمنع جواز دخول الفاء في الخبر ليت ولعل

قبل لان الدخول لمشابهة الشرط والجزاء الذين من قبيل

الاخبار في الدلالة على السببية وهما يخرجان الكلام

الى الانشائية وفيه نظر وفي اخواتها الاربع اختلاف

والصحيح الجواز ويمنع سائر النواسخ مثل كان وظننت

بالاتفاق فلو قال ويمنعه النواسخ الا ان والمفتوحة من الحروف

لكان افيد وابعد من الشبهة ويحذف الخبر جوازًا لقرينة

وجب حذفه لولا التزم في محله اي الخبر غيره فيستغني عنه
لخبر لولا الامتناعية فان جزاءه التزم محل خبره عما كما في نحو
حال من الخبر ليدل لولا عليه واما الخاص فيجب ذكره ان لم
قرينة نحو قوله عليه السلام لولا قومك حديثوا عهد بكفر
لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين وان كانت فالامران
نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا مومنين اي اغويتمونا وما
عطف على خبر لولا يريد كل مصدر لفظا او معنى اضيف
اي نسب الى فاعل او لمنع الخلو مفعول وبعده اي بعد ما
اضيف حال من احدهما او منهما نحو ضربي زيدا او زيد
قائما او قائمين وان تضرب زيدا قائما والتقدير حاصل اذا
اي وجد قائما والقائم مقام الخبر الحال وافعل عطف ايضا
على خبر لولا مضافا حال من افعل الى هذا المضاف المذكور
نحو اخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب مبالغة وما
عطف ايضا على خبر لولا عطف عليه نائب الفاعل لو او بعد مع
نحو كل رجل وضيعته اي مع صنعته مقرونان وخبر ما اقسم به حال
كون ذلك المقسم به صريحا فيه اي في القسم نحو لعمرك لافعلن كذا
لسد الجواب مسد الخبر بخلاف نحو على عهد الله لافعلن كذا

لعدم

لعدم صراحته في القسم فلا يجب حذف خبره خبر باب
ان ما اسند تاما الى اسم فخرج نحو حسنا في ان رجلا حسنا
قائم وهو كالخبر اي خبر المبتداء في كونه مفردا او جملة
ومتحدا او متعددا او مثبتا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان
ثبت كونه خبرا لباب ان بوجود الشرائط وانتفاء الموانع
فلا يرد جواز اين زيد وامتناع ان اين زيدا ويتقدم
خبر باب ان على اسمه لو كان ظرفا جوازا اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ووجوبا ان كان
نكرة نحو قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا ولا يجوز
في غير الظرف بخلاف خبر المبتداء فانه يجوز تقديمه ظرفا
او غيره وهذا كالاستثناء خبر لا لنفي الجنس اي
لنفي الحكم عن الجنس ما اسند تاما الى اسمها ولا يتقدم
خبرها على اسمها ولو كان ظرفا لضعف عملها وكثر حذفه
اي الخبر ويجب حذف خبرها في لغة بني تميم ان دل
عليه قرينة نحو لا رجل لمن قال هل في الدار رجل والا يجب
ذكره كذا نقل الرضي عن الاندلسي وقيل ان بني تميم لا يثبتونه
لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال

انتفى الاهل والمال فلا حاجة الى تقدير خبر اصلا اسم
ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتداء والخبر
ما لسند اليه نائب الفاعل يليهما جار من الجرور من تمام
التعريف ومستمر ببطلان العمل عند تقدم الخبر ولفظ
لا لم يدخل المعرفة عاملة ولم يدخل الباء في خبرها وليست
لنفي الحال بل لمطلق النفي بخلاف ما وليس في هذه الثلثة
فقل العمل فيها اى في لا لقلة المشابهة وكثر في ما لكثرة
المشابهة

مطلب المنصوبات

المنصوبات تذكر ما ذكر في المرفوعات المفعول
المطلق سمي به لاطلاقه صيغة المفعول على كل فرد منه من غير
تقييده بحرف بخلاف المفاعيل الباقية ما نصب عدل عن
حد ابن الحاجب لاحتياجه الى تكلفات مع عدم تمام
منعه اما اولا فانه يرد بالفعل في قعد القيام وبالفاعل
ما يتم نائبه لئلا يرد نحو ضرب ضربا بالفعل المضاف اليه
ما يعم الحكمي وبمعناه اشتمال الكل الجزء مع عدم تقييد في النوع
والعدد ومعمول المصدر ولا قرينة ليشمل مستفادا اما انا
فلصدق على نحو ضربت ضربا شديدا للتاكيد الحد لكونه
تاكيدا وتقوية بمعنى عاملها يعنى جعل النصب علامة له يخرج

نحو

٥٥

نحو ضربت ضربا زيدا زيدا فان النصب الثاني لكونه تاكيدا
ولا كان كل مؤكد منصوبا وهذا حد جامع ومانع لكن
لا يفيد المبتدي لاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف
المنصوب بسلاقته او غيرها او احتاج الى المعرفة الا
ولا يتقدم هذا القسم على ما نصب للتاكيد على عامله



لان حق المؤكد التاخير ولا يثنى ولا يجمع لكونه تاكيدا
للماهية من حيث هي هي ولا كثرة فيها وهذه الثلثة يجوز
في الاخيرين فلذا خصص النفي بالاول او النوع او
العدد بخلاف النصب في نحو رايت ضاربا حسنا ورجالا
ثلثة وهو اى المفعول المطلق وهذا ليس من تمام الحد
لعدم الاحتياج بل حكم من احكامه ملابس بمعنى العامل
دائما بخلاف الملابسة بلفظه فانه قد لا يكون نحو قعدت
جلوسا ومعنى الملابسة اشتراكهما في معنى مدلولهما اما
مطابقة فيهما نحو ضربت ضربا او تضمنا كذلك نحو ضربت
ضربة او مختلفا نحو ضربت ضربا لو كان تلك الملابسة
حملا حكميا او نحو ما لاه وضحيا لبنا ونحو ضربته سوطا
او ثلثة ضربات واما نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض

نباتا وتبتل اليه تبتيلا فالملابسة فيه وضحى لا تخفى كما
قيل ويحذف اى يجوز حذف عامل المفعول المطلق نحو خير
مقدم ويجب الحذف المذكور لفضلا اى يحذف عامل
فضلا من فضل من الشيء كذا اذا بقيت منه بقية وايضا
من اض اى عاد وحمدا له ولبيك من لب بالمكان لمعنى
اى اقام والتثنية للتكرير اى اليم لامتثال امرك ولا
ابرح عن مكانى كالمقيم فى موضع اعلم ان ابن الحاجب قسم
وجوب الحذف الى السماعى والقياسى وعد حمدا بدون
اللام من الاول ولبيك من الثانى وحصره الرضى فى
و زاد فيه موضعا اما وقع مبينا للفاعل او المفعول بالاضافة
او اللام من غير ارادة النوع نحو كتاب الله وصبغة الله
وسنة الله وضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وبو
وسقيا لك وعقرا لك وجدعا لك بخلاف نحو سقاك الله
سقيا ورعاك الله رعيا وشكرت شكرا او فى بلاغ
نحو حمدا او نحو ملكوا امرهم وسعى لها سعيها ومثلت
فعلتك وتعص ما وقع مثنى ولو زيد للتكرير لا لتقاض
بنحو قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وآتاك لبيك وسعديك

56

فداخل فى الزائدة والرى هو الحق وكلام المصنف يميل الى هذا
حيث قيد حمدا بلا قرينة لبيك ولم يصح السماع عنه انه لم يذكر
اللام فى الاولين وفصل هذا القسم عن السابق بان لم
يذكر القاعدة فيه بل اقتصر على الامثلة الجزئية فاوهم
انه اراد به السماعى ويمكن ان يجعل له متعلقا بالثلثة
على التنازع مشعرا بالبيان باللام ولبيك بالاضافة
فيوافق الرضى ولو قال ويجب فيما بين فاعله او مفعوله بالاضافة
او اللام غير نوع لكان اولى وما عطف على فضلا اى مفعول
مطلق هو مثبت بعد نفى او معناه دخل كل منهما على ما اى
فعل ناسخ او اسم وهذا اولى من عبارة الكافية لا يكون
المفعول المطلق خبره لعدم صحة الحمل الا مجازا كما انت
وما كان زيد الا سيرا او ما وجدتك الا سير البريد
او مكرر عطف على مثبت بعده راجع الى ما لا يكون خبره
نحو زيد سيرا سيرا او ان زيدا او كان سيرا سيرا اوجه
وجوب الحذف ان المقصود من هذا الحصر او تكرير وصف
الشيء بدوام حصول الفعل منه ووضع الفعل للتجدد
والاسم العامل كالفعل مع ان هذا المصدر بعد الخبر عنه

المذكور يدل على تعيين العامل وان اريد زيادة المبالغة
رفع المصدر على الخبرية مجازا نحو ما زيد الا سير وما نعول
مطلق الذي مضمون جملة وهذه العبارة اظهر وافيد
من عبارة الكافية والمراد بالجملة غير العاملة في المفعول
المطلق فلا يرد نحو زيد يسافر مسافرته كله على كذا
اعترافا فان اعترافا الذي مضمون له على الذي لا يحتمل غيره
الاعتراف فسمي تاكيدا لغيره او البتة اي بت هذا
القول لنفسه او انت قائم حقا فحقا تاكيد لمضمون انت
قائم الذي يحتمل غير الحق فسمي تاكيدا لغيره او البتة اي بت
هذا القول قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم
مرة وارجع اخرى ثم اجزم فيكون قطعتين او اكثر
بل لا ينثني فيه النظر والمسموع قطع همزة البتة على غير
القياس وقل تعريفه اي حقا وتنكيرها اي البتة قال
في لب الالباب والاكثر في الاخير اي فيما يحتمل غيره التعريف
باللام وفيما قبله التنكير ووجهه ان ما احتمل غيره يحتاج
الى زيادة تاكيد فناسب اللام العهدي والجنسي بخلاف
الاخر ولا يعقل وجه ما ذكره المص وقيل في شرح للسيد

عبدالله

عبدالله وقد يجيء اللام لازما في بعضه كالبتة فان سيبويه
حكم في كتابه بان اللام فيها لازمة وانما وجب حذف العامل
في هذين لان الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة
عليه ولذا قيل هما عاملتان في المصدرين لافادتهما معنى الفعل
وانما قدم المص هذا الضابط مخالفا للكافية لمناسبة السابق
في التقوية والتاكيد او تفصيل عطف على الذي اثره راجع الى مضمون
الجملة والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء فالمضمون شد الوثاق والاثر المترتب
والفداء وانما وجب الحذف لدلالة الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة
مع اشتراطه في الضابطين اكتفاء باشعاره التاكيد
وتفصيل الاثر او تشبيه به اي شبه بالمفعول المطلق فيه
نائب الفاعل علاجا حال من المجرور اي صادرا عن الاعضاء
الظاهرة كالضرب والصوت ويلزمه الحدوث وعن العلاج
ما ليس كذلك كالعلم والزهد ويلزمه الاستمرار بعد ما
اي جملة تتضمن صاحبه اي المفعول المطلق والمراد بصاحبه
صاحب نوع لا شخصه وما اي اسما ملابسا بمعناه راجع
الى المفعول المطلق كله صوت صوتك اي بصوت صوتك

اى تصويتك باقامة الاسم مقام المصدر كما فى كلمت كلاما

ووجه الوجوب ما سبق وتقول فى غير العلاج اعلم علم الفقهاء

على الوصف او البدل ولا يصح تقدير الفعل لدلالته على الحدث

والمراد الاستمرار المفعول به فى اللغة الذى الصق به الفعل

الى اللام وفى الاصطلاح ما يعقل الفعل به اى الحدث

اى يتوقف تعقله عليه عدل عن تعريف الكافية لعدم

تناوله نحو عرفت زيدا وجعل الوقوع بمعنى التعلق حسا

او عقلا مجازا له قرينة لو يرد على المصنف الفاعل واللازم

البينة السابقة للاحداث ونحو ما عبادة عن الاسم

المنصوب بقرينة المقسم يخرج الكل لكن فيه ما فيه

ويتقدم المفعول به على عامله جوازا نحو زيدا ضربت

ويجب التقديم المذكور لو تضمن المفعول به الصدر اى

صدر الكلام كالاستفهام والشرط وكم الخبرية وكالمضاف

الى احدها نحو كم رجلا او رجل ضربت وغلام كم رجل

ضربت ويمتنع التقدم لو كان العامل اسم فعل لا يقال

زيدا رويد لضعفه او شيئا مضافا اليه نائب الفاعل

وضميره عائد الى موصوف محذوف لا يقال انا زيدا غلام

ضارب

57

صفاء اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل لكن ينبغى

استثناء غير فانه يجوز ان يقال انا زيدا غير ضارب لكونه

بمعنى لا ضارب ويحذف المفعول به جوازا لو كان

منسويا بقرينة ولو كان نسيا اى منسيا فيجعل

كاللازم فلا يحتاج الى قرينة كيعطى اى يفعل الاعطاء

فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الغرض به وعامله عطف

على ضمير يحذف لوجود الفصل جوازا نحو مكة لمن قصد

الحج اى تقصد مكة ويجب حذف العامل فى سبعة ابواب

الاول سماعى وذلك فى الامثال وامثالها فلا يجوز ذكره

لامتناع تغيرها كاهلا اى اتيت مكانا ما هولا اى معمورا

او لا اجانب والبواقى قياسية والثانى باب الاشتمال ويقال له

باب الاشتغال وما اضمر عامله على شريطة التفسير قدمه

على النداء مخالفا الكافية حذرا عن تباعد الاقسام فعلى هذا

الاسلوب تقديم التحذير والاغراء والاختصاص وما مفعول به

عطف على اهلا كان بعده عامل فعل او شبهه بحرف لا

لا ينصب المفعول به بعمل زائد فى غيره ضميره كزيدا ضربته

او متعلقه كزيدا ضربت غلامه او رجلا يحبه او الذى يحبه

مبحث الاشتغال

او عمرًا واخاه فوجود الضمير وعمل النصب لفظا ومعنى فيه
او فى متعلقه بشرط فالوجه ان يقول ناصب ضميره او متعلقه
فخرج نحو زيدا اضربت وبمفهوم غيره خرج نحو زيد ضربت
بسوط وامكن اعماله اى العامل المذكور فى المفعول السابق
او اعمال مناسبه فحذف المضاف فرفع او بقى على جره على الاقل
او عطف على مجرور على مذهب الكوفية واحترز بالامكان
عما امتنع لمانع لفظى كان واخواته ولام الابتداء ولا للتمنى
وما وان بخلاف بواقى حروف النفى والا ونونى التاكيد
وحرف العطف وفاء السببية الواقعة موقعها غير زائدة
ومنه قوله تعالى الزانية والزانى الاية عند المبرد وكم والاستفهام
والعرض والتحضيض والشرط والتفضيل والتعجب واسم الفعل
والمضاف اليه والصلة والصفة وجواب القسم وكون
العامل من جملة اخرى ومنه قوله تعالى الزانية الاية عند
سيبويه اذ تقديره عنده حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم
فاجلدوا جملة اخرى ثانيا فلا يعمل فى التى قبله والفاء زائدة
او تفسيرية او معنوى كفساد المعنى او خلاف المقصود كما فى قوله
وكل شئ فعلوه فى الزبر فانه لو نصب كل فان تعلق فى الزبر

بفعلوه

٥٨

بفعلوا فسد وان صفة لكل شئ لزم الثانى اذ المقصود
ان كل مفعول لهم ثابت فى الزبر لا ان كل ثابت فى الزبر فعلوه
وعمل معنى الابتداء فى نحو زيد ضربته مانع ايضا وينبغى
ان يزيد لولاه اى لولا العمل فى غيره ليعلم ان الامكان فرضى
وان المانع منحصر فى العمل ويحصل الاحتراز منطوقا من نحو
زيدا ضربت بسوط وعبارة امكن اولى من لو سلط اذ
يتبادر منه لزوم عدم الاعتداد بالمانع اللفظى نصبا
مفعول اعماله فهذا مستغنى عنه لان العامل لا يرفع ما قبله
وان جعل مفعول عمل ليحصل الاحتراز عن نحو زيد ذهب به
فالمناسب قريبة والانسب ما قلنا لفظا صيغتاى لفظيا
نحو زيدا ضربته او معنى اى معنويا محليا نحو بزيد مررت به
وعلى الثانى فاللفظى نحو زيدا ضربت غلامه والمعنوى زيدا
مررت به كزيدا حبست عليه اى لابسته او مررت به
اى جاوزته مثالان للمناسب ليعلم انه يعم اللازم والمرادف
ولما اقتضى المناسبة المغايرة قدم الكامل فيها وترك
مثال الاول لوضوحه ثم هذا الباب اربعة اقسام ما يجب
فيه النصب وما يختار وما يساوى الرفع وما يختار

وليس ما يجب فيه الرفع من هذا الباب وفى ترتيب الاقسام
نظر لان الترقى التدريجى وهو قلب ما ذكرنا اختاره ابن الحاجب
غير انه قدم اختيار النصب على المساواة وتقديم الاحق
بالباب فالاحق هو ترتيب ما ذكرنا وهو الاولى اختاره
المص غير انه قدم اختيار النصب وساواه فقصر
والمص اقل تقصيرا ونصبه اى باب الاشتغال
اولى من رفعه لو عطف اى لو وقع العطف فى باب
الاشتغال على جملة فعلية كقام زيد وعمرا اكرمته للتناسب
ولو كانت الجملة المعطوف عليها او المعطوفة ذات
وجهين الفعلية والاسمية او احتمال العطفين نحو
زيد قام وعمرا اكرمته فى داره فالنصب مساو للرفع او
ليس عطف على عطف المفسر بالصفة لو رفع كقوله تعالى
انا كل شىء خلقناه بقدر وان المقصود ان كل شىء مخلوقنا
وانه بقدر والنصب محكم فيه واما الرفع فيحتمل فيه كون خلقنا
خبرا فالمقصود او صفة فيفيد ان كل مخلوقنا بقدر وهذا
بمعزل عن المقصود او كان بعده اى المفعول به المذكور
امر او نهى كزيدا اضربه او لا تضربه لان الطلب لا يقع
خبرا الا بتاويل القول والنصب مستغن عنه او هو اى المفعول به
المذكور

المذكور وقع بعد النفى نحو ما زيدا ضربته وكذا لا وان بخلاف
لم ولما ولن يجب تلفظ معمولها فلا يقدر بالاستقراء
والاستفهام نحو ازيدا او هل زيدا ضربته والرفع
فى هلا ضعف وعند البعض لا يجوز بل يجب النصب
وينبغى ان يقول بعد حرف النفى والاستفهام لانه
لا يجوز النصب فى ليس زيد ضربته ويجب فى نحو من زيدا
ضربه او متى زيدا ضربته على ما فى التوضيح وفى الرضى
ان الاسماء المتضمنة للاستفهام تدخل على الفعلية
فعلها ملفوظا به كما فى هل ويقبح متى زيدا ضربته
ومتى زيد خرج فالرفع فى متى زيد ضربته اقبح
القبيحين كما فى هل واذا كان المتضمن للاستفهام
هو مفعول به المذكور فرفعه اولى نحو ايهم ضربته
وحيث واذا كانتين للشرط نحو حيث زيدا تجده فاكرمه واذا
زيدا اكرمته اكرمك وانما لم يجب النصب بعدهما لعدم تمحضها
للشرط بخلاف اذ ولو واما سائر الجازمة فلا يفصل عن الفعل
الا للضرورة فلا يكون من هذا الباب ويجب النصب بعد حروف
اى الا لمختار لا تشتغ حذف الفعل بنفسه عن الوجوب
التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما وحرفى الشرط

إن ولو دون أمّا لأنها لا تدخل إلا على الأفعال بالاستقراء
والرفع أولى في غيرها أي المذكورات مما اختير فيه النصب
أو وجب أو يساوي أو وجد قرينة مرجّحة للرفع حال
من محذوف أي أو فيها موجودا أقوى منها أي المذكورات
المرجّحة للنصب أو المسوّية كإذا للمفاجأة نحو قام زيد وإذا
عمرو يضربه بكر لأن غلبة وقوع الاسمية بعد إذا للمفاجأة أقوى
من تناسب العطف وهذا مذهب البصري وبعضهم جوّز
الرفع بعده وأمّا بغير الطلب يعني الأمر والنهي والدعاء
نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فغلبة دخولها على المبتدأ
أقوى من رعاية التناسب وأما مع الطلب فالنصب مختار
لأن وقوعه خبرا بتأويل بعيد فغلب على الغلبة نحو أمّا
زيدا فاضربه أو فلا تضربه أو نغفر الله تعالى وترك الجواب
عند الاثنين الكريمتين لأنه وضيعة المغفرة والثالث باب

بحث التحذير

التحذير وأسنادا إليه بقوله وما أي مفعول به حذر مدلوله
من مدلول ما ذكر بعده وذا أي ما بعده ملتبس بالواو
نحو إياك والأسد أي إياك بعد عن الأسد والأسد بعد
عنك والجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد جائز

إذا كان

إذا كان أحدهما منفصلا ذكره الرضي أو من نحو إياك من الأسد
أي إياك بعد من الأسد ويحذف من جوازا كإياك أن تحذف
بخلاف إياك الأسد فإنه لا يجوز لأن حذف الجار في غير
المواضع المعهودة شاذ وحذف العاطف استئناف وبابها
عطف على ضمير يحذف وضميره إلى من أي يجوز حذف سائر
حروف الجر مع أن وأنّ حذفا قياسا أي قياسيا وهذه
فائدة استطرادية وما أي مفعول به عطف على ما حذر
حذر منه أي من مدلوله لو كرر نحو الطريق الطريق وإنما
وجب حذف العامل في قسمي التحذير لضيق الوقت وعدم
الفرصة بذكره حقيقة أو اعتبارا وعاملهما أي عامل
٥٧ قسمي التحذير بعّد لا اتق لاحتياجه إلى تكلفات قال الجامي
ونعم ما قال تقدير بعّد في نحو الطريق الطريق غير مناسب
لأن المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب
أن يقال بتقديره بعّد أو اتق أو نحوهما انتهى والرابع

باب الاغراء

باب الإغراء وهو المذكور بقوله وما أغري به مكررا
كأخاك أخاك أي الزم وهذا أحد قسميه فعليه أن يزيد
أو معطوفا عليه بالواو كشأنك والجمع ليدخل القسم

فصل
الاختصاص

وأما نحو العهد اي الزمه او احفظ فلا يجب حذف عامله
وان سمي اغراء وعلة وجوب الحذف ما تقدم في التحذير
والخامس باب الاختصاص كما قال وما نصب على الاختصاص
نحن العرب نفعل كذا اي نخص او نعني العرب ومنه
اي مما نصب على الاختصاص ما نصب على المدح نحو الحمد لله
الحميد والذم نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب والترحم
نحو ياوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي
ولا بد فيه من اختلاف الاعراب لما قبله ولذا سمي وصفا
مقطوعا ايضا وقد ينكر اي الغالب في باب الاختصاص
التعريف وقد ينكر كشعثا في البيت السابق وعلم ان الاختصاص
عمم الاختصاص المدح والذم والترحم والمشهور تبيينها
اذ الاختصاص لفظا ايها موصوفا بذي اللام بعد ضمير المتكلم
للافتخار نحو انا اكرم الضيفان ايها الرجل اي انا اكرمه
من بين الرجال او للتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مخصصا بالمسكنة من بين
الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل
اي مخصصا بالدخول وهذا القسم منقول من النداء
ولذا لم يذكره المص او اسم منصوب دال على مفهوم ضمير المتكلم اما معرف

نحن

باب النداء

نحن العرب نفعل كذا او مضافا نحو قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث
واختلف في هذا القسم فقيل انه منقول من النداء ايضا والمختار انه منصوب باعني
او اخص لان النقل لا دليل عليه ههنا بخلاف القسم الاول مع انه خلاف الاصل
ودخول اللام لا ينادى المفرد المعرف بها واما اذا لم يتقدم ضمير المتكلم نحو مررت بك الفاسق
او المسكين والحمد لله الحميد فلا يعد من باب الاختصاص بل يسمى باب المدح والذم والترحم ويجوز تقدير الحال
في الجميع اعني اخص او اذم او ارحم بحسب المقام [illegible]
تعليلا للاشتهاء للضبط والسابع باب النداء اي نوع المنادى [illegible]
[illegible] نحو يوسف اعرض [illegible]
في نحو يا الله ويا زيد لا تقبل او ادبر ويا سماء ويا الله
واما وجب حذف عامله اعني ادعو او انادي لرفع اللبس
الخبر ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فيما كذا لوجوب
لامتناع الجمع بين النائب والمنوب ويحذف هو
اي المنادى جوازا عند القرينة مثل قوله تعالى الا يا اسجدوا
فيمن قرأ بالتخفيف اي الا يا قوم وزاد هو ليصح العطف
بعده والحرف اي يجوز حذف حرف النداء ايضا من غير
الجنس قبل يعني النكرة قبل النداء ايضا فيشمل يا مع
جواز الحذف منه اذا وصف بذي اللام والاشارة
لان نداءهما لم يكثر فلا قرينة والمستغاث والمندوب

لان المصرفيهما مدة الصوت والتطويل وينبغي ان يزيد
والمتعجب منه نحو يا للماء ويا للدواهي والمتهدد نحو
يا لزيد لاقتلنك وادخالهما في المستغاث كان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص
منه وكان المهدد يستغيث بالمهدد ليحضر فينتقم
منه ويستريح من الم خصومته تعسف يرد على
ان التعجب موجود قبل النداء وسبب الضحك والسرور
فكيف يقضي منه التعجب ويراد التخلص وان التهديد
يقتضي الاستعلاء والاستغاثة التذلل وان يزيد
ولفظة الجلالة لعدم جواز الحذف عنها ايضا فهي
العلم غير الجلالة والمضاف او الموصوف باللام نحو
ايها الرجل وايتهذا الرجل فقدتم حذفهما مخالفا للكلام
لانه عدم الاتيان المقدم على الذكر المتفرع عليه سار الا
والتعبير بالحذف لايهام شدة الاحتياج اليهما
ويجب حذف الندا في اللهم لوقوع الميم المشددة
عوضا عنه وامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه
واخر الميم تبركا باسمه تعالى هذا عند سيبويه واتباعه
وعند الفراء اصله يا الله امنا بالخير وجوز دخول يا عليه

لانه جعل الميم عوضا عن بقية الجملة ورد بجواز اللهم
امنا بالخير واللهم العن فلانا والدعاء على نفسه وامتناع
اللهم وارحمنا ولا يوصف لفظ اللهم عند سيبويه
جعل الميم مانعا وجعل مالك الملك في قوله تعالى اللهم مالك
الملك منادى لا وصفا واما غير سيبويه فجوزه وبني
المنادى على رفع مجاز باعتبار الكون او الالف للشامل
لواو الجمع والف التثنية والضمة لفظا او تقديرا او محلا
لو كان مفردا غير مضاف ولا مشابه به معرفة قبل النداء
نحو يا هذا او بعده نحو يا رجل كيا رجلان مثل بتثنية
النكرة ليكون قرينة لارادة احد معاني المفردة و
ويظهر عموم الرفع والمعرفة وانما بني لوقوعه موقع
الكاف الاسمية ومشابهته اياها افرادا وتعريفا في مثل
ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى
ولما كان المختار في العلم المفرد الموصوف بابن او ابنة
مضافين الى علم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة عمرو
بخلاف يا رجل ابن عمرو ويا زيدان ابنا عمرو ويا هند
بنت عمرو الفتح مع جواز الضم وكان بيانه في المنادى

ابن الحاجب حيث في التابع بناء على ان المختار
اختيار النصب جاء من التابع وبهذا مناسب
وما نقله المصر انسب

انسب منه في تابعه قال و زيد ابن عمرو اولى وهذا
ايجاز مخل ولو قال و فتح زيد بن عمرو لكان اقرب وجر
المنادى بلام الاستغاثة لانها لام الجر للتخصيص
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله للدعاء ولو زاد
التعجب والتهديد لكان افيد واللام مفتوحة في هذه
الثلثة حملا على لك ولو عطف بغيرها نحو يا للكهول
وللشبان كسرت في المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا
وانما اعرب مع اللام لضعف مشابهته الحرف بدخول
خاصة الاسم وفتح اى بنى المنادى على الفتح بالفها
اى بدخول الف الاستغاثة لاقتضائها فتح ما قبلها
ولا لام عطف على فتح بتقدير فيه ح قيل لتنافي اثريهما
فيه انه ان اراد مطلقا فمم لجواز واغلام زيداه واد
لفظين فلا تقريب و نوقض ايضا بنحو يا لا حمداه
مع عدم جوازه واجيب بالحمل على الاطراد و بحمل
التنافي على الصفة اعنى البنائية والاعرابية دون
الذات اعنى الفتحة والكسرة فيه ان الاطراد في
النوعين المختلفين ضعيف والالف لا يوجب البناء

انما

انما الموجب المشابهة القوية التي تزول باللام وقيل
للتحرز عن التكرار وهذا لا يوجب منع الجمع خصوصا
اذا لم يتحد لفظا وخصوصا فيما يطلب فيه المد والتطويل
وقيل للتحرز عن الجمع بين العوضين وهذا يتوقف
على كون احدهما عوضا عن الآخر وهذا امثل اذ مناسبة
اللام للاستغاثة ظاهرة كما بينا بخلاف الالف وحيث
يراد مد الصوت مع الاستغاثة يعوض الالف
وينصب المنادى المضاف كيا عبد الله وشبهه اراد به
ما اتصل به شيء من تمام معموله نحو يا حسنا وجهه
ويا خيرا من زيد او نعت له جملة نحو يا حليما لا يعجل
او ظرف نحو الا يا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد
الظريف او معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء
واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا او علما بخلاف
يا زيد وعمرو والنكرة المفردة كقول الاعمى يا رجلا
خذ بيدي وتابع المنادى المبني مبتدأ خبره
يرفع احترز عن المعرب فان تابعه لا يجوز رفعه
والمراد غير ما فيه الف الاستغاثة او تابعه ايضا

لا يرفع سوى التأكيد اللفظي فانه كالمؤكد اعرابا
وبناء على الاصح ومعطوف عطف على التأكيد يدخل
يا عليه بريد غير ذي اللام غير الجلالة والبدل عطف
ايضا لاستقلالهما علة لاستثناء الاخيرين فيكونان
كالمنادى المستقل ان كان ذلك التابع مفردا لو حقيقة
بان لم يكن مضافا ولا شبهه ولو كان الافراد حكما
حكميا بان كان مضافا لفظيا او شبه مضاف لنصب المضاف
المعنوي وجوبا علة للاشتراط ولما كان للمحكي شبهان
وجب النصب عند مباشرة العامل بالذات وجاز لوجهان
عند الواسطة برفع ذلك التابع حملا على لفظ المنادى
لمشابهة المعرب في العروض والاطراد بتجدد لا نم
والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجواري ورفع
الملائكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر للمشاكلة والاتباع
ليس باعراب ولا بناء والتسمية والجر مجاز وينصب
حملا على محله وترك ذكر اختيار الخليل وابي عمرو وابي العباس
اذ التعارض بسبب الاختيار فيبقى المساواة المفهومة
من الاطلاق ويجب زيادة لفظ ايها او لفظ ايتها

او

او لفظ هذا مع نداء ذي اللام لئلا يلزم اجتماع آلتي
التعريف وزيادة هاء التنبيه في ايها مع انها منادى
لنداء عوض عما يقتضيه اي من المضاف اليه ولما كان
ابهام الاشارة اقل من اي ولذا جاز يا هذا بدون
وصف دون يا اي عقب به تدرجا في النزول من الابهام
الى التفسير فلم يلزم الاستدراك بل ارتفعت
درجة من اختيها فلذا قدمها سوى الله استثناء
من ذي اللام فيقال فيه يا الله بلا توسل مع قطع الهمزة
لكون لامها عوضا عن محذوف ولزومها بخلاف
نحو النجم والناس وقطع الهمزة ايماء الى خروجها عن
التعريف وقيل لنية الوقف تفخيما للجلالة ويرفع
ذو اللام المذكور وجوبا هذا تخصيص لقوله وتابع
المبني الى اي يجب رفع هذا التابع ولا يجوز نصبه مع
تابعه اشعارا بانه المقصود بالنداء فكانه باشره
حرف النداء وتابع المعرب على لفظه كذا قيل والآخر منقوض
بنحو جاءني ضارب زيد وعمرو او توصيف المعرب بالذي
لا محل له من الاعراب سوى الرفع لدفعه فاسد ههنا

وضمّ مبنيًا ونُصب سعربا يا تيمُ تيمَ عديّ يريد المنادى المكرر اذا اضيف الثانى وجه الاول لفظ والثانى جعله مضافا الى محذوف مثل المذكور او اليه والثانى تأكيدا فاصلا وجاز يا غلامْ بسكون الياء ويا غلامىَ اى بفتحها والقرينة التكرار وثقل الضم والكسر واصليته السكون واخفيته ويا غلامِ بحذفها وابقاء الكسر ويا غلاما بقلبها الفا يريد ان المنادى المضاف الى الياء يجوز فيه اربعة اوجه والاولان يجوزان فى غير النداء ايضا وبالهاء اى جاز هذه الاربعة بلا هاء وبالهاء وقفا موقوفا وكذا اى مثل المنادى المضاف الى ياء المتكلم فى جواز الاوجه الاربعة يا ابن امّ ويا ابن عمّ وجاز فيهما حذف الفهما وابقاء فتح الميم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة مقام بخلاف نحو يا ابن اخى ويا ابت وامّت عطف على يا غلامى اى جاز فيهما زيادة على الوجوه الاربعة قلب الياء تاء مفتوحة او مكسورة بلا الف وبالالف بجواز تعوض الحرفين من واحد ولا يجوز يا تى لانه جمع بين العوض والمعوض عنه واتى شاذا يا غلام بفتح

الميم

الميم بقرينة سبق الكسر والعطف وبالضم تشبيهًا بالمفرد فيما اى منادى ستعلق بجاز يا غلام حالج غلب اضافته اليها اى الياء لا فى كل منادى مضاف اليها فلا يجوز فى يا عدوى الحذف والقلب وانما يجوز فيه الاسكان والفتح فقط كما فى غير المنادى وتحسن زيادة لازمة ويرخم المنادى جوازا وهو اى الترخيم او ترخيم حذف آخره الا الضاف فى لغير الى الاسم او المنادى ولا بد من تجرد التخفيف جوازا ليخرج نحو قاضٍ ويدٍ وغيره عطف على ضمير يرخم ضرورة وقت ضرورة لا فى سعة الكلام كقول على رضى الله عنه افتقادى فاطمًا بعدا احمدى وقد يعتبر المرخم يريد ان الاكثر البقاء على ما كان فيقال يا حارِ بكسر الراء والاقل تغييره وجعله اسما برأسه كيا كرُ اصله كروان فلما رخم قيل يا كروَ على الاكثر ويا كرا على الاقل لكونه بعد الحذف مثل عصا وشرطه اى شرط ترخيم المنادى العلمية اى كون المنادى علما لعدم اللبس بشهرته زائدا على الثلثة الاحرف لئلا يلزم اختلال البنية وفى انتصاب زائدا اشكال ولعله لاحظ المعنى

على ما فسرنا او التاء للتانيث عطف على العلمية فلا يشترط
العلمية ولا الزيادة نحو يا ثُبَ في ثُبة لان الاختلال من
الواضع وهذا يدل على ان تاء التانيث كلمة برأسها
وان لا يكون المنادى مضافا ينبغي ان يزاد ولا شبهه قيل
لانه لا يمكن من الاول لانه ليس آخر المنادى معنى ولا من آخر
الثاني اذ ليس آخره لفظا وهذا يشعر بكونهما كلمتين والذكر
عندي تعليل بعلة سنذكر في جملة ولا مستغاثا لتضاد
الغرضين ولا مندوبا لذلك ايضا ولا جملة لانها محكية
بحالها فلا تغير ولو كان المنادى مركبا غير اضافي ولا جملة
حذف الاخير كيا بعل في بعلبك لتنزله منزلة تاء التانيث
نظرا الى الاصل ولو كان في آخره حرف صحيح اصلي كائن
بعد مدة زائدة ولا بد من هذين القيدين اذ لا يحذف
من نحو سعلاة ومختار الا حرف واحد او زائدتان في
زائد واحد يعني انهما زيدتا معا زائدا حال من ضمير آخره
على اربعة احرف كاسماء ان كان اصله وسماء على ما ذهب
اليه سيبويه كان مثالا للثاني وان كان افعالا جمع اسم
من السمو كما هو مذهب غيره كان مثالا للاول ومنصور

حذفا

حذفا والا اى وان لم يكن المنادى مركبا ولا واحدا من
الاخيرين فحرف اى فالمحذوف حرف واحد نحو يا مال
والسابع باب المندوب واسناد اليه بقوله وما ندب
اى جعل مندوبا وهو في اللغة ميت يبكى عليه وفي الاصطلاح
المتفجع عليه اى على فقده والمتفجع المتوجع والتحزن معروفا
ليعذر النادب في ندبته علما او غيره ولو علما غير مشهور
لا يندب ولو نكرة مشهورة يندب او به عطف عليه
ليدخل نحو يا حسيناه وبواو ويا من تمام التعريف والباء
الاولى للسبب والثانية للآلة وقد يندب بغيرهما او يا
بخسته لا بواو وهذا كما ترى يشعر بمباينة المندوب
المنادى وقد سبق ما يدل على عمومية المنادى وهو الحق
وهو اى المندوب كالمنادى في الاعراب والبناء والتوابع
وصح زيادة الالف فيه اى في المندوب او فيما اضيف
المندوب اليه نحو يا امير المؤمنيناه وكذا في شبه الاضافة
نحو يا طالعا جبلاه وكذا في الصلة نحو يا من حفر بئر زمزماه
لا الصفة عطف على ما اضيف خلافا ليونس فلا يقال
وا زيد الطويلاه الا عنده لان اتصال الموصوف بالصفة

قوله وما اى مفعول ندب مدلوله او اسم ما ندب كاتبه

قوله المتفجع عليه اى المفعول الذى تفجع على مدلوله

قوله علما كيا محمداه او غيره معرفة كوا من قلع باب خيبراه او نكرة

قوله من تمام التعريف لانه للاحتراز عن المنادى والباء الاولى للسبب والثانية للآلة فيصح تعلقهما بعامل كاتبه

قوله وقد سبق منه ما يدل على من تبدل المندوب وقوله والمندوب كاتبه

ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بالصلة
لانه يجيء بهما لتمام المضاف والموصول ويجيء الصفة بعد
تمام الموصوف لغرض كالتخصيص وقال يونس باتحادهما
في المعنى بخلاف المضافين والموصولين جابر لنقصان الاتصال
اللفظي وفيه نظر فلو التبس بغير المراد بسبب زيادة
الالف زيد مدة مناسبة كواغلامكيه في غلام المخاطبة
فلو زيد الالف لالتبست بالمخاطب ونحو واغلامكموه
فلو زيد الالف لالتبس بالتثنية والهاء عطف على الالف
لوقف على المندوب وقد تحرك بزيادة اصل الحركة
ويجوز تحريكه للضرورة الشعرية بالكسرة للساكنين او بالضمة
بعد الالف في الواو تشبيهًا بهاء الضمير او بالفتحة بعد الالف
لمناسبتها المفعول له مثل المفعول به في الاعراب فقدمه
الكافية لكونه سبب الفعل وجودًا او عدمًا تصورًا بخلاف
المفعول فيه وكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له
نظر الكافية ولكل وجهة هو موليها ما اي منصوب
هو باعث على الفعل واختلال الحد من غير مرة لكنه
فكلا من حد ابن الحاجب وترك حد الزجاج لضعفه

قوله لكونه سبب الفعل وجودًا كقعدت
عن الحرب جبنًا او تصورًا كضربته
تاديبًا ونتعلقه به بلا واسطة منه
تعلق المصدر حتى عده البعض
المفعول المطلق لم يتعرض له لانفهامه من
وجه الاشتراط كما مر

قوله وكونه مدلول الفعل تضمنا
او مدلول صيغته في الجملة اي
اذا كان زمانًا مبهمًا وكذا مشاركته
للمفعول به في كثير من الاحوال كما مر

وشرط

٦٧

وشرط اي شرط المفعول له تقدير اللام اذ لو ذكرت لا يسمى
المفعول له عند الجمهور بل المفعول به بغير الصريح خلافا لابن
الحاجب فانه كذا قال وشرط نصبه ولو لم يقدر ايضا لا يكون
مفعولا له لعدم اشعار العلية وجاز تقدير اللام
اذ لو ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور بل المفعول به
بغير الصريح خلافا لابن الحاجب وكذا قال وشرط نصبه ولو لم
يقدر ايضا لا يكون مفعول له لعدم اشعار العلية
وجاز تقدير اللام لوجوده اي لوجود مدلول المفعول له
معه اي مع مدلول عامله وفاعلهما اي فاعل مدلولهما
واحد اي يشتركان في الزمان والفاعل وكونه فعلًا لذاتًا
يفهم من الباعث وهذين الشرطين واشار بقوله جاز
الى جواز ذكر اللام مع الشرطين المذكورين ولكن لا يجوز
حذفها الا عندهما معًا فيقال اكرمتك اليوم لوعدك
امس وجئتك لاكرامك ووجه الاشتراط حصول مشابهته
المصدر بهما فيتحقق تعلق الفعل به بلا واسطة تعلقه بالمصدر
المفعول فيه اعرابه مثل ما مر ما منصوب فيه الفعل
اي وقع في مدلوله الحدث من هذه الحيثية فخرج نحو فضل الله

يوم الجمعة وشرطه نصبه خلافا لابن الحاجب على ما ذكر في
المفعول له تقدير في اذ لو ذكرت لكان مفعولا به بواسطة
الحرف عند غيره ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا فيه
اتفاقا ويقبل تقدير في الزمان مطلقا مبهما كحين
وزمان او موقتا كيوم وشهر اذ الاول جزء الفعل
وغيره محمول عليه والثاني على الاول لاتحاد الصفة الحقيقية
النوعية والمكان مبهما حملا على الزمان المبهم لاتحاد
الصفة بخلاف المكان الموقت لاختلافهما ذاتا وصفة وغيره
الزمان المبهم لعدم الاصالة في النصب لا يحمل عليه
وهو اي المكان المبهم ما سمي مدلوله به بسبب امر
خارج عن مسماه فان تسمية الشيء اماما مثلا بوقوع
ازاء وجه انسان او نحوه فيشمل الجهات الست وعند
ولدى ووسط بالسكون وازاء وتلقاء وبين ونحو فرسخ
وميل والموقت ما ليس كذلك كالدار والمسجد هذا
ولا بد من استثناء جانب وما بمعناه وداخل بيت
وخارج الدار وجوف البيت ووسط الدار بالتحريك
من المكان المبهم لانها لا تنصب على الظرفية كما نقل

عليه

عليه سيبويه وكذا لا بد من استثناء كل اسم مكان
ليس فيه او في عامله معنى الاستقرار الا ما اي مكانا
موقتا كان بعد دخلت وبعد ما اي فعل ملابس بمعناه
اي معنى دخلت وهو سكنت ونزلت مستثنى من مفهوم
الكلام يعني لا يقبل المكان المعين النصب بتقدير في
الا ما بعد الى نحو دخلت الدار وسكنت البلد ونزلت الخان
والمضمر عطف على الزمان او المكان لو اتسع فيه
بحذف في وجاز التوسع في المضمر في الفعل اللازم نحو
يوم الجمعة صمته وما فعل لم يتعد الى ثلثة مفاعيل نحو
يوم الجمعة ضربته زيدا او اعطيته زيدا درهما ولا يقال
يوم الجمعة اعلمته زيدا عمرا فاضلا اذ معنى التوسع
جعله كالمفعول به فيكون كالمتعدي الى اربعة ولا اصل له
ويحذف عامله جوازا كيوم الجمعة لمن قال متى سرت
ويجب حذف عامل المفعول فيه لو فسر العامل على شريطة
التفسير كالمفعول به على التفصيل السابق ويتقدم
جوازا على عامله نحو يوم الجمعة سرت ويجب تقديم المفعول فيه
على عامله لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو كم يوما

او يوم سرت و اى يوم سرت سرت **المفعول معه**
قيل معه نائب الفاعل كيه ولده وفيه و اعتذر عن
نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم
النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر
واليه ذهب في قوله تع لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد
الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفي الآية
الكريمة الذي فعل الفعل معه ما اى منصوب صاحب
معمولا قيل احترز به عن نحو كل رجل وضيعته فالرفع
فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم العامل وفيه
نظر اذ ما عبارة عن المنصوب بقرينة المقسم كما اعترف
به هذا القائل وتقييد المعمول بكون عامله غير معنوي لا
قرينة له بالواو ولو كان عامله لفظا وامكن العطف جاز
العطف والنصب على المفعولية معه نحو جئت انا وزيد
قيل المراد بالامكان الخاص يعني عدم الوجوب والامتناع
فنحو ضربت زيدا وعمرا يجب فيه العطف فلا يرد هذا
فاسد لان المراد بجواز العطف جوازه مع النصب
لا مع غيره مطلقا فيكون عين الجزاء ولو زاد بعارض
لاستقام وان كان عامله معنى مستنبطا من اللفظ
لا نحو التجرد وامكن العطف امكانا عاما مقيدا بجانب
الوجوب وجب العطف لضعف العامل نحو ما لزيد
وعمرو والآن اى وان لم يمكن العطف في الصورتين
فالنصب على المفعولية معه واجب كجئت وزيدا
مثال للعامل اللفظي مع عدم امكان العطف وما لك
وعمرا مثال للعامل المعنوي مع عدم امكانه ايضا
ولا يتقدم المفعول معه على عامله واتى منفصلا اى
يجوز كونه ضميرا منفصلا نحو جئت واياك لا متصلا
لمنع الواو **الحال** في عرف النحاة نكرة لان الغرض منها هو
تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير
التعريف حشوا توضح كيفية العامل كانه عدل عن المشهور
اختصارا مع احتياجه الى قيد الحيثية وخرج نحو جاء في
زيد والشمس طالعة الآن بتكلف والتعريف لا يحتمله
وفيه بحث اما اولا فلان العامل في الحال هو اللفظ
والحال انما توضح كيفية جزء مضمونه الذي هو الحدث

اذ لا بد لعاملها من الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها
توضح صفة الفاعل او المفعول به والحدث انما هو صفة
اخرى للفاعل واحدى صفتي شيء او شيئين لا تكون
كيفية لاخرى اذ كيفية الشيء صفة لا صفة موصوفة
او اخر مثلا الركوب مثلا في جاء زيد راكبا صفة
زيد لا المجيئة نعم الحال يدل على صفة الحدث ايضا وهي
المقارنة بمضمون الحال لكن التزاما لا يصح في التعريفات
واما ثالثا فلانتقاضه بالمرة والنوع النكرتين وعدم
وعدم اشتراط التنكير فيهما لا يدفع وما ظن فانه
سهو فالتعريف الصحيح نكرة توضح كيفية حدث العامل
التزاما فيندفع بالاول الاول وبالاخر الاخران
مشتقا حال من فاعل توضح بتاويل المنكر او اللفظ
او غيره يعني لا يشترط الاشتقاق ولو وجد الايضاح
المذكور في الجامد لجاز هذا بسرا اطيب منه رطبا
فانهما حالان من فاعل اطيب ومفعوله مع جمودهما
والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا ايضا
في الصحيح لا اسم الاشارة اذ قد يقع الاشارة حال التمرية

لانتفاء البسرية حال التمرية وجعل الحال بتقدير تكلف

7

فيفسد المعنى فاطيب باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا
وباعتبار زيادة الطيب في بسرا كانه قيل هذا زاد
طيبه رطبا وتقدم معمول التفضيل مع ضعفه في العمل
لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين يلزم ان يلي
كل منهما متعلقه فالبسرية تعلقت بالمفضل وهو
هذا باعتبار اتحاده في اطيب والمضمر بالنسبة الى المظهر
كالعدم فاقيم المظهر مقامه فوجب ان يليه والرطبية
تعلقت بالمفضل عليه وهو ضمير منه فوجب ان يليه
ويقع الحال مصدرا سماعا اذ سماع او وقوع سماع كاتيته
ركضا اي راكضا ولا يجوز ان يقال اتيته ضحكا اي ضاحكا لعدم
السماع ولا يتقدم الحال العامل المعنوي وذو الحال المجرور
ينصبهما اذا كانت شيئا من الاشياء الا لو كانت ظرفا
او لكن لو كانت والجار والمجرور داخل في الظرف هذه العبارة
لا يخلو عن خلل اما اولا فلان الظاهر الاستثناء متعلق بهما
معا فيلزم جواز تقدم الحال الظرف على المجرور ولم يذهب اليه
اليه احد وانما ذهب البعض الى جواز تقديمها مطلقا
على المجرور بحرف الجر ومن ظرفا الى الحال بالنسبة الى الكل

والى صاحبها بالنسبة الى الثاني فيكون مختار المصر مذهب
البعض المذكور سهوظ فالاستثناء مصروف الى الاول
نحقه ان يفصل بينهما واما ثانيا فلانه ان اريد بالمعنوى
كل جامد ضمن معنى المشتق كاسم الاشارة وغيره يلزم جواز
تقدم الحال الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف الاجماع
وانما الخلاف في تقدم الحال مطلقا على العامل الظرف منعه
سيبويه مطلقا وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ
على الحال نحو زيد قائما في الدار او الحال الظرف على العامل
مثله جوزه ابن الدهان ويتقدم الحال جوازا اذا هو اى
صاحبها المرفوع او المنصوب بقرينة سبق الجر ورواضاف
ذا الى الضمير وقد منع وحكم بشذوذ ما وقع وهو اى ذو الحال
الفاعل او المفعول به او كلاهما لفظا او معنى ويعرف ذو الحال
غالبا في غالب الازمان او الحال او تعريفا غالبا لانه محكوم
عليه في المعنى فالتعريف اصل فيه ويجب تقديم الحال
على صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس بالصفة في
الحال المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طردا للباب
فان اختصت بوصف او غيره لم تقدم عليها لقربها

نحو رأيت رجلا عالما كتابا من المعرفة

قوله لانه محكوم عليه في المعنى فيه ان المراد
بشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه
ولعل الوجه كونه المعرفة اتم في الافادة
ولا يخفى ان هذا ليس من حيث انه ذو الحال
بل من حيث انه محكوم ومتعلق بمجيء
الحال بعده لتربية الفائدة وتتميمها
كما بين في المعاني
كاتبه

٧١

من المعرفة وتكون الحال جملة خبرية لا انشائية لانها
بمنزلة الخبر عن صاحبها والانشائية غير ثابتة في نفسها
فكيف تثبت لغيرها ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة
لا تقتضي ارتباطا بغيرها لزم وجود رابط وهو الضمير
او الواو مع الضمير وحده وضعف وقوع الجملة حالا
مع الضمير وحده لو كانت اسمية او الواو او كليهما سوى
المضارع المثبت لانه من تقدير مع فاعل لكونه استثناء
من الجملة فانه اى المضارع المثبت يقع حالا بالضمير
وحده لا يجوز دخول الواو عليه لمناسبته اسم الفاعل
المستغني عن الواو ولزم الماضي المثبت الواقع حالا
قد فاعل لزم او مفعوله وقد يقدر قد او في بعض المواضع
والاول اولى لاستلزام الثاني زيادة وحذفا فوجه اللزوم
ان الفعل اذا وقع قيدا لشيء يعتبر كونه ماضيا او حالا
او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل مثله جاء
زيد ركب يفهم منه ان الركوب قد كان متقدما على المجيء
فلا بد من قد حتى تقربه الى زمان المجيء فيه ان القرب لا يكفي
بل لا بد من المقارنة ويحذف عاملها اى الحال جوازا كقولك

قوله قد او في بعض المواضع اشار بالاول
الى ان الضمير راجع الى قد الاول المراد به
لفظ وقد الثاني داخل على المضارع عنده
لعلة وبالثاني الى ان المراد بقد الثاني
لفظ فلا يفيد العلة فاحتج الى هذا
التفسير
كاتبه

لمن يريد سفراً راشداً مهدياً اى سر ويجب حذف عاملها
فى الحال المؤكدة وهى التى لا تنتقل من صاحبها مادام موجوداً
غالباً والمنتقلة تقابلها وهى قيد للعامل لا المؤكدة لو
قررت تلك المؤكدة مضمون جملة اسمية احترازاً عما
يؤكد مضمون جملة فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى
ولا تعثوا فى الارض مفسدين كزيد ابوك عطوفاً اى
أحقه بفتح الهمزة اى ابوته لك بمعنى تحققه وصرت منه
على يقين او بضم الهمزة بهذا المعنى او بمعنى اثبته لك وبعض
النحاة خصص المؤكدة بما يقرر مضمون اسمية فيجب الحذف
فى كل المؤكدة والاول اولى وانسب بالمعنى اللغوى وتقع
الحال المؤكدة جملة اسمية كما تقع مفرداً او فعلية ولا تقترن
تلك الاسمية المؤكدة بالواو بل بالضمير وحده لشدة
ارتباط المؤكدة بصاحبها والواو تقتضى التوسط
ولان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد تقول هو الحق
لا شك فيه وبهذا كان الاستثناء مما سبق من منع
ربط الاسمية بالضمير وحده التمييز بيانٌ نكرة لعدم
الاحتياج الى التعريف تخرج صفات المبهمات كهذا الرجل

بلا تكلف

بلا تكلف وعطف البيان لاشتراط التعريف فيه ولو
منع فبقوله الوضعى فان ابهام متبوعه لعدم الاشتهار
والجهل بالوضع ووصف المنصوبية مراد بقرينة المقسم
فيخرج نحو خاتم فضة ومائة رجل تزيل الابهام الوضعى
فخرج صفة المشترك نحو رأيت عيناً جارية فان ابهامها
استعمالى تنشأ من تعدد الموضوع له عن ذات فخرج
النعت والحال فانهما تزيلان الابهام عن صفة صاحبها
وكذا اداة النوع مذكورة او مقدرة اشارة الى تقسيم
التمييز فالاول اى ما يزيل الابهام عن ذات مذكورة
يزيله عن مفرد ليس بجملة ولا شبهها مقدار يعرف به
قدر الشىء وهو منحصر غالباً من العدد الى والمقياس
بيانه للمقدار سيأتى فى باب الاعداد والكيل اى المكيل
نحو قفيزان براً والوزن اى الموزون نحو رطل زيتاً
والمساحة نحو ذراع ثوباً او قدر راحة سحاباً والمقياس
نحو ملأ الارض ذهباً فيفرد اى التمييز عن مقدار غير من الكيل
العدد لو قصد به الجنسية لا النوعية والعددية وقصدها
يستلزم كونه جنساً وهو ما تشابه اجزاؤه مجرداً ويقع

فانهما لا يتصفان بالقلة والكثرة
اشتباه لتشابه الاجزاء

عن اتناء على القليل والكثير كالماء والتمر والزيت والقرب
بخلاف نحو رجل وفرس والا اى وان لم يقصد النوعية
او العددية جنسا او غيره فيطابق التمييز ما قصد
انظر ايها الى مزية هذه العبارة على قول ابن الحاجب
فيفرد ان كان جنسا او غيره فيطابق الا ان يقصد الانواع
ويجمع فى غيره فان فيه تطويلا وتعسفا من وجوه حمل الانواع
على ما فوق الواحد وجعلها شاملا للمرات مع تقابلهما فى الاستعمال
وجعل الجمع شاملا للتثنية وتقييده بنحو ان قصد ولو
كان المفرد المقدار ملابسا بالتنوين او بنون التثنية والجمع
الواو بمعنى او ومثل نحو الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها
وردّ بان التمييز بعد نون الجمع وانما يكون عن نسبة فى شبه
جملة وهذا هو الحق ويمكن ان يراد بنون الجمع نون شبه الجمع
نحو عشرين فانه يجوز اضافته على قلة جازت الاضافة اى
اضافته الى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف
وترك والا يكونه مفهوم الشرط والمصر ممن يقوله
فلا يجوز اضافته المضاف لامتناعها وذو اللام لا ينصب
التمييز وعن غيره عطف على عن مفرد مقدار وضمير المقدار

كخاتم

73

كخاتم فضة والجر فى غير المقدار اكثر استعمالا لقصور
فى الابهام وما قيل لحصول الغرض مع الخفة يقتضى الكثرة
فى المقدار ايضا والثانى اى ما يزيل الابهام عن ذات
مقدرة يزيل عن نسبته اى ذات مقدرة فى نسبة لان الابهام
بالذات فى المنسوب اليه وبواسطته فى النسبة كطاب
زيد نفسا اى طاب شيء زيد بالاضافة نفسا ويعجبنى
طيبه ابا اى طيب شيء ابوة اشار بالمثالين الى ان النسبة
المراد منها اعم مما فى الجملة وشبهها وان منه نسبة الاضافة
فلا يحتاج الى افرادها بالذكر كما فى الكافية وان الذات
المقدرة لا يجب ان يكون التمييز عينها ومحمولا عليها كما
فى المذكورة بل يكفى اشتماله على المحمول فظهر عموم قولهم التمييز
عن النسبة فاعل فى المعنى وبعضهم جعل الذات المقدرة
فى نحو طيبه ابا منونا مبدلا عنها فجعل الحمل لازما فى التمييز
فيلزم فى صحة عموم قولهم المذكور ان يجعل الفاعل فى مثله
كذلك وهذا مع كونه تكلفا يهدم الابهام اذ لا ابهام
فى الشيء الذى هو زيد فالوجه هو الاول ليسلم وما
اى تمييز صلح لان يكون هو ما انتصب عنه ومعنى الصلاح الحمل

اى مما شبهها ولذا لم يذكر المضاف فيما سبق

قوله ومحمولا عليها كنفسا فانه يصح ان يقال طاب شيء زيد هو نفسه

قوله بل يكفى اشتماله على المحمول كابا اذ اريد ابوته وهى مما اشتمل عليه الاب

ما يزيل الابهام عن المذكورة وما يزيل عن المقدرة

للحمل صلح لمتعلقه نحو ابًا في طاب زيد ابًا فانه يحمل على زيد فيجوز
ان يراد به زيد نفسه وابوه والمعيّن هو القرائن واستشكل
بطاب زيد نفسًا فانها عين ما انتصب عنه مع انه لا يجوز
فيه الوجهان فاجتراء بعضهم على جوازهما فيه ايضًا وهذا
بعيد جدًا وبعضهم زاد في الصلاح عدم جواز الاضا
الى ما انتصب عنه كاب بخلاف نفس فانه يقال نفس زيد سوى
الصفة استثناء مما صلح فانها لزيها فقط لا لمتعلقه لانه
تستدعي موصوفا المذكور اولى بها فاذا قلت طاب زيد والدًا
كان الوالد هو زيدًا لا غير بخلاف الاسم نحو اب وتطابقه
اى توافق الصفة صاحبها في الافراد وضديه والتذكير
والتأنيث وتحمل الصفة المذكورة الحال نحو طاب زيد فارسًا
ففارسًا تمييز باعتبار اشتماله على الفروسية التي تزيل الابهام
عن شيء منسوب الى زيد وحال باعتبار تبيين هيئة زيد
عند الطيب فاندفع الاشكال بان اللفظ الواحد لا يرفع الابهام
عن ذات شيء واحد وصفته معًا اذ ما فيه الابهام ههنا
اثنان متعلق زيد من حيث الذات ونفسه من حيث الصفة
نعم يرد على من جعل الذات المقدرة مبدلًا عنها ويمكن

استحالة

استحالة رفع الواحد الابهامين عن واحد مستندًا بمثل
هذا بسرًا اطيب منه رطبا وما اى تمييز لم يصح لصاحبه
اى لم يحمل عليه فله اى لمتعلقه فقط نحو طاب زيد ابوة
وعلما او دارًا او ذاتا اى سابحة وما لم يصح فيهما اى في الافراد
والمطابقة كما اى تمييز ذكر يعني المزيل عن ذات مذكورة
اى يرد كل منهما ان قصد الجنسية والا فيطابق ولو اكتفي
بذكر الاول في الاول او الآخر لكان اخصر واظهر ولا يتقدم
التمييز على عامله مطلقا لضعف الجامد وكونه فاعلا
في المعنى فيأخذ حكمه في عدم التقدم والمازني والمبرد يجوزان
تقديم التمييز على العامل الفعل وشبهه اذ المؤول بشيء لا يجب
ان يكون في حكمه من كل وجه المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ
في عرف النحاة متصل اى صادق عليه مفهومه وهو اسم
ما علم دخوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم للمراد
وخرج باعتبار العكس او ظهر عدم دخوله في الحكم
المنفصل والصفة بباب بنوع الا فلا تناقض منفصل
كمتصل وصدق المتضادين على واحد نوعي في حالة واحدة
جائز كما يقال الانسان فقير وغني وعالم وجاهل

قوله مستندا بمثل الخ فانه بسرا ازال الابهام
عن ذات هذا حيث بين ان المشار اليه
تمر من شانه ان يكون بسرا وهو التمر
النخل لكانه قيل هذا التمر النخل وعن
صفته من حيث انه مفضل عليه
كما مر

انما المستحيل على الواحد الشخصى وهو ما بعده اى باب الا
وعلم عدمه اى عدم دخول مدلوله فى المستثنى منه
باعتبار المفهوم كجاءنى القوم الا حمارا او المراد كجاءنى
القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد وعدم
الدخول فى المراد فى هذا القسم بالقرينة كالاشارة
وفى الحكم بباب الا وفى المتصل كلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل
القسمين والا اى وان لم يعلم دخول باب ما بعد الا فيما
قبله ولا عدم دخول بل يكون على الاحتمال ولم نفسر
بدخول المستثنى فى المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء
الا ان يراد اللغوى على طريق الاستخدام فصفة فباب
الا صفة فان كان الا فبمعنى غير لتعذر الاستثناء بقسميه
وقد اصاب المصرى فى مخالفة ابن الحاجب فى التعميم من وجهين
عدم اختصاص الصفة بالا وتبعيته الجمع المنكور الغير
المحصور والاول ظ واما الثانى فمدار الحمل على الصفة
تعذر الاستثناء كما اعترف ابن الحاجب به والتعذر
قد يكون فى غير الجمع كما جاءنى رجلان الا زيد وفى الجمع
المعرف كما جاءنى الرجال الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد

والاستغراق

والاستغراق فلا يعلم الدخول وعدمه فيتعذر الاستثناء
على ما صرح به الاندلسى والمالكى وفى المحصور كما جاءنى
مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر فى الجمع المنكور الغير
المحصور كما جاءنى رجال الا رجلا او حمارا وقد يحذف
المستثنى كما جاءنى القوم ليس الا اى ليس الجائى الا زيد
وينصب المستثنى وجوبا لو كان مقدما على المستثنى منه
لتعذر البدل لامتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا
عند الحجازيين قيل اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط
وهو لا يقع فى كلام الفصحاء ورد بان النحوى يبحث
عن اصل الجواز لا عن الفصاحة وتعبير بعضهم بقوله
وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع
انما يصدر بطريق الروية والفصاحة غير مفيد لان
المصريين صرحوا بدل الغلط قد يقع قصدا فى كلام الفصحاء
لنكتة لطيفة بينها الشريف فى حواشى المطول
وقيل لو جاز الابدال فى نحو جاءنى القوم الا حمارا
لكان اما بتكرير المنفى اى ما جاءنى حمار فيلزم الغلط
فى العامل والمعمول معا وكذا فى المنفى نحو جاءنى القوم

الاحمارًا ولا يخفى عليك ان الغلط فى المتبوع لا فى البدل
على ما بيّن فى موضعه ولا غلط اصلا فى المستثنى منه فى المنقطع
ولو سلّم فما ذكر انما يرد لو كان البدل مجردا عن الا وهو ممنوع
كيف وهو يلزم تغاير البدل والمبدل منه نفيا واثباتا
فالوجه عندى ان الا فى المنقطع بمعنى لكن فيعمل عمله
الا يرى انهم اختلفوا فى عامل المتصل انه الفعل او معناه
او الا واتفق المتأخرون فى المنقطع ان عامله وخبرها
محذوف فى الأغلب وقد يظهر وقد يرفع ما يجوز
ان يكون منقطعا او اللغوى بطريق الاستخدام فى لغة
تميم على البدلية ان كان المبدل منه مرفوعا وقد يجر ان
مجرورا نحو مررت بالقوم الا حمار وهم يجوّزون
البدل فيما قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمار
ويوجبون النصب فيما لم يكن كذلك كقوله تع لا عاصم
اليوم الا من رحم فظهر الخلل فى كلام المصر من جهة
التخصيص والابهام او واقعا بعد ليس ولا يكون وما
خلا وما عدا وعدا وخلا لكونه خبرا او مفعولا به
والمستثنى بهما ايضا او يلزم اضمار فى باب الاستثناء
اسمه

والمرجع

76

والمرجع فاعل المذكور اى ليس او لا يكون الجائى مثلا وما
فى الاوسطين مصدرية وخلا فى الاصل لازم متعدى
عن فتضمن معنى جاوز او حذفت واو صل الفعل الزم
هذه التضمين او الحذف فى باب الاستثناء ليكون ما بعدهما
فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلها كهما
والجملة حال ولم يظهر قدمع الاخيرين ليكون اشبه بالا
ويؤول المصدر بالفاعل ويجوز فيه تقدير زمان مضاف
وقد يجر بهما اى بعدا وخلا على انهما حرفا جر او واقعا
فى موجب اى مثبت لا نفى ولا نهى ولا استفهام ذكر
فيه المستثنى منه كجاءنى القوم الا زيد فلو كان المستثنى
فى غيره اى الموجب معه اى ذكر المستثنى منه فالبدل اولى
من النصب على الاستثناء نحو قوله تع ما فعلوه الا قليل
لان المستثنى فضلة قطعا بخلاف البدل ولو تعذر البدل
على لفظ المستثنى منه او محله القريب فيبدل مبنيا
على محله اى المبدل منه كلا احد فيها اى فى الدار الا زيد
فانه تعذر الابدال من محل قريب لاحد وهو النصب بلا
لانتقاض النفى الذى عمل لاجله بالا فابدل من محله البعيد

قوله او واقعا بعد الا فى موجب اخره مع ان ابن الحاجب قدمه على الجميع نظرا الى ان يقع الفصل بينه وبين ما يقعا بلا فى المنفى وغيره وابن الحاجب نظر الى كونه على الاصل من وجوه تقديم المستثنى على المستثنى والانتصار والوقوع بعد ام الباب وانما وجب النصب فيه لانه لا يجوز الا فيما يجوز فيه المفرغ وهو لا يجوز فيه فى الاغلب فلا يجوز البدل فتأمل كاتبه

قوله على لفظ المستثنى منه كما جاءنى من احد الا زيد لان من لا تزاد بعد الاثبات او محله القريب كما فى مثال المتن فعلى محل القريب كما فى الاول والبعيد كما فى الثانى وقد اصاب فى ترك قول ابن الحاجب على اللفظ فافهم كاتبه

[illegible]

الذى هو الرفع على الابتداء ومع عدمه اى المستثنى منه
باعرابه اى المستثنى منه مالم يكرر المستثنى فاذا كرر
ينصب احدهما والآخر قد ينصب ايضًا وقد لا ينصب
وكذا حكم مافوق الاثنين اعلم انه اذا الّا فاما ان يكون
للتاكيد وح مابعده احد التوابع فاعرابه كاعراب متبوعه
واما لغير التاكيد وكلام المصرفيه وح اما ان يمكن استثناء
كل تال من متلوه اولا وكل منهما اما فى العدد اولا
فالاقسام اربعة مثال الاول فى الموجب له على عشرة
الّا تسعة الا ثمانية الا سبعة الّا خمسة لانه فى موجب
وكل شفع مثبت جائز فيه الوجهان لانه فى غير موجب
فيلزم بالاقرار خمسة لانك اخرجت التسعة من العشرة
فبقى واحد وادخلت معه ثمانية صارت تسعة واخرجت
منها سبعة بقى اثنان وادخلت معهما ستة صارت
ثمانية واخرجت منها خمسة بقى ثلثة وادخلت معها اثنين
صارت ستة واخرجت منها واحدًا بقى خمسة وفى غير الموجب
ماله على عشرة الا تسعة الى فكل وتر مثبت جائز فيه الوجهان
وكل شفع منفى منصوب فيلزم خمسة ايضًا فالترجيح

مما سبق

مما سبق هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت
ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء
لان المعنى ماله على عشرة مستثنا منها تسعة اى ماله
على واحد واذا قلت الا تسعةٌ بالرفع يلزمك تسعة
لان المعنى ماله على الا تسعة ووجهه ان الاصل فى الكلام
هو الاثبات والنفى طار عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب
كان الاستثناء راجعًا الى المثبت كانك قلت له على عشرة
الا تسعة ويصير حاصله ان له عليك واحدًا فاذا
ادخلت النفى كان المعنى ليس على واحد فلا يلزمك شيء
واما اذا رفعت تسعة فلا يمكن ان يكون الاستثناء
راجعًا الى الاثبات والنفى داخلا فى الكلام بعده فوجب
الحمل على الابدال من المنفى ويكون المعنى كما قالوا ومثال
الثانى فى الموجب جاء المكيون الا قرشيا الا هاشميا
الا عقيلا فقد جاءك من المكيين غير قرشى مع جميع
بنى هاشم الا عقيل وفى غير الموجب ما جاء المكيون
الا قريش الا هاشميا الا عقيل فقد جاءك من المكيين
مع عقيل جميع قريش الا هاشميا وحكمهما فى المعنى

قوله فلا يمكن الى اه عرفت من وجوب النصب
وعدم جواز البدل فى الموجب كلامه

[illegible]

كوجبهما صح

والاعراب حكم الاول موجبهما وغيره كغيره ومثال الثالث
على عشرة الا ثلثة الا اربعة فيجب نصب الاول ويجوز
الوجهان في الاخير والاستثناءان من المستثنى منه الاول
فيكون الاقرار بثلثة وفي الرابع ان كان المستثنى منه
واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا وقد تقدمت المكررات
على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني
الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن الابدال
وان تاخرت ففي احد المستثنيات جواز الوجهين
والباقي واجب النصب لان المبدل منه صار بالابدال
كالساقط فلا يبدل مرة اخرى نحو ما جاءني احد
الا زيد الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها فالمتقدم
النصب على الاستثناء واحد المتاخرات جائز
الوجهين وباقيها واجب النصب بعد الابدال
نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكر الا خالدا
وان كان مفرغا شغل العامل بواحد منها ونصب
ماسواه نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا
وان كان المستثنى منه اكثر من واحد ففي غير موجب

قوله فالجميع منصوب وقد اشار فيما سبق الى وجوب نصب احد المكررات لا بينا في وجوب الاخر كاتبه

قوله ففي احد المستثنيات اي في المستثنى منه اولا جواز الوجهين والباقي واجب النصب بعد الابدال كاتبه

قوله شغل العامل بواحد منها اي واحد كان اي يعمل فيه الرفع او النصب على المفعولية ونصب سواه على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الخ وما ضربت الا زيدا الخ كاتبه

لم يجز

٧٨

على الاستثناء كاتبه

لم يجز في الثاني المستثنيين الا النصب والاول اشتغل به
العامل نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض
بالا فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز
الا زيدا فانه ما اكل الخبز هذا اذا لم يذكر ما استثني منه
المستثنى الاول وان ذكر جاز في الاول الوجهان
نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيد وفي الموجب
لا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يفرغ كما يجيء
نحو اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب
واجب في اولهما وفي الثاني جواز الوجهين لانه من
غير موجب بسبب نقض الايجاب بالا
فالمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد فظهر وجوب نصب
الواحد في كل مستثنى مكرر ويكون عدم المستثنى منه
فيه اي الموجب لو يفيد الكلام بان يكون الحكم مما
يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو تحرك الفلك
الاسفل عند الاكل الا التماح وعدم الافادة في غير
الموجب نحو ما مات الا زيد نادر فالحكم بجواز التفريغ
فيه على الغالب فالافادة في الموجب نادر فالحكم بعدم

ينتقض قوله بالخبر بالنصب على المفعولية كاتبه

قوله تحرك الفلك اه اي كل حيوان وفي الجامي نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الخ ولقد احسن الشارح حيث جعل المثال مما نحن فيه بخلاف ما فيه كاتبه

على الغالب والافادة في الموجب ايضا وتجيء المستثنى
بسوى بالقصر بكسر السين وضمها وسواء
بالمد مع فتح السين وكسرها لانه مضاف اليه وهما
اى سوى وسواء ظرفان منصوبان ابدا لانهما
في الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا وجرا او نصبا وحاشا عطف على سوى
لانه حرف جر في الاكثر وقيل النصب على المفعولية به
اى بحاشا على انه فعل متعد فاعله مضمر ومعناها
تنزيه المستثنى عن ما نسب الى المستثنى منه نحو
ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى نزهه الله تعالى عن ضرب
عمرو ولا سيما عطف على سوى ايضا لاضافته الى المستثنى
وما زائدة او الى ما وهي نكرة غير موصوفة والاسم بعدها
بدل منها والسي بمعنى المثل ولا لنفي الجنس وخبرها
محذوف والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية
فمعنى جاء القوم ولا سيما زيد ولا مثل زيد موجود
في القوم الذين جاؤا اى هو اخص له واشد داخله

في المجيء وجاء الرفع فيما بعد لا سيما وهو اقل من الجر على انه
خبر محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة
اسمية وقيل النصب بعد لا سيما على ان ما نكرة موصوفة
واعني مقدر وغير عطف على سوى ايضا وهي
اى غير صفة في اصل وضعه لدلالته على ذات مبهمة
باعتبار معنى هو المغايرة ويعرب غير فيه
اى في الاستثناء دون الصفة اذ هو المغايرة
باعراب موصوفه كاعرابه اى المستثنى بالا على
التفصيل من وجوب نصبه لو مقدما او منقطعا
باعتبار المضاف اليه او في موجب تام وجواز
الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب
بحسب العوامل في المفرغ ووجهه انتقال اعراب
المستثنى اليه لما انجر به خبر باب كان اى نوعها اى
الافعال الناقصة وهذا احسن من عبارة الكافية
المسند اى اللفظ الذي اسند الى اسمه عائد الى الباب
لوجوده في ضمن الجزئيات المسندة بالذات والحقيقة
فخرج نحو يضرب وابوه قائم بلا تعسف بخلاف
بدونه فاعله صح

هو هو وفي صدر الصلة والصفة قليل كاملي

قوله على ان ما تامة نكرة بمعنى شيء عند ابي علي ومعرفة بمعنى الشيء عند سيبويه على ما ذكره في الموصول اقتداء بالشارح قال الفاضل العصام فيه ان ما قالوا به سهو والحق ما قال الرضي انها نكرة مطلقا عند غير سيبويه ونكرة تامة ومعرفة اخرى عنده كاملي

عبارة الكافية وهو اى خبر باب كان كالخبر اى خبر
المبتداء فى اقسامه واحكامه وشرائط المذكورة
وجواز تقديمه معرفة مشروط بوجود الاعراب
اللفظى فى احد المعمولين وهو قرينة ههنا لاختلاف
اعرابهما بخلاف خبر المبتداء لاتحاد اعرابهما
فلابد فى الجواز هناك من قرينة اخرى فلا مخالفة
بين الخبرين وابن الحاجب لما غفل عن الاستثناء فى خبر
المبتدا وظن مخالفتهما فى هذا الحكم فقال ويتقدم
معرفة ويحذف عامله جوازا فى الوجه ان يقول
ويحذف كان لامتناع حذف غيرها كان خبر المخبر عنه
اى فى مثل هذا الكلام فى مجيء اسم بعد ان ثم فاء ثم
اسم وجوه نصب الاول ورفع الثانى اى ان كان عمله
خيرا فجزاؤه خير وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة
المعنى وعكسه اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا
فهذا اضعف لصدق علتى الاول ونصبهما ورفعهما
يفهمان من الاولين وجرهما بتقدير حرف الجر ليس
بقياس ويجب حذف كان كاما او اما انت منطلقا

الهمزة

الهمزة او كسرها اى لان كنت تفسير المفتوحة حذف اللام
الجارة قياسا ثم حذف كان اختصارا فانقلب المتصل
منفصلا وزيدت ما عوضا عن كان فادغم واصل
المكسورة ان كنت بلا لام فعمل به مامر اسم
باب ان معموله عائد الى الباب المسند اليه نائب
الفاعل فلا يرد نحو ابوه قائم بخلاف عبارة الكافية
ولا يحذف اسم باب ان بخلاف المبتداء الا الفرق
الشوتية ولا بد من استثناء ضمير الشأن فانه يجوز
حذفه اذا لم يله فعل صريح المنصوب بلا التى لنفى صفة
الجنس غير التعبير لقلة النصب فى اسم لا بخلاف
ماسبق المسند اليه الموصول عبارة لمن المنصوب
فلا يرد نحو ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم يليها
يقع بعد لا بلا فاصلة نكرة مضافة او مشابها به
نحو لا عشرين درهما لك احوال عن الضمير المجرور فلو كان
مطلق المسند اليه بعد لا لوجوده فى ضمن المقيد
مفردا غير مضاف ولا مشبه به مع وجود الاولين
بنى مشتملا على علامة نصبه لتضمنه معنى من الاستغراقية
لكونه جوابا لهل من شيء نحو لا رجل ولا غلامين لك

قوله فلا يرد محتاج الى التنبيه
حاشيه

قوله بخلاف عبارة الكافية فانه
يرد عليها فيحتاج الى التكلف
فى الدفع كما فعل الفاضل الجامى
حاشيه

قوله ولا يحذف اسم باب ان لان تقديم
منصوبها للتنبيه على ان لا عملا فرعيا
فلو حذف وليها المرفوع لكان فى
صورة العمل الاصلى ولان قد يتغير
مرة بالنصب فلا يتغير اخرى بالحذف
بخلاف ضمير الشأن ذكر بعض
الكمل فتدبر
حاشيه

قوله المنصوب بلا فى الاصطلاح هذا
صفة الجنس تذكر ما ذكر فى خبر
ثمرة التعبير بالاسم حيث لم يعبر بالاسم
كما عبر بخبر باب كان واسم باب ان
او كما عبر بخبر ان وكما عبر من سائر
المنصوبات باساميها لقلة
النصب لفظا او تقديرا فى اسم لا
حاشيه

قوله احوال مترادفة عن الضمير
المجرور او الاولى عنه والباقى
عن المرفوع ويجوز كونه مضافا
صفة نكرة فافهم
حاشيه

ولا مسلمات بكسر التاء بلا تنوين عند الجمهور ولو كان
المسند اليه بعد لا مفصولا عنها نكرة او معرفة
او معرفة متصلة وان كان واحد منهما مفردا
ان للوصل رفع وكرر وجوبا ليطابق السؤال
والمراد بالتكرير النوعي لا الشخصي فيحصل ست
صور اربعة في المفصول واثنان في المعرفة
وترك نحو قضية ولا ابا حسن لها قد عرفت
مما تقدم وكثر حذفه اى المسند اليه بعد لا في مثل
لا عليك اى لا بأس المراد فيما وجد الخبر كما ان حذف
الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا يلزم الاجحاف
وفي مثل لا حول ولا قوة اى فيما عطف مع تكرير
لا نكرتين مفردين متصلين وجوه فتحهما على الاصل
المذكور عطف مفرد او جملة بتقدير خبر الاول
ونصب الثاني عطفا على لفظ الاول منونا لاعرابه
ورفعه عطفا على محله ولا زائدة فيهما ورفعهما
بالابتداء ليطابق السؤال ورفع الاول على ان
لا بمعنى ليس او الغاء العمل للتكرير ولا تغير الهمزة
الداخلة على لا تأثيرها عملها بخلاف الجار الداخل

عليها

قوله اربعة في المفصول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة واثنان في المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا غلام عمرو كما مر

قوله مما تقدم في اخر بحث التنازع من ان الجواب خارج عن الحق الذي هو ضبط المسائل كما مر

عليها نحو الا تتبني بلا جرم وتفيد الهمزة المذكورة الاستفهام
حقيقة نحو الا رجل في الدار والتمني نحو الا ماء اشربه حين
لا يرجى ماء والعرض نحو الا تنزل عندي ونعت المبني
من اسم لا مفردا يليه كان من ضمير يبنى للاتحاد
ويرفع حملا على محله البعيد وينصب على لفظه او محله
القريب نحو لا رجل ظريف وظريفا في الدار والا اى
وان لم يوجد احد الشروط فالاعراب رفعا او نصبا
لازم لعدم الاتحاد ويعطف على لفظه عائدا الى المبني
اى بالنصب ومحله اى بالرفع ولا يجوز البناء لمكان
الفصل بالعاطف ولا بد من تقييد المعطوف
بالنكرة اذ لو كان معرفة وجب الرفع لان لا لا يعمل
فيها وبعدم التكرير لما علم حاله من نحو لا حول ولا قوة
والبواقي من التوابع اى غير النعت والمعطوف كتوابع
المنادى فيبنى البدل اذا كان مفردا وكذا التاكيد
اللفظي ويجوز الرفع والنصب في عطف البيان
وجاز لا اخا له بلا فصل بينهما ولو فصل نحو لا اخ
في الدار لك لم يجز اثبات الالف وكذا لا غلامي له

لا فيها اى لا يجوز لا اخا فيها وكذا لا غلامي فيها للتشبيه
بالمضاف في المشاركة الاول في اصل المعنى ودول الثاني وشاع
البناء على الاصل نحو لا اخ لها ولا غلامين لها **خبر**
ما ولا المشبهتين بليس المسند الى اسمهما فخرج
يضرب في ما زيد يضرب ابوه **ولا يعملان** في تميم **ويبطل**
عملهما بتقدمه اى الخبر **على اسمهما وزيادة ان**
بعد ما لضعف عملهما **وانتقاض النفي بالا** فلا تبقى
العمدة في مشابهة ليس **ولو عطف على خبرهما بموجب**
بكسر الجيم اى عاطف يفيد الايجاب اى النفي وهو بل ولكن
رفع المعطوف حملا على محل الخبر او على انه خبر مبتدأ
محذوف ولا ينصب لانتقاض النفي **والا** اى وان لم
يعطف بموجب بل بغيره **نصب** حملا على لفظه او جر
على توهم الباء في الخبر ويجوز الرفع ايضا بتقدير المبتدأ
فقط **المجرورات** موقوف او مبتدأ ما بعده او محذوف
او خبره **المضاف اليه** في الاصطلاح المشهور ما لفظ
نسب اليه الى مدلوله **بالجار المقدر** احترازا عن الملفوظ
والمتضمن المؤثر في العمل احترازا عن المفعول له وفيه

ونحوهما

ونحوهما في الحذف والايصال وههنا ابحاث الاول
ان المجرورات كاختيها تشمل الاصلي مدخول
الحرف الجار الاصلي والاضافة المعنوية والملحق
مدخول الجار الزائد واللفظية فكما استوفي قسميها
هما ينبغي ان يستوفي قسماها وقد ترك المصنف
كل قسم وابن الحاجب نصف الثاني والثاني ان المعقول
بحث الثاني
والمنقول من النحاة انه لا تقدير في اللفظية وتصريح
ابن الحاجب بمطلق التقدير وتكلف بعضهم
بتقدير اللام تقوية للعمل في نحو ضارب زيد ومن
البيانية في نحو حسن الوجه فاسد لاستلزامه
جواز نحو الضارب زيد بالاتفاق فلا يتناولها المشهور
وغيره كما لا يتناول لان المجرور بالحرف الزائد كذا
ذكره الشريف فكيف يقسم الاضافة اليهما والثالث
ان المذكور واحد فكيف يصح صيغة الجمع لا سيما
في الوجه الثاني والتفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية
باللام والتقوية بمسئلة اليمين ليس بمفيد ههنا
اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد
اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد

[illegible]

بل معناه بطلانه فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد
فى ان يعتبر كل فرد فيه كان ليس معه غيره وغاية ما
يتكلف انه يقال لما لم يكن احكام المجرور بالحرف الاصلى
اشارة الى جواب الاول
لم يرض ابن الحاجب بتركه راسا فغير المشهور ولما
انتفى القيدان فى الجر بالزائد مع صحة الحوالة تركه
ولما انتفى احدهما فقط فى اللفظية مع عدم صحة الحوالة
اشارة الى جواب الثانى
ذكرها على وجه يشعر بانحطاط رتبتها عن المعنوية
بان اخرجها عن تعريفهما وادخلا فى تقسيمهما بان ارجعا
الاضافة
ضميرهى على طريق الاستخدام الى ما يطلق عليه اسم
اما بطريق عموم المجاز على ما يفهم من كلام الشريف
لكثرة
او بطريق عموم المشترك على راى هذا الضعيف
الاطلاق والافراد بالتعريف وصيغة الجمع اما بالنظر
جواب الثالث
الى افراد المذكور او الى التقدير والحذف حوالة واكتفاء
ايجازا فليتامل وشرطها اى الاضافة مطلقا كون المضاف
مجازا باعتبار الاول والا لزم تقدم الشئ على شرطه
بلا تنوين ولو كان التنوين مقدرا بمعنى انه لو كان فيه
تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله
وما عطف على تنوين يقوم مقامه اى التنوين وهو

نون

نون التثنية والجمع بها اى بسبب الاضافة متعلق بكون
فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة
فى التلفظ والظاهر سبقها فى الوجود ايضا فلم يوجد
التجرد بالاضافة وينبغى ان يزيد او محمولا على ما جاز
مع انه لا يفيد فى ذلك الجائز من نحو ضاربك على قول
والحسن الوجه الا ان يعمم ما يقوم غير النون فايضا
لما فرض وقدر التنوين فى المبنى وغير المنصرف مع
مضادتهما للتنوين لكونه علامة التمكن ولا تمكن
فيهما بناء على ان فرض المحال جائز فالمانع من فرضه
فى ذى اللام ايضا لهم الا ان يعمم التنوين ويخصص
الفرض بالوقوعى ولو بالنوعى والا وجه حذفها
والشرط لا يكفى فى وجود المشروط بل من المقتضى وهو
ههنا تحصيل فائدة ولا فائدة فى اضافة نحو الغلام
فلا نقض وهى اى ما يطلق عليه لفظ الاضافة لفظية قدمها
لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة الى السامع مع المقصود
من الكلام وابن الحاجب نظر الى تقدم المعنى بالنسبة
الى المتكلم المحدث له ظاهرا وشرفه ومقصوديته

المحدث فى الحقيقة
[illegible]

بالذات لو كان المضاف صفة اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة فخرج نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها فخرج نحو كريم البلد وخالق السموات
والتخفيف في اللفظ فقط تفيد هذه الاضافة
فلذا سميت بها والمعنى على ما كان قبل الاضافة
ولذا قيل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص
في نحو ضارب زيدٍ او رجلٍ فحاصل قبل الاضافة
بالمعمولية والتخفيف حذف التنوين ولو مقدرا
نحو حواج بيت الله ونائبه والقصر في نحو الحسن
الوجه واللام اخف منه مخرجا ووصفا والاستتار
حكمي وتوصف النكرة بها اي بالصفة المضافة
الى معمولها ولو معرفة لعدم اكتساب التعريف وصح
اي ولو كان المعمول معرفة
نحو الضاربا زيد وكذا نحو الضاربوا زيد لحصول
التخفيف بحذف النون دون الضارب زيد لعدم صحة المفرد
المعرف باللام السابق الا لو كان المضاف اليه ضميرا متصلا
نحو الضاربك قيل حملا على ضاربك الذي حذف تنوينه
لاتصال الضمير لا للاضافة اذ لا يتصور التنوين

مع

مع الاتصال فاشتركا في حذف التنوين لغير الاضافة
مع اتحاد الجزئين بخلاف الضارب زيد مع ضارب
زيد ومع ضاربك فيه انه يلزم وجود الشيء
بلا شرط ولا مقتضٍ وقيل اصل ضاربك ضارب
اياك بالتنوين فلما اضيف حذف التنوين واتصل
الضمير لانتفاء المانع ثم حمل الضاربك عليه لاتحاد
الجزئين فيه انه لا بد في اللفظية وجود الاستعمال
بلا اضافة لكونه في تقدير الانفصال فلما لم يوجد ضارب لك بالتنوين لم يوجد صح
ضارب اياك وايضا ما حاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال
ح اصل الضاربك الضارب اياك وايضا اتحاد الجزئين
لا يكفي في الحمل والا جاز الضارب زيد وقيل ضمير نحو
الضاربك منصوب فورد عليه حذف النون في الضاربانك
والضاربيك واجيب بان النون بمنزلة التنوين
يؤذن بالاتصال فيه انه منقوض بنحو يستفتونك
وحل انه بمنزلة التنوين من كل وجه الا انه يجمع
مع اللام ويثبت في الوقف والاقرب انه نحو ضاربك
مضاف والتنوين محذوف لاجل الاتصال والاضافة

معًا كما فى نحو دونك وكلته وكونه فى تقدير الانفصال
من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجود شرط
العمل ونحو ضاربك بمجرد او محلى باللام مضاف
والنون محذوف لاجل الاضافة فقط ونحو الضاربك
ليس بمضاف لعدم التخفيف بل هو مثل الضارب زيدًا
فتدبر او ذى اللام نحو الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه
لاشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسًا
معرفين باللام او مضافا اليه نحو الضارب ذى المال
فانه فى حكم ذى اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل
الضارب غلامه والا اى وان لم يكن المضاف صفة مضافة
الى معمولها بان لا يكون صفة نحو غلام زيد او يكون
صفة غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق
السموات فالاضافة معنوية مفيدة شيئًا فى
المعنى دون اللفظ فقط وشرطها اى الاضافة
المعنوية تنكير المضاف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علمًا نكر بان
يجعل واحدًا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير

[illegible]

من

من زيد كرم وان كان مضمرًا او مبهمًا لا يضاف لتعذر التنكير
وتفيد المعنوية تعريفه اى المضاف بالمضاف اليه
المعرفة لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت
وذا فى المعرفة دون النكرة ثم تستعمل فى الاستغراق
وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاءنى غلام لزيد
فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير
اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل جاءنى
غلام زيد فمعناه ذلك مع كونه مشارًا اليه ومعهودًا
بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها
او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل
وضعها ثم تستعمل بدون اشارة وعهد كالاول فيكون
كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت الا
مثل غير وشبههما نحو نظير وشبه وسوى هكذا فيما
عندنا من النسخ والظاهر الامثلا وغيرًا لكونه استثناء
من ضمير تعريفه ويمكن ان يجعلا مثل مصر ما لم يشتهر
ظرف لمفهوم الاستثناء اى لا يفيد الاضافة المعنوية
تعريف مثل الى مدة عدم اشتهار كل منها بمماثلة

وهذا اولى من انه يعارض الا فى التـ... كمية
فى الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف
لاحتياجها الى التقييد واراد
المعهودية بالمعلومية مع كونه
الثانى اعم وتطويله ... منه

فانه اول بالبقعة منع للتعريف
والتانيث وان بالمكان صرف فكذا
هذا ان اول بالكلمة او اللفظة
منعا لهما وان باللفظ او الاسم
صرفا ... منه

المضاف اليه فى شئ من الاشياء او بمغايرته له اى المضاف اليه
فاذا اشتهر بتعرف فيكفى وجه الاول للتوغل بها
فى الابهام فيه ان التعريف للعهد كما مر فلا يضره
التوغل كيف ونحو خلق الله ومقدوره ومعلومه
اكثر ابهاما منها مع افادة التعريف بالاتفاق وقيل
لكونها فى تأويل المماثل والمغاير فيكون الاستثناء منقطعا عند العهد كاتبه
فيه انه يخرج حينئذ التعريف بالاشتهار الا ان يقال
بتعين الذات فلا يمكن تأويله بالصفة ويمكن ان يقال
الاشتهار دليل للعهد فيكون الاضافة على اصلها
فيتعرف من كل وجه وبعدم تنبيههم العهد فيكون
معرفة اصالة ونكرة استعمالا فيجوز ان يعامل
معاملتهما فيه انا لا نسلم الانعدام والسند سبق
وانه يتوقف على وجود معاملة بلا اشتهار كما وجد
فى ذى اللام كما سبق واى هذا وتقيد المعنوية تخصيص
اى المضاف بالمضاف اليه النكرة قيل ان التخصيص
تقليل الشيوع ولا شك ان الغلام قبل الاضافة
الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما

اضيف

قوله للعهد الاستغراقى كما سبق
من قوله لانه وضعها الخ فلا يضر
اى التعريف التوغل عند عدم
الاشتهار بل انه ان وجد العهد
تعرف ولو مع التوغل كاتبه

قوله فى تأويل المماثل والمغاير فيكون
الاضافة لفظية والاستثناء
وهو الامثلة الخ منقطعا فالمعنى
لكن اضافة مثلا الخ لا تفيد
تعريفه ما فهم كاتبه

اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركاء
فيه فيه ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل الانتساب
الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه فى نحو غلام
لرجل وبالجملة الفرق ظ بين غلام زيد وغلام لزيد
فى المعنى فحق ان يسمى معنوية فلا يظهر الفرق فيه بين
غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب
زيدا فى حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية
فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانى لفظية ويقدر
من البيانية فى الاضافة المعنوية لو صدق كل منهما
عليه على الآخر منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه
وهذه التقريرات لابد منها ولا قرينة عليها والا
اى وان لم يصدق كل منهما على الآخر فاللام مقدرة
او فيقدر اللام نحو غلام زيد وضرب اليوم وعلم
الفقه قالوا لا يلزم فى تقدير اللام صحة التصريح بها
بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام
فيتفرع عليه تقدير اللام فى نحو ضرب اليوم دون
فى كما ذهب اليه ابن الحاجب وعدم الاحتياج الى التكلفات

البعيدة فى نحو كل رجل و نجى الا مالك فيه ان
التقدير غير التضمن اذ لازم الاول صحة التصريح
والثانى عدمها و لذا لم بين الظروف المعربة والمفعول
ولو اريد به التضمن كما ذهب اليه عبد القاهر ومن تبعه
واعتذروا عن عدم البناء اما بان التضمن مجوز
البناء لا موجب لتخلف فى اى واما بان الاضافة تمنع
البناء لا موجبه فى الاعم الاغلب او بان المضاف اليه
بمنزلة التنوين التى لا تجامع البناء وكل ضعيف
لا نتقض بنحو غلام رجل لصحة التصريح ولو منع
لزم بيان فرق آخر لاختلاف حكميهما فالوجه عندى
صحة اللزومين وان التقدير ههنا بمعناه وان المراد
بصحة التصريح بحسب الوضع فلا ينقض عدمها فى الاستعمال
الا ترى ان الظروف اللازمة لا تبنى مع عدم صحة التصريح
فى الاستعمال فحكم على نحو كل رجل واذا بانه يصح فيه تصريح
الحرف بحسب الوضع وعلى نحو ابن بانه لا يصح فيه حفظا
لقاعدتهم واستدلالا من الاثر واعلم ان ابن الحاجب
قدم بيان تقدير الحرف ثم الفائدة واخر الشرط نظرا
الى

87

ان الكلام فى المجرورات فيناسبه المبادرة الى بيان
الجار الحقيقى وان المقصود اهم بالذكر وعكس المص
نظرا الى الوجود لان الى المقصود الاهم الانفع
ثانيا وهو افادة التعريف والتخصيص واما تقدير
الحرف الجار فلا يضاح معنى التخصيص والجر فنظر
المصادق وبالقبول احق ولا يضاف صفة الى موصوف
ولا يضاف ملابس بالعكس الذى هو اضافة الموصوف
الى الصفة والملابس هو الموصوف المذكور والعكس تصوري
والنفى وقوعى فلا تناقض والمراد مع بقاء المعنى المفاد
بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من هيئتى التركيب
الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم احدهما مقام
الآخر خلافا للكوفيين غير ترتيب الكافية ترقيا
وتكميلا واحترازا عن كون الثانية كالحشو وهذا
اولى بالرعاية من تقديم الاهم بالنفى الذى راعاه
ابن الحاجب ولا يضاف الشيء الى مثله فى العموم والخصوص
مترادفين او متساويين لعدم الفائدة واول نحو

اخلاق ثياب بالاضافة في ثياب اخلاق بالوصف بانه
حذف الموصوف وصار الصفة كالاسم فالتبس
للبيان لا من حيث انه موصوف ومسجد الجامع في المسجد
الجامع بالوصف بان تقديره مسجد الوقت الجامع وقيس
قفة في المثلين لكونهما اسمين لواحد بانه يراد
بالاول المدلول وبالثاني اللفظ او بانه ينكر الاول
باتفاق الاشتراك فيكون كشجر الاراك وفي مثل هذا
يضاف الاسم الى اللقب لكونه اوضح دون العكس ولا يجوز
اضافة المضاف مرة اخرى ولا يجوز تقديم المضاف اليه
على المضاف ولا الفصل بينهما بشيء الا بالظرف
الحقيق والجار والمجرور للضرورة الشعرية كقوله
لله در اليوم من لامها والحق في هذا ما قال ابن هشام
في التوضيح وهو ان الفصل سبعة اقسام ثلثة
جائزة في السعة اضافة المصدر الى فاعله والفاصل مفعول
كقراءة ابن عامر رح زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم
او ظرفه كقول بعضهم ترك يوماً نفسك وهواها سعى

ای ترك نفسك مع هواها سعى لها في رداها

في رداها واضافة الصفة الى مفعولها الاول والفاصل
الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده
رسله او ظرفها كقوله عليه السلام هل انتم تاركوا
لي صاحبي وكون الفاصل قسماً كهذا غلام والله زيد
واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير المضاف
وبفاعله وبنعته وبالنداء ويحذف هو اي المضاف اليه
ويبنى المضاف كما في الغايات وقد يترك على حاله بغير
تنوين وهذا في الغالب اذا عطف على ذلك المضاف
مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف نحو خذ نصف وربع
ما حصل ومن غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم
اي فلا خوف شيء وفيما عداها يبقى على اعرابه ويرد تنوينه
نحو قوله تعالى وكلاً ضربنا له الامثال والمضاف ويعرب
المضاف اليه باعرابه اي المضاف وقد يترك على اعرابه
كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالجر عند عدم اللبس
ظاهر يحذف فان التبس فلا يحذف الا في السعة ويحذف
مجموعهما المضاف والمضاف اليه كما هو نحو فرسخان
اي مقدار مسافة فرسخين ويكسر المضاف الصحيح يعني

قوله اذا عطف الخ فيكون كالمذكور ولذا
لم يعوض عنه التنوين ولم يبن المضاف
كاتبه

قوله فلا خوف بالرفع بلا تنوين
وقراءة الباقين به لعدم ما يجعل
المحذوف كالمذكور كاتبه

قوله ويرد تنوينه عوضاً عن المضاف
اليه لعدم ما يجعله كالمذكور ايضاً
كاتبه

قوله ويعرب باعرابه لقيامه
مقامه وهو القياس والغالب
نحو واسئل القرية كاتبه

قوله وقد يترك على اعرابه على الندور
وخلاف القياس كاتبه

والملحق به يعني ما آخره حرف علة صح

ماليس في آخره حرف علة سكنت ما قبلها باضافتهما
الى الياء المتكلم وهي الياء مفتوحة او ساكنة وينقلب الالف
ان كانت في آخر المضاف الى الياء وقبيلة هذيل تقلب
ياء وتدغم الالف صح
الالف التثنية فتثبتها وتدغم الا الف التثنية الياء والواو
بعد قلبها ياء فيها اي ياء المتكلم ويفتح ياء المتكلم ولا يسكن
للساكنين نحو قاضيّ ومسلميّ ومصطفيّ الاسم التابع
اذ البحث فيه فلا يدخل في المحدود فعل وحرف مؤكدان
وجملة لا محل لها من الاعراب تاكيدا او عطف او بدل
او بيان والتي لها محل في حكم الاسم فتكون فيه بحث يعرف
مما سبق والاقرب ان يقال ذكرها فيه استطرادي
وتكثيرا للفائدة ما لفظ تبع سابقه في الرتبة في
معنى التبعية اتحادهما في النوع مع كون اللاحق لاحقا
السابق لا وقوعه بعده فلا يرد نحو الاخبار المتعددة
والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب ولما
اشتمل عبارة الكافية على وجوه من الخلل ذكر الجمع
وكل التثنيين للافراد والتعريف للماهية وثان غير شامل
لثالث فصاعدا الاتباويل وباعراب سابقه المحتاج

الحذف

الى حذف المضاف او ارادة النوع وعدم المنع غيرها
ولا يتقدم التابع الا العطف بالحرف للضرورة الشعرية
كقوله عليك ورحمة الله السلام وهو التابع نعت
لو دل على معنى ما ثابت فيه اي المتبوع المذكور التزاما
يرد عليه البدل والعطف في مثل اعجبني في مثل زيد
او وعلمه والتاكيد في جاءني القوم كلهم او اجمعون
للدلالة على الشمول وزيادة مطلقا لدفعه كما قيل اذ
معناه غير مقيد بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية مع
متبوعه ولا ان الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فاكل
اذ ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة
مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا
وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة
التركيبية وكذا الاحتراز عن الحال كما قيل ايضا لخروجها
بذكر التوابع فالوجه على ما ذكره الرضي ان يقول لو دل
على ذات ومعنى غير الشمول فيه نعم لو اريد الدلالة التضمنية
او جعل على صلة الاشتمال وصلة الدلالة محذوفة وما
عبارة عن معنى مخصوصا بافراد المتبوع لكان تمام

خواجه زاده

خلاف المتبادر وتبعه اى تبع الدال على ما فيه متبوعه
لكنه فى التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث ولا وجه لاستثناء ما يستوى فيه المذكر
والمونث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وحذف
الاعراب حذراً عن التكرار وذكر الواو فى الجميع لارادة
التنوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكر خواجه زاده
او الا فى اثنين وقدم التبعية على الفائدة لتقدم اللفظ
على المعنى والايجاز على ان ذكر الفائدة استطرادى لان
وظيفة المعانى المترتبة لم تذكر فى غير النعت فحق ان لا
تذكر فى مثل هذا المختصر فضلاً عن التقديم او متعلقه
لما كان دلالة النعت التبعى على معنى فى المتبوع التزامية
مثلاً اذا قيل جاء رجل حسن غلامه فحسن دال بالتضمن
على حسن موجود فى غلامه وبالالتزام على كون الرجل
بحيث حسن غلامه لم يرضها المصنف كما رضيها ابن الحاجب
فزاد وتبع الدال على معنى فى متعلقه المتبوع اياه
فى الاولين اى التعريف والتنكير وكان كالفعل المسند
الى الظاهر فى الباقى مفرداً دائماً ومذكراً الا ان يكون
فاعله مونثاً حقيقياً فيجب تانيثه او غير حقيقى
او منفصلا

٩٠

او منفصلاً فيجوز وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد
الفاعل فى تركه بحسب اللفظ وفى غيره لموازنته ومناسبته له
حتى اذا ضعف عن الموازنة بالتكسير مثلاً او لم يكن
مشتقاً يجوز المطابقة فى الجمع من غير ضعف نحو
مررت برجل قعود غلمانه واسود انصاره واشاعرة
اعوانه فظهر الخلل فى الاطلاق ووجب ان يزاد بعد الباقى
ان موازنا له والا فالوجهان ويخصص النعت متبوعه
اى يقلل اشتراكه فى النكرات نحو رجل عالم او يوضح
نحو الظريف ويأتى لمجرد الثناء نحو الله الكريم ولمجرد
الذم نحو الظريف الشيطان الرجيم ولمجرد التاكيد
نحو قوله تعالى الهين اثنين وليس مراده الحصر اذ قد يجئ
للترحم نحو زيد الفقير وللكشف كالجسم الطويل العميق
ولما توهم كثير من النحاة شرطية الاشتقاق فى النعت رده
بقوله والمنسوب كتميمى وذو اى لفظه نعت بالقوة
مطلقاً اى فى جميع الاستعمالات اذ وضعهما للدلالة
على ذات مبهمة ومعنى فيها فكانا كالصفات المشتقة
ولفظة اى نعت لنكرة بعدها اللام الاولى للتخصيص

والثانية للتعليل نحو مررت برجل اى رجل اى كامل
في الرجولية واسم الجنس نعت للفظ هذا نحو هذا الرجل
قيل لان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على معينة وخصوصية
الذات المعينة بمنزلة معنى في المبهمة فيه ان هذا حاصل
في غير هذا خصوصا في نحو شيء او معلوم رجل ولم يصح
ان يقع نعتا والحق ما ذهب اليه البعض من انه عطف
بيان ولفظ هذا نعت لعلم نحو مررت بزيد هذا او مضاف
الى علم نحو غلام زيد هذا او مضاف الى ضميره نحو زيد
هذا او مضاف الى مثله نحو غلام هذا هذا قيل لكون هذا
هذا قيل لكون هذا في هذه المواضع بمعنى المشار اليه وفيه
انه بمعناه في جميع المواضع وامتناع كونه نعتا لغير
المذكورات لعدم شرطه وهو الموافقة والاعرفية الموصوف
او مساواته فلا فرق بينه وبين المنسوب وذي فالوجه
عده معهما خاصا اى حال كونه كل من اى الخ خاصا بما ذكر
لا مطلقا ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية
لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما
اذا قيل جاءني رجل اضربه اى مقول في حقه اضربه اى مستحق

لأن

91

لانه يؤمر بضربه بعائد راجع الى تلك النكرة للربط مذكورا
او مقدرا كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس الاية فيه
والمضمر لا يقع صفة قيل لانه يدل على الذات لا على معنى قيام في الذات
الا ان يقال حمل على اخويه طردا للباب والاولى ان يقال لانه
اعرف المعارف فلا يقع صفة لغيره لعدم الشرط ولا لضميره
مثله لما يذكر في قوله ولا موصوفا قيل لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف فلا يقع صفة حاجة لهما اى الوصف
الموضح وحمل عليهما ضمير الغائب والوصف المادح وغيره وضعف
هذا ظ فلذا جوز الكسائي والزمخشري موصوفية ضمير الغائب
في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس المص ترتيب
الكافية وذا اى الموصوف اعرف من الصفة او مساو
لها في التعريف اى يجب ان يكون الموصوف اشد تعريفا
من الصفة او مساويا لها ولا يجوز ان يكون انقص منها
لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل والمنقول عن سيبويه
والجمهور ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم
الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما
مساواة وتعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه

عند الجمهور ووصف باب هذا اى اسم الاشارة
بذى اللام شامل لنحو الذى دون مثله والمضاف اليه
والى ذى اللام مع وجود الشروط المذكورة لابهام
ولا يتصور رفع الابهام بالمبهم واما المضاف الى
ذى اللام فقيل لانه ان اريد التعريف فمنقوض بنحو
الرجل صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق وان اريد
التعيين ورفع الابهام فيلزم جواز ان يكون المضاف
اسم جنس كغلام فلما جازت مررت بهذا الغلام
فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع انهما فى التاني الى
ويحذف الموصوف جوازا اذا علم نحو قوله تعالى اعمل
سابغات اى دروعا ويجب حذفه نسيا فيما غلب
عليه الاسمية كالفارس والصاحب اى الرجل وعطف
عطف على نعت ترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه
فى غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف بعيد
ارتكبه البعض واقتصر على ما يفهم من قوله لو مع
حرف عاطف فلا يرد الصفات الواو مع الواو لزيادة
التصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم على راى ويعطف المعطوف او ويقع

العطف

قوله على الوجه الاول لارجاع الضمير الى المعطوف اذ لا يتصور الملابسة على الثانى ناظم

العطف على المظهر المجرور بلا فاصل نحو مررت بزيد
وعمرو والضمير بالجر المجرور باعادة الجار او ملابسا بالجار
على الوجه الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينك وبين
زيد لانه لما اشتد الاتصال بينهما للاحتياج من الطرفين
لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كشى
واحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم
يغن الفصل بل لزم اعادة الجار فلذا قدم المص هذا الحكم
على تاليه مخالفا للكافية وههنا بحث وهو انه يفهم
من هذا جواز مررت بزيدوك بلا اعادة الجار وهو
ممتنع بلا خلاف الا ان يقال عدم جوازه معلوم من بحث
المضمرات او يقال والضمير المجرور بالرفع عطف على على المجرور
على انه نائب الفاعل لكن يلزم اهمال المسئلة الثانية ويمكن
ان يجعل من عطف اسميته على فعلية اى والضمير المجرور فى باب
العطف ملابس باعادة الجار تابعا او متبوعا فيكون
اشمل واوجز والمرفوع بالجر عطفا او الرفع مبتدا المتصل
ملابسا او ملابس فى باب العطف بفاصلة بينه وبين
المعطوف تاكيدا او غيره ولو وجد تلك الفاصلة بعدها

اى العاطفة نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا الّا للضرورة
اى وقته هذا هو الاولى عند البصرية ويجوز ولو على قبح
من غير فاصلة ولا ضرورة وعند الكوفية يجوز مطلقا
وبهذا احضر من قولهم اكد بمنفصل الّا ان يقع فصل قالوا
فى وجه التفصيل الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون
كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد يظهر انه
منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التاكيد
لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون
المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل
طال الكلام فيحسن الاختصار انتهى وفيه نظر امّا
اوّلا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما فى الاية المتقدمة
فالقول بحصول الطول به حتى يغنى عن الواجب خارج
عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره
استحسانى فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان
واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل صرفا من التاكيد لما
كان ما ذكر فى التاكيد مما لا يغنى ثم ان المصر قدم بحث العطف
على عاملين لمشاركته ما سبق فى كونه بشرط شىء وان جاز

فقال

فقال ومعمولين عاملين عطفا على المجرور واظهر ما قدره
غيره رفعا للغلط وجعل العطف فى كلام غيره بالمعنى اللغوى
اعنى الميل وجعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد لا يدفع
الغلط لو قدم المجرور عليهما اى المرفوع والمنصوب ثلاثة
المجرور عليهما اى على احدهما على حذف المضاف والّا يلزم العطف
على ثلث فيهما اى فى المعطوف والمعطوف عليه والظرف هو
الكل والمظروف جزؤه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وجوازه
لورود السماع وعدم جواز غيره على من ان الحرف الواحد
لا يقوى ان يقوم مقام عاملين ولذا منع الجواز مطلقا المصر
سيبويه والجمهور ولا وجه لتجويز الاخفش مطلقا وهو
اى معطوف فى حكمه اى فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
من الاحوال العارضة بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه
الّا ان يختص سبب باحدهما فيختص المعروض به ايضا نحو يا زيد
والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب
لزوم تجرد المنادى عن لام التعريف اعنى لزوم اجتماع
آلتى التعريف لو لم يجرد مفقود فى المعطوف وسبب بناء
زيد كونه منادى مفردا معرفة موجود فى عمرو لا فى عبد الله

فلا يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا عمرو الا برفعه اى ذاهب
على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطفا على قائم
لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه
العائد الى اسم ما وتاكيد لو يثبته اى يقرر المتبوع عند السامع
بان يدل صريحا على ما دل عليه التاكيد فبه يحصل التقرير ثم قد يكون
ذلك هو المقصود الاصلى وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز
او السهو او عدم الشمول كما بين في المعاني فظهر عدم الاختصاص
بالنسبة والشمول فالصفات الكاشفة وعطف البيان
يقصد منهما الايضاح دون التقرير وكذا لزمه ونحو نفخة
واحدة والهين اثنين وامس الدابر لتقرير فيها لجزء المتبوع
وهذا معنى قول ابن الحاجب تقريرها بالتضمن دون المطابقة
المعتبرة في التاكيد ولا يرد عليه مثل اجمعين وكليهما
والصفات الكاشفة على ما توهم اذ لا بد من التقرير فالمجموع بالمطابقة
واخراج الضمير من المؤكدية تحكم وهو اى التاكيد لفظى
لو كرر الاول اى المتبوع اما بعينه كزيد زيد او بموازنه
مع اتفاقهما في الحرف الاخير نحو حسن بسن او بمرادفه
نحو ضربت انت وجرى التاكيد اللفظى في كل لفظ اسم

او فعل

او فعل او حرف او مركب ومن هذا ايضا يظهر الخلل
في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب وهو اى
التاكيد وتركه احصر معنوى لو كان المؤكد نفسه
وعينه وهما ملابسان باختلاف الصيغ والضمير
لاختلاف المتبوع بالتذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع كنفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم وانفسهن
وكذا عينه الخ ويؤكد الضمير المرفوع المتصل بارزا
او مستكنا بهما اى باحدهما لو اكد ذلك المتصل اولا
بمنفصل نحو ضربت انت نفسك اذ لولا ذلك
لالتبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه البارز طردا
للباب واما غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه التاكيد اولا
بمنفصل لعدم اللبس نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك وكذا لا يجب في غيرهما لان اجمعين
واخواته لا تستعمل لغير التاكيد وكل المضاف
الى الضمير لا يقع غير التاكيد الا مبتدأ فلا لبس وكله
وهو بالضمير نحو كله وكلها وكلهم وكلهن واجمع
واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة وكلها بمعنى

اجمع وهى بالصيغ نحو اجمع وجمعاء واجمعين وجمع
وكذلك البواقى والثلثة الاخيرة لا يذكر بدونه اى
اجمع لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولا تتقدم
هذه الثلثة على اجمع لو اجتمعت لانها اتباع له ويؤكد
بكل واجمع ما يفترق اجزاؤه حسا كالقوم ولو كان
ذلك الافتراق حكما حكميا او محكوما من الشرع او غيره
نحو اشتريت العبد كله اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران
الا فى ذى اجزاء فاذا لم يصح افتراقها لم يكن فى التأكيد
بهما فائدة غير المثنى صفة لقوله ما يفترق وكلا وكلتا
هما له اى يقعان تاكيدا للمثنى نحو جاء فى الرجلان
كلاهما والمرأتان كلتاهما ولا يؤكد النكرة بهما قيل
اى بكلا وكلتا فيه انه لا وجه للتخصيص بالذكر اذ لا
لا يؤكد بالمعنوى كله غير المعارف باتفاق البصريين
والكوفيون جوزوا تاكيد النكرة اذا كانت معلوم
المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال
ودراهم بما عدا النفس والعين فالوجه ارجاع الضمير
الى كلا واجمع وكلا وكلتا بعد الاولين واحد

لاشتراكهما

لاشتراكهما فى اقتضاء الاجزاء المتفرقة وغير المثنى وكذا الاخيران
لاختصاصهما بالتثنية واتباع اجمع فى حكم اجمع ولما
كان اختصاص النفس والعين بالمعارف مجمعا عليه
لم يذكرهما بخلاف البواقى ولو قيل بها اى بالمؤكدات
المعنوية او به اى بالمؤكد المعنوى لكان اوجه ولا
يبعد ان يجعل بهما تصحيفا من بها وسهوا من قلم الناسخ
ولا يؤكد المظهر بالمضمر لكونه كالوصف فكما يجب
ان يكون الموصوف اعرف او مساويا فكذا المؤكد
ويؤكد المضمر بهما اى بالمضمر كقمت انت واكرمتك انت
ومررت بك انت وبه هو واما نحو زيد ضربته اياه ونحو
اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير رجع الضمير الى
زيد فبدل عند النحاة وتأكيد عند الرضى لرجوعهما
الى شىء واحد وبالمظهر نحو انا محمد قلت كذا ومررت به
زيد وثم انتم هؤلاء على قوله بدل وهو اى التابع
المقصود بالذات من النسبة فقط دون المتبوع
فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب قيل يخرج هو ايضا
لانه متبوع مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد

المعطوف فكلاهما مقصود ابتداءً ثم بدا له فاعرض
عنه وهذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب الاخبار
الذي وقع من المتكلم لم يكن بطريق القصد ولهذا
صرف عنه بكلمة بل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام
ان يقصد المبدل منه عن قصد ثم يوهم الغلط وشرطه
ان يترقى من الادنى الى الاعلى نحو هند بدر شمس وغلط
صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق اللسان
الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره
ثم يتذكر ويتدارك ولا يقع الاخيران في كلام
الفصحاء وان وقع في كلامهم فحقه الاضراب عن الاول
المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وتسمى بدل
الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل
فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط
والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما
والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة وهو
اى البدل بدل كل لو كان مدلول البدل عينه اى عين
مدلول المتبوع في الخارج يعني يتصادقان في الجملة وان لم يكونا

مترادفين

مترادفين ولا متساويين نحو جاءني زيد اخوك
وبدل بعض لو كان مدلول البدل جزؤه اى جزء
مدلول المتبوع في الخارج ايضاً كضربت زيداً راسه
وبدل اشتمال لو دل بضمه الدال عليه نائبا اى بغير
كل واحد من العينية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه
فان الثوب دل عليه اجمالا بسلب زيد اذ لا يسلب
ذات الشيء بل ما يحويه مثل الجلد والثوب وهذا هو
الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة
بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في جاءني زيد
غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل غلط
والا اى وانه لم يوجد احد الثلثة في البدل فبدل
غلط سواء كان هناك غلط او ايهام او نسيان
فيشمل اقسامه الثلثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية
الا انه يتكلف ولو ابدل نكرة من معرفة فالنعت اى نعت
البدل لازم لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود
من كل وجه فان توفيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل ظاهر

اى على مدلول البدل اجمالا لا
دلالة اجمال او نحو لا بغيره اى صح

من مضمرٍ كذا اى بدل الكل الا من غائب لان مضمر المتكلم
والمخاطب اقوى واخص دلالةً من الظاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص
من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحداً بخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها
مفقود لاختلاف المدلول يقال اشتريتك نصفك
واعجبتني علمك واعجبتك على وضربتك الحمار وضربتني
الحمار وعطف البيان لو لوضحه اى متبوعه فخرج غير
الصفة الكاشفة ولا يلزم من هذا كونه اوضح من متبوعه
لجواز حصوله بالاجتماع غير صفة فخرجت هي نحو اقسم
بالله ابو حفص عمر ويظهر الفرق بينهما اى عطف
بيان وبدل من حيث اللفظ في يا هذا زيد بالتنوين
مرفوعاً او منصوباً اذ جعل عطف بيان وبالضم
اذا جعل بدلاً وانا التارك البكرى بشرا اذ جعل بيانا
للبكرى جاز وان جعل بدلا لم يجز لانه تكرير العامل حكماً
فيكون كالضارب زيد وقد عرف امتناعه واما الفرق
المعنوى فغني عن البيان الاسماء اختيار

الجمع

الجمع اشارة الى ان الكلام في الافراد واما الكلام في المفهوم
والحكم فقد سبق في صدر الكتاب وقد عرفت فساد
تعريف ابن الحاجب والمراد غير ما ذكر من المنادى
واسم لا التبرئة وتابعيهما وهو منحصر بالاستقراء في
ثمانية ابواب والقابه اى القاب حركات اواخر المبنى
وسكونه لم يقل وانواعه كما في الاعراب لان معاني الحركات
الاعرابية مختلفة فصارت حقايق وحركات البناء وسكونه
متحدة من حيث عدم دلالتها على شيء ضم وفتح وكسر ووقف
قد سبق التفصيل في صدر الكتاب المضمر ما اسم فخرج
كاف ذلك ورايتك وضع لذات متكلم باعتبار معنى
عام وهذا معنى ما قيل الموضوع له خاص والوضع عام بخلاف
لفظي المتكلم والمخاطب فانهما موضوعان للمفهومين
الكليين فكلاهما عامان او لمتكلم به او مخاطب به بخلاف فيهما
فانهما المتكلم باعتبار كلام كان ومخاطب كذلك او المتكلم
من حيث يحكي عن نفسه او المخاطب من حيث يتوجه اليه
الخطاب فيه انه منقوض بنحو قلت انا كذا او وقلت له انت الى
ان يذهب الى تعدد الوضع واريد الاول واما قولت

او ذات مخاطب نائبة الضمائر موضوعة لجزئيات باعتبار

نسخة المحضر

او الوضع الاول

انت مخاطبًا لنفسك فجاز ذوبان لفظ المخاطب كذلك الثاني
ان يزيد به فيرجع الى الثاني او غائب تقدم ذكره لفظا
نحو ضرب زيد غلامه وان كان ذلك التقدم تقدما معنى
بان يكون الاصل فيه التقدم نحو ضرب غلامه زيد وفي
زيد واعطيت درهمه زيدا وضربت في داره زيدا او يكون
جزء مفهوم المتقدم نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى
او مدلولا بسياق الكلام التزاما كقوله تعالى ولابويه
لانه تساق الكلام قبل في ذكر الميراث علم ان ثمة مورثا
وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على
الشمس قبل ومنه قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ ان
في ليلة القدر التي في رمضان دليل على ان المنزل هو القران
وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة
مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء
مع لفظ على في قوله تعالى كل من عليها فان فيه ان بعض
الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى
بل المناسب ان يجعل من التقدم الحكمي وتمام ما يذكره
المصنف في ذكره تناقضا اذ امثل ما ذكر فيه قول الرضي

التقدم

التقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك
ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول
انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه
في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان قلت
فايش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره
عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم الخ فظهر من هذا
ان ضمير الغائب في التقدم الحكمي مجاز فان قلت هب اي نعم
انه لا يجوز ذكره في التعريف فهل له وجه في نفسه قلت
لا بد من تقديم مقدمة ان الحكم يأتي لمعنيين الاثر الثابت
للشيء منه قولهم حكم شيء يعقبه وشرط يسبقه
ومصدر الحاكم منه قولهم حكم شيء المستتر في حكم الملفوظ
معناه النحاة يحكمون بملفوظيته لوجود اثاره فيه من كونه
فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر
المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا
مبني على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم
في المجاز الاتحاد في اللوازم ولا المشابهة فمن اين
يلزم الحكم بالتقدم وهو اي الضمير منفصل قدمه

لكون مفهومه وجوديا لو استقل في التلفظ بين
اهل اللغة كهما اخواك وهو اي المنفصل مرفوع
المحل دائما كانا الى اهن ومنصوب المحل كذلك
كاياي الى اياهن تركه اكتفاء بما سبق والذي لم
يستقل في التلفظ فمتصل نحو الزيدان ضربتهما
وهو اي المتصل مرفوع كما ء ضربت الى ويستتر المرفوع
المتصل في الصفة اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة
وافعل تفضيل مطلقا مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا كان او مونثا اذا لم تسند الى الظاهر قدم الصفة
لاطرادها وفي الماضي للغائب المفرد والغائبة المفردة
اذا لم يسند الى الظاهر وفي المضارع لهما اي للغائب والغائبة
بالشرط المذكور وللمتكلم دائما واحدا او فوقه وللمخاطب
المفرد دائما ايضا ولم يذكر اسماء الافعال مع انه يستتر
مطلقا وامر المخاطب المفرد مع وجوبه فيه ايضا وادخاله
في المضارع مع اختلافهما لفظا ومعنى وحكما بعيد
بخلاف النهي وامر الغائب ومنصوب كما ضربني الى
ومجرور كلي الى بخلاف المنفصل فانه لا يجوز فيه استتاره

خمسة

خمسة انواع والاول عندي عدها اربعة اذ الاعتبار
للفظ لا للمعنى والاعد المتكلم ستة ثم الاصل في الضمائر
الاتصال للايجاز فلا يسوغ المنفصل الا عند تعذر
المتصل ومن وجوه التعذر بامور اشار اليها بقوله
وينفصل الضمير لو قدم على عامله نحو اياك نعبد اذ لا اتصال
انما يكون باخر العامل او فصل بينه وبين عامله
بالا نحو ما ضرب الا انا ولو كان الا مقدرا نحو انما
ضرب انا وعبارة الكافية اعني او بالفصل لغرض
اشمل لتناوله نحو جاءني زيد وانت واما انت او زيد
واسكن انت ولقيتك اياك او اسند اليه اي الضمير
ما صفة جرى على غير صاحبه نحو زيد عمرو ضاربه
هو فانه لو لم يذكر هو لتبادر ان المستتر راجع الى عمرو
لقربه فلما انفصل على خلاف الظاهر علم ان مرجعه الظاهر
وهو زيد وحمل عليه هند زيد ضاربته هي وان لم
يلتبس طردا للباب والمراد بالجري ان يكون خبرا
او نعتا نحو مررت هند برجل ضاربته هي او حالا
نحو جئتماني وجاءني زيد ضاربه انتما او صلة

نحو الضارب انت زيد المنفصل تاكيد لازم لا فاعل لجواز
نحو الزيدون ضاربوهم نحن بالاضعف وهذا داخل
في الفصل لغرض فاشترك مع سابقه فذكره عنده ويحكى
ابن الحاجب ان لا يذكره مستقلا فضلا عن الفصل
ولو كان المسند الى الضمير فعلا جاز الاتصال والانفصال
لان الانفصال لا يرفع اللبس في الفعل الا في مواضع
يسيرة بخلاف الصفة وبيانه في الرضي او كان عامله اي
اي الضمير حرفا فاي سواء الضمير مرفوع نحو ما انت قائما
اذ المرفوع لا يتصل بالحرف في لغتهم بخلاف المنصوب
نحو انك او لو كان عامل الضمير معنويا نحو انا زيد
لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او كان محذوفا مثل اياك
والشر لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف عكس ترتيب
هذه الثلثة نظرا الى العامل فان اللفظ مقدم على المعنى
والثابت على المحذوف ولما فرغ من مواضع وجوب
الانفصال بين موضع الجواز ثم الاولوية والاولى
تقديم الاولى لقربه من الوجوب فقال ولو اجتمعا
اي الضميران غير مرفوعين الاولى ان يقول غير

مرفوع

مرفوع احدهما اذ لو كان لوجب الاتصال نحو ضربتك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل فلو كان
احدهما اعرف من الآخر قدم الاعرف فجاز الاتصال
والانفصال في الاخير نحو ضربتك وضربت اياك
واعطيتكه
واعطيتك اياه فان ضمير المتكلم اعرف من المخاطب
الاعرف من الغائب فان المتصل الغير المرفوع له جهتان
اتصاله وكونه فضلة فبالنظر الى الاول يمكن اتصال الثاني
والى الثاني يتعذر للفصل والّا اي وان لم يكن احدهما
اعرف او لم يقدم فالانفصال في الثاني لازم نحو اعطاه
اياه واعطيته اياك للتحرز عن تقديم احد المتساويين
او المرجوح وعند انفصال الثاني يرجح الاول بالاتصال
وهو اي الانفصال اولى في خبر باب كان اي الافعال الناقصة
نحو زيد قائما وكنت ايّاه وكنته لكونه ذا جهتين ايضا
كونه خبر المبتدأ في الاصل وشبهه بالمفعول فبالنظر
الى الاول يتعذر الاتصال لكونه معنويا والى الثاني
يمكن كما في ضربتك والاصل اولى بالرعاية من الشبه
والاكثر في الاستعمال لولا انا الا بانفصال الضمير

لكونه مبتداء وعسيتما باتصال الضمير لكونه فاعلا لفعل
مقاربة والى في بعض اللغات لولاى بالاتصال وعساني
باتصال المنصوب فسيبويه تصرف في العامل فجعل
لولا في هذا الموضع فقط حرف جر وعسى بمعنى لعل
لتقاربهما في المعنى فالمضمر انه على اصلهما والاخفش
تصرف في الضمير فجعلهما مستعارين للمرفوع كما
في قولهم ما انا كانت فلولا وعسى على اصلهما ويجب نون
الوقاية التي تقي احتراز الفعل عن الكسرة التي هو اخت الجر
المختص بالاسم وكسرة نحو لم يكن الذين وقل الحق عارضة
باتصال كلمة مستقلة فلم يحتج الى الوقاية مع الياء المنصوبة
للمتكلم في الفعل ماضيا او مضارعا او امرا مجردا عن نون
الاعراب نحو ضربني ويضربني واضربني وهذا اوضح
واشمل من عبارة الكافية ويجوز نون الوقاية ولا يجب
معها اى مع نون الاعراب نحو يضربونني لان كراهة
اجتماع النونين عارضت الوقاية المذكورة ومع لدن
وباب ان اى الحروف الستة المشبهة بالفعل لمحافظة
على الحركات البنائية والسكون وكراهة اجتماع النو

وصلا

وصلاً على الاخوات ويختار نون الوقاية في ليت لترجح
المحافظة على الحاء ومن وعن وقد وقط هما بمعنى حسب
لترجح محافظة السكون الذى هو الاصل في البناء على كراهة
اجتماع النونين فيما قل حرفه وعدم المعارضة في الاخيرين
فظهر ان المحافظة سبب ترجيح لا موجب بخلاف
الصيانة عن الكسر في الفعل ولعل عكسها اى المذكورات
فيختار فيه ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف
وفي التنزيل لعلى اعمل صالحا وقد اضاف المصنف حيث قدم
ضمير الشان لكونه ضميرا بلا خلاف وعظم شانه
وفائدته على ضمير الفصل الذى هو حرف في الصحيح والبحث
عنه ههنا استطرادى للاتحاد الصورى بخلاف
نون الوقاية الذى هو حرف ايضا فان البحث عنه راجع
الى الضمير المتكلم فقال ويسبق الجملة ضمير الشان اى الضمير
الذى بمعنى الشان وهو الضمير الشان ضمير غائب مفرد
مبهم غير راجع الى شيء يفسر بها اى بالجملة بعده ولا يقع
متبوعا لئلا يزول الابهام المقصود منه لان ذكر الشيء
مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره ولا مفسرا

فلا بد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به
فلا يقال هو الذباب يطير ويختار تأنيثه لو فيها
اى فى الجملة المفسرة مؤنث عمدة ليحصل المناسبة
لا لانه راجع الى ذلك المؤنث لان تأنيثه باعتبار القصة
نحو قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا والتذكير
مع ذلك جائز وان لم يتضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيثه
وان كان قياسا باعتبار القصة ولو كان المؤنث
فضلة اوكالفضلة نحو انها بنيت غرفة لا يختار تأنيثه
واتصاله اى ضمير الشان واستتاره وغيرهما اى
انفصاله على حسب عامله اى اقتضائه فان كان مبتدا
نحو هو الله احد او اسم باب كان وكاد كان مستترا
نحو قوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق منهم وان كان
اسم باب ان او اول مفعولى باب علمت كان بارزا
نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله وقول الشاعر علمته
الحق لا يخفى على احد وقل حذف المنصوب كقوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما قلته وضعفه

فقيل

١٠٢

فقيل لانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
وفيه نظر ويجب حذف ضمير الشان مع ان مفتوحة مخففة
كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانهم لما وجدوا المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ
مع قلة مشابهتها الفعل بالنسبة الى المفتوحة ولم يجر
عمل المفتوحة فى الملفوظ مع كثرة المشابهة قدروا عملها
الشان ثم حذفه وجوبا لئلا يفوت التخفيف المطلوب
ويقع بين المبتدأ والخبر لو لم يوجد عامل داخل عليهما نحو زيد
هو المنطلق او لو وجد عامل كذلك نحو كان زيد هو
القائم ضمير الفصل لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا
فى بعض المواضع وسواء ضمير الفصل ضمير مرفوع منفصل
مطابق للمبتدأ فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث والغيبة والتكلم والخطاب والخبر
حين يقع ضمير الفصل بينهما معرفة لان الفصل انما
يحتاج اليه فيها او افعل من لالحاقه بالمعرفة لامتناع
اللام وهو اى ضمير الفصل حرف لدلالته على غير
مستقل وهو رفع التبس فلا يكون له حظ من الاعراب



اصلا وتسميته بالمضمر لكونه على صورته وبعض البصرية
يجعله اسما ملغى لا محل له بمنزلة ما الملغاة في انما وهذا بعيد
لعدم نظيره في الاسم والكوفيون يجعلونه تاكيدا لما قبله
وقد سبق ان المظهر لا يوكد بالمضمر ويدخله اي ضمير
الفصل لام الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد واللام
لا يدخل تاكيد الاسم وقد يخبر عنه اي ضمير الفصل عما بعده
فيجعل مبتدا كما جاء في غير السبعة كانوا هم الظالمون
وان تُرَنِ انا اقل منك برفع الاقل فيكون اسما ضميرا
بلا شبهة اسماء الاشارة ولما دل الاسم على الحد الكتبى
والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات
والمعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله
مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد ذا وما عطف
عليه خبر للمذكر المفرد قيل حال والعامل معنى الفعل
المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ورد بان الخبر المجموع
وايضا لم نر من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة
منهم ابن مالك جوزوها من الخبر بل جماعة من المبتدا
وجعلوا العامل ما ذكر فالوجه جعله صفة بتقدير المعرف

على ما جوزه بعض النحاة وان كان خلاف المشهور
ونظيره قول صاحب التلخيص والفصاحة في المفرد وقدر
التفتازاني الكائنة وقال الشريف اصاب في ذلك لرعاية
جانب المعنى ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب وراع
فيها جزالة المعنى وان احوجتك الى زيادة تقدير في الالفاظ
والاوجه ان يجعل اسماء الاشارة بمنزلة باب وفصل
او خبر محذوف او مبتدا وذا مبتدا وللمذكر خبره ويمكن
ان يجعل ذا مبتدا ثانيا بتقدير منها خبر وللمذكر حال من
فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وذان رفعا وذين
نصبا وجرا للمثناه اي لمثنى المذكر وتا وتي بقلب الالف ياء
وته بقلبها هاء بغير صلة وتهي بصلة الياء وذه وذهي
كته وتهي وذي قيل هي الاصل لكونها باذاء ذا للمؤنث
وتان وتين لمثناه وهذا يدل على ان الاصل تا واولاء
بالمد والقصر لجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث واولى
في بعض اللغات مثناهما اي ذان وتان بالالف مطلقا
في الاحوال الثلثة قيل ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران
على قراءة تثقيل ان وتدخل الهاء للتنبيه على اوائل هذه الكلمات

ما يلحق اللام اخرها نحو ذلك وتلك ويقع بينهما اى بين
الهاء واسم الاشارة القسم نحو ها بالله ذا والضمير
المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وقل وقوع غيرهما
ويتصل باواخر هذه الاسماء حرف الخطاب يعنى الكاف
تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتأنيث والافراد
والتثنية والجمع والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب
اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم
القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل
لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو افعل
واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه والنحو
ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة
واذا هذا فيصير اسم اشارة مع حرف الخطاب
خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك
التثنيتين وكذا الاشارة لاشتراك الجمعين فيضرب الخمسة
في الخمسة يحصل ما ذكرنا مثالها ذاك ذاكما ذاكم ذاكن
وذانك الخ وتاك الخ وتانك الخ واولئك الخ وجاء
افرادهما اى اسم الاشارة وحرف الخطاب مطلقا في

في

١٠٤

في جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب
مفردا او مثنى او مجموعا بتأويل ما ذكر او نحوه وجيء
اى اسم الاشارة باللام والكاف نحو ذلك او النون
المشددة في التثنية نحو ذانك للبعيد وبالهاء نحو
هذا والكاف نحو ذاك للمتوسط وبغيرها اى المذكورات
من اللام والكاف والهاء والنون المشددة للقريب
وثمة بفتح الثاء وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء
كسر الهاء للمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل
في غيره الا مجازا والثاني للقرب والطرفان للبعيد واما
ما عداها فتستعمل في المكان وغيره الاسم الموصول
ما لا يصير جزءا من الجملة الا بجملة خبرية لا انشائية
وعائد نقص التمام لانه انما يتم ان لو كان الاعراب لمجموع
الموصول والصلة وليس كذلك والصلة لانها تساوية
في المعرفة والجهالة وتفسير العائد بالضمير لانه عام
لعائد المبتدأ كذا ذكر المالكي في التسهيل وحذف الخبر
مع العائد من اللتيا مصغر التي والتي اى الداهية الصغير

والكبيرة والمحذوفة من قضاعة امرها كيت وذيت
ولكن حذفها اى العائد مفعولا او مبتدا او مجرورا وقد
اصلح فى زيادة الكثرة اذ لولاها لاوهم اختصاص الجواز
وهو اى الموصول الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث
وجاء حذف الياء فيهما وحركة ما قبلها بالكسر واللذان
واللتان بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا والاولى
كالعلى جمع الذى من غير لفظه وقد يجى للمؤنث والذين
جمع الذى من لفظه وهما اى الاولى والذين لاولى العلم
خاصة بخلاف مفردهما ومثناهما وجاء حذف نونهما اى الثلثة
للطول بالصلة وجاء اللذون لجمع المذكر ويجوز حذف
نونها ايضا ولو قدم لكان احسن واللاء بهمزة مكسورة
واللائى بهمزة وياء واللاتى بتاء وياء وكلها جمع التى وقد تستعمل
للمذكر واللواتى لجمع المؤنث والالف واللام اى مجموعهما
كذا فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى او اللام وحدها
على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول
وال كهل ولما كان اسما واحدا رجع اليه ضمير المفرد المذكر
فى قوله وصلته اسم الفاعل واسم المفعول ينسبكان

سوزلك

يصاغان

يصاغان من الجملة الفعلية لامكان سبك اسم الفاعل
مع فاعله مما فعله مبنى للفاعل وسبك اسم المفعول
مع نائب الفاعل مما فعله مبنى للمفعول ففى الصورة مفرد
وفى المعنى والحقيقة جملتان فلا يختل تعريف الموصول
اعلم ان الصرفيين وضعوا التمرين المتعلم فيما تعلم وتذكيره
واختباره بانه كيف يبنى فلان من فلان امتحانه كذلك النحويون
وضعوا له جل ما ذكر باب الاخبار بالذى فانه سبب لتذكر
كثير من مسائل النحو وميزان يعرف به مراتب المتعلمين
فى الاستحضار وسرعة الانتقال فاراد المصنف بيانه فقال
ولو اخبر بها اى بالموصولات المذكورة عن لفظ فى جملة
لكن جرت العادة على التمرين بالذى والباء للاستعانة
اذ الموصول المخبر عنه صدرت فى الجملة الثانية الموصولات
مبتدات لكونها معلومات المخاطب وجعل ضميرها اى الضمير
الراجع الى الموصولات كائنا محل المخبر عنه فى الجملة الاولى
من باب التغليب لكونه ركنا اعظم من الكلام او والاخبار
فى الاول بمعنى الجواب وفى الثانى بمعنى السؤال او نظرا الى المعنى
والمال لعدول اللفظ والظاهر فان الموصول مع صلته دال ابدا

على الوصف الذى هو الخبر فى الحقيقة بخلاف المسؤل عنه
فانه دال على الذات فى الغالب ولهذا السر يقال اخبرنى
عن زيد فى ضربت زيدا بالذى فيقال الذى ضربته
زيد فينعكس فى الظاهر ويظن انه لم يطابق الجواب السؤال
لكن المطابقة حاصلة فى المعنى والمآل على ما بيناه وهى
المعتبرة ولذا لو قيل اخبر بزيد فى ضربت زيدا عن الذى
فقيل الذى ضربته زيد كان فى غاية الركاكة والتعويل
على هذا عندى ثم على الثانى واما الاول ففى غاية الضعف
لان فيه اخراج الباء عن صلة المذكور مع كونه فى غاية
التبادر وفوت مقابلته بعن مع كونها فى غاية الشهرة
وتغليب المغلوب على الغالب واخر المخبر عنه خبرا
فى اللفظ ترك شروط الاخبار بالالف واللام لانفهامها من
ما سبق ولو تعذر شيء مما ذكر تعذر الاخبار بالموصول
كضمير الشأن لوجوب تقديمه على الجملة فيتعذر تصدير
الذى وتأخيره والموصوف بدون الصفة والصفة
بدون الموصوف لامتناع جعل الضمير محلهما لما مر
واما بمجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار عنهما

عن

١٠٦

نحو الذى ضربته زيد العاقل والمضاف بدون المضاف اليه
لان الضمير لا يضاف والمصدر العامل بدون المعمول
لتعذر عمل الضمير فظهر ان ترك المصدر اوجز
وافيد والحال والتمييز للزوم تنكيرهما والضمير المستحق
لغيرها اى الموصولات وما اشتمل عليه اى على ذلك
الضمير لامتناع جعل الموصول محلهما لبقاء ذلك الغير
بلا ضمير وكذا عما وقع فى الجملة الانشائية لامتناع جعلها
صلة وكذا المضاف اليه فى الاعلام كعبد الله لعدم معناه
فلا يصح جعل الضمير محله وما عطف على الذى فى قوله
وهو الذى او على الالف واللام اى من الموصولات لفظا
ولما كان مشتركا بين الموصول وغيره ذكره دفعا
لتوهم الاختصاص وتكثير الفائدة فيكون قوله استفهامية
اى منسوبة الى الاستفهام بكونه جزء معناها كلاما
مستأنفا بتقدير يكون او يجيء ولو زاد الواو لكان احسن
ويحذف الفها اى الف ما الاستفهامية مع الجار المضاف
نحو كتاب م عندك والحرف نحو قوله تعالى عم يتساءلون
للفرق بينها وبين الموصول ونحوه ولذا لا يحذف

قبل ذا الموصول لاختصاصه بلا استفهام وتقلب
الفها هاء كمه فيه نظر فانه هاء السكت كما هيه
وشرطية نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا
ممسك لها وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب
واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة وموصوف
واستفهام اما بمعنى شيء او الشيء نحو قوله فنعما هي
وصفة نحو مثلا ما اى مثلا عظيما او حقيرا او نوعا من انواعه
ومن الموصولات من وهي كما في الوجوه التي في التام والصفة
فمن لا يكون احدهما وخصت من بما يعلم وخصت ما بمن
لا يعلم فنحو فمنهم من يمشي على بطنه ونفس وما سواها
فمجاز وفيه بحث وخلاف يعرف في المطولات ويقعان
اى من وما على الواحد والمذكر وغيرهما اى من المثنى
والجمع والمؤنث ولفظهما مذكر مفرد والحمل عليه اى
على اللفظ المذكر المفرد فيما كان معناه مثنى او مجموعا او مؤنثا
اكثر من الحمل على المعنى ويظهر ثمرة الحمل في الصلة والصفة
والضمير ولا يقعان اى من وما موصولتين وموصوفتين

معا

معاً بخلاف باب الذي يقال مررت بالذي اكرمته
الظريف ولا يقال بمن اكرمته الظريف لانهما معرفتان
موصولتين ونكرتان موصوفتين فيمتنع اجتماعهما
واى للمذكر واية للمؤنث وهو اى كل واحد كمن في ثبوت
الاربعة منها وانتفاء الاثنين فالموصولة نحو اضرب
ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية
نحو اياما تدعوا والموصوفة نحو يا ايها الرجل واما اى
نحو مررت برجل اى رجل بمعنى كامل في الرجولية فاستفهامية
نقلت الى الصفة فكانه لعظم شانه وكماله بلغ مرتبة لا يعرف
كنهها فيسئل عنه ويعرف كل واحد منهما ما بين
الموصولات ما لم يحذف صدر حشوه اى صلته سماها
حشوا لانها كالفضلة لان الموصول هو الاصل والصلة
كالمفسر ولهذا يقال الاعراب للموصول فقط كما يقال
للموصوف والمضاف ففي هذا ظهر اصابة المعرفي
ترك التمام في تعريف الموصول وانما بنى على الضم
لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف منه
تشابه الغايات نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة

ايهم اشد على الرحمن عتيا ولم يذكر بناء الموصوف
في نحو يا ايها الرجل لسبقه في المنادى قال سيبويه
والاعراب ايضا جيد ولا يلي كل واحد من اي وايه
الفعل الا المستقبل فلا يقال ضربت ايهم في الدار بل اضرب
او ساضرب قال ابن السراج لان ايا بعض لما يضاف
اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا علم البعض
الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضع له ومن الموصولات
ذا بعد ما الكائنة للاستفهام كماذا صنعت وهو
اعم ماذا اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق
السؤال في كونها اسمية ويجوز النصب بتقدير الفعل
المذكور او اي شيء فالنصب اولى في جوابه ليطابق في كونهما
فعلية ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن الموصولات
ذو الطائية اي المنسوب الى بني طي وهو في اشهر اللغات
مبنية لا يتصرف تقول جاءني ذو فعل وذو فعلا ورايت
ذو فعلوا وقد يتغير في التذكير والافراد وغيرهما
اي التانيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها
حملا على الذي بمعنى صاحب نحو هذان ذوا عرف وهاتان

ذواتا

ذواتا اعرف وهولاء ذوو اعرف او ذوات اعرف
ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث
ويوحدان في كل حال ومنهم من يقول في جميع المؤنث
ذوات مضمومة في الاحوال اسماء الافعال اصله
اسماء معاني الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل
معان هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف وقدمت
في صدر الكتاب وجه كونها اسماء ما اسم خبر محذوف
راجع الى اسم فعل اذ التعريف للماهية لا للافراد
ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويدا اسماء الافعال
وقس عليها ما سيجيء من الاصوات او المركبات
او ايراد صيغ الجمع للتنبيه من اول الامر على تعددها وزاد
فعلى هذا المناسب فيما سبق ان يقول المضمرات
والموصولات كان بمعنى الامر قدمه لكثرته او الماضي
قيل انما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد
تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى
على الانشاء الحالي فيه ان يقال انهما الباعث والدليل
على كونهما في الاصل بمعنى الماضي ثم نقلهما الى معنى الانشاء

الحالي ويكفي بناءهما كونهما بمعنى الفعل الذي الاصل فيه
البناء لعدم مقتضى الاعراب واعراب المضارع عارض
بسبب المشابهة التامة المفقود فيهما كرويد بمعنى امهل
وهيهات بمعنى بعد وفعال اى ما كان على زنته من الثلاثي
المجرد بمعنى الامر الظرفان حالان من ضمير قياس اى منسوب
الى القياس عند سيبويه بشرط كونه متصرفا تاما فلا يقال
نعام ولا كوان وكان عليه ان يذكرهما ولا يرد عليه ان لا يقال
قوام وقعاد اذ لا يشترط في القياسي سماع كل الافراد
وبيّن شارح لب الالباب دليل سيبويه وصحح مذهبه
فليرجع اليه وفعال صفة مؤنثة كفساق بمعنى فاسقة
قدمها لتحققها بلا شبهة بخلاف المصدر المعرفة فان
الرضي شك فيه ومصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة وعلما
للاعيان لا للمعاني كالثالث جمعه اشارة الى كثرة
الافراد مؤنثة المنصوبات احوال من ضمير مبني لمشابهتها
الاول لكن الذي في المبالغة المشابهة لمبني الاصل في اتحاد
المعنى فيه ان جهتي المشابهة مختلفان فلا ينتج قياس
المساواة لكن ما ذكر في بناء المنادى المفرد المعرفة وذا

١٠٩

اى ما كان علما للاعيان المؤنثة يعرب في لغة بني تميم
كحذام وقطام الا ما اخره راء فان اكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه كحضار لانهم احرص للامالة
لا سيما في ذوات الراء والمصحح لها كسرها فالتزموها
وقيل لان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر
فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة وفيه ان هذا يقتضي
اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار
سبب البناء في مناسبة مبنى الاصل وان ضموا اما ذكر
الحجازيون للعلم ما ذكروه لكفايته الا ان يقولوا هو ضعيف
لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يضم ما ذكرنا والحصر للاصل
دون الطبيعة **الاصوات** في عرف النحاة ما لفظ حكي به
صوت غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ
سواء كان للحيوانات او الجمادات والحكاية اما بنفس المحكي عنه
نحو قال زيد غاق او فخ او اخ واما بمشابهة نحو قال الغراب
واما بمشابهة نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب
او قلت غاق قاصدا اصدار ما يشبه صوت الغراب

عن نفسها من غير تركيب وتخصيص الحكاية
باء القسم الثاني وهم لشمولها معنى وحكما والغرض
الاصلي من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها
وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه لم يخص المبنيات
فيما ذكر والتعليل بانه اسم لا صوت بعد تسليم
الاول مردود بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو الكثر
وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو
ما صوت الحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل
اسماء الاصوات وبانه يصير القسمان قسما واحدا
سهو اذ الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول حكايته
ثم قالوا في سبب بناء الاصوات غير الحكية هو انتفاء التركيب
وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشري
كون غير المركب معربا بالقوة ويدل عليه جواز التقاء الساكنين
في نحو زيد مع امتناعه في نحو اين وفي الحكية كونها حكاية
عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي انه
لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية
المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا تنقص وتحيل

اخر

اخر نحو غاق في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين
فاعرابها تقديري كطق بفتح الطاء وكسرها وسكون
القاف حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض وصوت
للبهائم كخ بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم قال بعض
النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي
وارى انه الحق لدخوله في حدها بقي قسم ثالث للصوت
وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى
بالطبع كخ عند الاعجاب ووي للمتندم وآه للمتوجع
وآخ للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اعرابه على
ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل في القسم الاول وقد سبق
الكلام فيه   المعدودة من المبنيات منها ما صار اسما   مطلب المركبات
واحدا كبعلبك وسيبويه وبهذا الاعتبار عد من اقسام
الاسم ومنها ما بقي على حاله كخمسة عشر والمراد بناء جزئيه
كلمة ما لفظ ركب من اسمين او فعلين او حرفين او غير
موضوعين او مختلفين في الاصل ملابسا بلا نسبة تعلق
معلوم من ظاهر التركيب فخرج نحو قام زيد وعبد الله وتابط
شرا فلو استعمل الجزء الاخير فاعطفا او جارا بنيا

قيل اما الاول فلوقوع الجزء في وسط الكلمة الذي ليس بمحل
للاعراب والثاني لتضمنه الحرف فيه انهما كلمتان بلا خلاف
لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار
سبب البناء على ما سبق بيانه والذي عندي ان التضمن معا
بنيا كما في حادي عشر يريد ما دون العشرين وفوق العشرة
سواء اريد المتعدد وهو احد عشر واحدى عشرة الى تسعة
عشر وتسع عشرة والتضمن فيه ظاهر او الواحد من المتعدد وهو
حادي عشر الى تاسع عشر وتضمنه غير ظاهر اذ ليس المعنى
حادي وعشر الى تاسعة عشر فوجهه ان القياس ان يكون
المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك
المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى
ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليوذن
من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا المتعدد المشتق
هي منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي
وعشرون والمعنى واحد الا اثنى عشر واثنتي عشرة فان الاول
منهما معرب قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف
فحذف النون واعرب وقيل اجراء للباب للتثنية مجرى

واحدا

وعطف الثاني لفظا على الاول ... الصورة ...

١١١

واحدا وهم الذين يقولون باعراب نحو هذان واللذان
وان حذف النون للايجاز المط وايسكن المحذوف والا
اي وان لم يشتمل الاخير حرفا فاعرب المركب ومنع
من الصرف لكونه كلمة واحدة واوله جزءا حقيقيا
فلم يحتج الى سبب البناء وسكنوا اخر الاول ان كان
حرف لين نحو معدي كرب وفتحوه في غيره تخفيفا وينبغي
ان يزيد ان لم يكن الثاني مبنيا قبل التركيب احترازا عن
نحو سيبويه وقد يعرب المركب الذي لم يتضمن الحرف
مضافا جزؤه الاول الى الثاني في الصورة تشبيها
نحو عبد الله علما وصرف الثاني في بعض اللغات بناء على عدم
شرط التركيب المانع من الصرف ومنع منه في بعضها لعدم
الاضافة في الحقيقة والمعنى لم يعرفها لانها
على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن شيء معين بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين
ونحوه غير انها بمعنى ما يكنى به والمراد بعضها لان
بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها من غير
هذا الباب كضمير الغائب كيت وذيت بحركات التاء

فصل الكنايات

ولا يستعملان الا مكررتين بواو العطف للقصة اى
للكناية عن القصة نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت
وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التى عرفت من مبنى
الاصل وينبغى ان يذكر كاين فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية
واصلها كاف التشبيه دخلت على اى وصار المجموع اسما
واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين
ولهذا يكتب بالنون وكذا قدمه اذ لو اخر عن مباحث
كم يلزم تباعد الاقسام ولو قدم على مباحثه فقط كابن
الحاجب يلزم الفصل بين الشيء ومباحثه وكم للعدد
وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم
كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا ثم ان كم يجى لمعنيين
محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزها فى الاعراب
تمييزا بينهما ومميز كم الاستفهامية منصوب مفرد
حملا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها
ومميز كم الخبرية سميت بها لان كانت لانشاء التكثير باعتبار
المتعلق تمييزا بينهما مجرور بالاضافة صح مفرد تارة ومجموع
اخرى لانها نقيضة رب او مثلها فحملت عليها

فى الجر

112

فى الجر وتمييز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع
فحملت عليهما دفعا للتحكم وقد يحذفان اى مميزاهما
لقرينة وتدخل من البيانية فيهما اى فى المميزين جوازا
ويجب دخول من فيهما لو فصل بينهما وبين مميزيهما
بفعل متعد لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا
من جنات ويصدران اى كما صدر الكلام لانهما للانشاء
فاريد ان يعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام
ويقع كلاهما الاستفهامية والخبرية بتأويل اللفظين
او الاسمين والاوجه ان يقول وكل يقع مجرورا بالجار
المضاف نحو غلام كم رجلا او رجل اشتريت او الحرف
نحو بكم رجلا او رجل مررت قدمه لرعاية التناسب
اذ الجر يناسب النصب فى كونهما علامة الفضلة والنصب
فى الاشتراك بين الاسم والفعل ... صح
يناسب الرفع فى غاية البعد ولرعاية البعد الترقى
من الاضعف اعنى الجر لعدم وجوده فى قسمى المعربات الى الاوسط
اعنى النصب لكونه علامة العمدة ومنصوبا وجوبا بفعل
لكونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى اعنى الرفع صح
ينبغى ان يريد او شبهه بعده بعد كل واحد منهما قد اشتغل
ذلك الفعل او شبهه به اى بكل واحد منهما اى عمل فيه

لا في ضميره ولا في متعلق ضميره وعمله بحسب المميز نحو كم
يوما وضربة ورجلا ضربت وجاز النصب على شريطة
التفسير في مثل كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتداء
وخبر ولما اقتضيا الصدر لم يجز دخول حرف الشرط
والتحضيض فلم يجب النصب على شريطة التفسير والا
اى وان يكن كل واحد منهما مجرورا ومنصوبا وجوبا
وجوازا فمرفوع لكونه مجردا عن العوامل اللفظية خبر لو
كان كل واحد منهما ظرفا بكون مميزه ظرفا نحو كم يوما
سفرك قدامه لوجوديته والا اى وان لم يكن ظرفا فكل
واحد منهما مبتداء نحو كم مالك هذا الاطلاق على مذهب
سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام
وعند غيره خبر مقدم وكذا اى مثل كم في وجوه الاعراب
اسماء الاستفهام والشرط لكن لا يتاتى الرفع على الخبرية
في من وما الاستفهاميتين لامتناع ظرفيتهما وكذا في
اسماء الشرط اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح
للابتداء ومما هو لازم الظرفية منها كمتى واين وانى واذا
اذا لم ينجر بجار نحو من اين منصوب على الظرفية ابدا

وترك

مطلب الظرف

وترك بيان الوجوه في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة لانه
في صدد القواعد لا لبيان اعراب الابيات
المعهودة عند النحاة في باب البناء كركب الامر اذا كان
واحدا وهو اى الظرف مطلقا معربا او مبنيا لغويا
وعرفا جارا ومجرورا مستقر اى مستقر فيه معنى عامله
ومنتقل اليه عمله وضميره واعرابه فيقع ركنا وفضلة
لو تعلق ذلك الظرف بعام كالكائن والحاصل والموجود
والمستقر فانها عامة لكل الموجودات حذف من اللفظ
نحو في الدار زيد وعمرو من قائل والا اى وان لم يتعلق بعام
حذف سواء تعلق بخاص نحو زيد اكل في الدار او عام في
الملفوظ نحو قوله تعالى ولم يكن له فالظرف لغو فضلة
مستغنى عنه ابدا لا ينتقل اليه شيء من الثلثة المذكورة
ولا له اعراب في نفسه واما النصب المحلي في نحو مررت
بزيد فللجار فقط اذ الجار الة ووسيلة في اقتضاء
معنى العامل اليه فهي اذن من جملة العامل فكيف يكون من جملة
المعمول فقول بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب
المحل مسامحة او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء منها

اى من الظروف المبنية ما اضاف الجملة خبر الظروف
وما بينهما اعتراض او مستانفة قطع اضافته
بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانها
لم تقطع فيعرب وهو فى غير الظروف كثير نحو قوله تعالى
وكلا ضربنا له الامثال وفى الظروف قليل نحو قوله وكنت
قبل اكاد اغص بالماء الفرات والمعنى فى الحالين واحد
وقال بعضهم المحذوف منوى فى المبنى ومنسى فى المعرب
وقال بعضهم الحق هو الاول كقبل وبعد وتحت وفوق
وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول
ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو
يمين وشمال بنيت لاحتياجها الى المحذوف على الضم
جبرا لنقصانها باقوى الحركات ومثله اى مثل الظرف
المقطوع عن الاضافة فى البناء على الضم لا غير وليس غير
للاشتراك فى العلة المذكورة وقيل لشبههما بالغايات
فى شدة الابهام فيه ما مر من عدم الانتاج ولو قيل
فى الاحتياج للغا الواسطة وشرط بناء غير مقارنته
بلا او ليس اذ لم يسمع فى غيرهما وحسب للاشتراك

المذكور

المذكور ايضا وقيل لشبهه بغير فى كثرة الاستعمال
وعدم تعرفه بالاضافة وهذا من الغرائب اذ فيه ثمانى
اعاجيب ما مر غير مرة واستعارة من مستعير
المستعير وسؤال من سائل السائل الفقير وعدول
من اقوى المشابهة وهو اتحاد المعنى واوسطها وهو الابهام
الى الادنى وهو كثرة الاستعمال لو ثبت وهو وهم ومن الاصل
الى الفرع اذ عدم التعريف فرع الابهام على زعمهم
ولغوية توسط غير لتحقق مشابهة بالحرف فيما ذكرنا
ومنها اى من الظروف المبنية وتركها انسب حيث
بالغايات بل توسطها ايضا لتحقق مشابهته بالحرف صح
للمكان المبهم ويضاف فى الى الجملة اسمية او فعلية اضافة
او زمانا اكثر وقد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث
سهيل طالعا فيعرب بعضهم لزوال علة البناء وهى
الاضافة الى الجملة المحدودة من مبنى الاصل والاشهر
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ونفس الاضافة
الى الجملة لا يوجب البناء لتخلفه فى صورة كثيرة بل لزومها
وعند لحوق ما نحو حيثما تجلس اجلس بناؤه لتضمن معنى ان
واذا عطف على حيث للزمان المستقبل ولو دخل اذا على غيره
اى غير المستقبل يعنى الماضى نحو اذا طلعت الشمس

ويأتي اذا له راجع الى غيره كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
وفيها اي اذا معنى الشرط ولذا اختير معها الفعل لمناسبة
الشرط الفعل ولم يجب كان ولو لعدم تأصله فيه وقد تجرد
اذا من معنى الشرط للظرفية كقوله تعالى والليل اذا يغشى
ويستعمل اذا اسما بلا تقدير في غير رفع وجر نحو اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو ومنعه الرضي لعدم الشاهد وجاء
اذا للمفاجاة فيدخل المبتدأ غالبا عدل عن اللازم لئلا
يناقض ما سبق في باب الاشتغال وتأويله بالغلبة
تعسف واذ للزمان الماضي وان دخل غيره اي الماضي
كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين ويدخل الجملتين الاسمية والفعلية
على السواء لعدم معنى الشرط ولو قال ويستوي الجملتان
لكان اظهر ويأتي اذ للمفاجاة نحو بينا عند فلان اذ طلع
رجل فيدخل الماضي واين واني استفهاما وشرطا حالان
بتسمية الدال باسم بعض المدلول للمكان ومتى فيهما اي
في الاستفهام والشرط وايان استفهاما كلاهما للزمان
المبهم وكيف استفهاما للحال بمعنى الصفة لا الزمان
وهو جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال فان كان بعده
اسم فهو خبر نحو كيف انت وان فعل غيرنا سخ فحال نحو كيف

جئت

جئت وقدم الاحوال لاشتمالها على سبب البناء وعلى الظرف
ومذ ومنذ ذكرهما في الظروف وان لم يكونا ظرفين
لمشابهتهما له في الدلالة على الزمان اما كانا اسمين بمعنى اول
المدة فيليهما المفرد لا المثنى والمجموع الا ان يؤول بالمفرد
نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اي زمان
المصاحبة المعرفة الاولى ان يقول المعين ليتناول نحو
ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لانه لا فائدة في جعل الوقت
المجهول اول مدة نقل العلم به او جميعها اي او بمعنى
جميع المدة فيليهما الزمان المقصود بيانه مفردا او مثنى
او مجموعا وقد يدخلان الفعل نحو ما رايته مذ سافر قدمه
لظهور احتياجه الى المحذوف والمصدر نحو مذ سفره
وان مخففة نحو ان سافر وان مثقلة نحو مذ انه سافر
وان يكتف بواحد لاحتياجه في الشمول الى التكلف البعيد
فيقدر زمان مضاف وهو اي كل واحد منهما مخبر عنه
بما بعده خلافا للزجاج فانه عنده مخبر عما بعده ويلزم كون
المعرفة خبرا عن نكرة في نحو مذ يومان فلضعفه لم يذكره
المص ومنها اي من الظروف المبنية قد عرفت ما فيه لدى

بالالف مقصورة ولدن بضم الدال وسكون النون
وانى على قلة فلذا زاد ولم يكتف بمجرد العطف لدن بفتح
الدال ولدن بكسرها ولد بفتح اللام او ضمها وسكون
الدال وكسر النون ولد بسكون الدال ولد بضم اللام ولد
بضم الدال كلها بمعنى عند وقط بفتح القاف وضم الطاء
المشددة في اشهر اللغات للوقت الماضي وعوض بفتح
العين وضم الضاد في المشهور للزمان المستقبل المنفيين
فعلهما كلاهما بمعنى ابدا واذا اضيف عوض اعرب نحو
عوض العائضين اى دهر الداهرين والداهر الذي
يبقى على وجه الدهر وجاز الفتح اى البناء على الفتح في الظرف مع
اضافة الجملة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
فيمن قرأ بالفتح لاكتسابها البناء من المضاف اليه بلا واسطة
ولم يجب لعدم اللزوم ومع اضافة اذ كقوله تعالى من خزى
يومئذ فيمن قرأ بفتح الميم للاكتساب بواسطة وكذا في
جواز البناء على الفتح مثل غير مع اضافة ما وان وان
سبق وجه الزيادة وسبب جواز البناء ما ذكر من الاكتساب
المذكور لا المشابهة للظروف المذكورة لما عرفت بل

هي

هي سبب الايراد في الظروف امثلتها فيأتي مثل ما قام
زيد وان تقوم وانك تقوم واقول غير ما تقول وان
تقول وانك تقول اعلم ان للاسم تقسيمات متداخلة
باعتبارات مختلفة تقسيمه الى المعرب والمبني باعتبار
اختلاف آخره بالعامل وعدمه وقد فرغ منهما والى المعرفة
والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدمها والى المؤنث
والمذكر باعتبار وجود العلامة وعدمها والى المثنى
والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على اثنين او اكثر وعدمها
والى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه
والمتصرف الى المصدر والفاعل والمفعول والصفة
والتفصيل باعتبار اختلاف معناه فاراد المصنف ان يبين
هذه الاقسام لكن ترك منها المفرد والجامد لكونهما
سماعيين ومعرفتهما على التفصيل تحصل من اللغة
وعلى الاجمال من مقابليهما وزاد اسماء العدد لان لها
احكاما مخصوصة من جملتها مخالفتها لسائر الاسماء
في التأنيث والتذكير ولذا ضمها اليها مؤخرا عنها والبحث
عن هذه الاقسام سوى المتصرف ليس من المسائل بل اما

من المبادى كالتقسيمين الاولين ولكون الاحتياج الى الاول
اشد قدمه ولما كان المعرفة والمؤنث وجوديين داخلين
تحت الضبط قدمهما وحال مقابليهما كحال المفرد والجامد
ولكن فيهما نوع خفاء فذكرهما بخلافهما واما من مباحث
الصرف كالاخيرين والبحث عن المتصرف ولذا ترك المصر
ما اسم فيه نفسه فقط كالمضمرات والاعلام والمبهمات
فان الاشارة داخلة فى وضعها او مع غيره كالمضاف
او فى مجاوره كذى اللام والمنادى فالاشارة خارجة
عن وضع هذه الثلثة حاصلة بالمجاور واما ارادة هذه
الثلثة من فيه فاما بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز على مذهب
المصر او عموم المجاز او وجد معنى مشترك وقرينة
اشارة ذهنية الى معين عند المخاطب من حيث انه معين
تخرج نحو اسد فانه وان كان فيه اشارة الى حقيقة
معينة لكن لا من حيث التعيين بخلاف اسامة بدل التعريف
الكافية لعدم تناوله المعرفة ضمير المتكلم فضمير المخاطب
فضمير الغائب فالاعلام الشخصية كزيد والجنسية كاسامة
وسبحان فالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات فالمعرف

باللام

باللام العهدية والجنسية المنقسمة الى الثلثة والمعرف
بالنداء كيا زيد والمضاف معنى ان لم يتوغل فى الابهام
مستندا الى احدها بالذات كغلام زيد او بالواسطة كيد
غلام زيد كهو خبر زيد انهما متساويان فى التعريف وما
دخله الفاء فتعريفه انقص مما قبله ومافيه الواو مساو
وفى هذا بعض المخالفة لما سبق مما نقل عن سيبويه والجمهور
ولما كان ما عدا العلم معلوما حدا وحكما خص العلم فقال
والعلم فى اصطلاح النحاة ما اسم او معرفة لا يتناول
غيره راجع الى واحد معين فخرج غير العلم بوضع واحد
فدخل الاعلام المشتركة كزيد وعمرو فان تناولها باوضاع بخلاف
تناول نحو انا وهذا ومن فانه بوضع واحد عام بقى ان
نحو اسامة غير داخل فى هذا الحد الا ان يدعى ان تناوله
للافراد مجاز ويخدشه عدم الفرق فى الاستعمال بينها
وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضى من ان تعريف
مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام
ومنع الصرف وسواء العلم باللام وجوبا او نحو او جمع
بعد العلمية نحو الزيدان والزيدين واما حال العلمية كالنابغة

لجنبين متقابلين وعرفات فلا لام او سمّي اي العلم
اي جعل العلم علماً بها اي باللام كالنجم غير صفة حال
من نائب الفاعل ومصدراً او غلب اي جعل العلم غالباً
في معيّن يريد كون العلمية بغلبة الاستعمال لا بوضع
واحد سعين بها اي باللام كالبيت للكعبة وجاز دخول
اللام لو سمّي بها اي باللام او بدونها صفة كالحسن
قال الرضي وهذا ليس بكلي اذ لا يقال المحمد والعلي ومصدراً
كالفضل وفي ما عداهما يمتنع اللام ولو جعل لفظ مبني علماً له
اي لنفسه فالحكاية على بنائه غالبة وقد يعرب نحو
ليت ينصب ولو جعل مبني علماً لغيره اي لغير نفسه فالاعراب
واجب كما اذا سمّي رجل بليت والنكرة في الاصطلاح ماسواه
اي ما سوى ما ذكر من اقسام المعرفة المؤنث في عرف
النحاة ما اي اسم فيه التاء ولو كان ذلك التاء مقدراً
نحو نار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكمهم
بان التاء مقدرة في الجميع وان كانت في الثلاثي
لحكمهم فيه ايضاً بتقدير التاء قياساً على الثلاثي
لحكمهم فيه ايضاً بتقدير التاء اذ هو الاصل وقد يرجع

التاء

تصغير قدام تصغير وراء

التاء فيه ايضاً شاذ نحو قديديمة ووريئة فظهر
ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل
والالف مقصورة نحو حبلى او ممدودة نحو حمراء والمذكر
ما اي اسم عداه اي لم يكن فيه احدى الثلث في هذا التعريف
ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء في الوقف
يخرج نحو صافنات واخت وبنت وان اريد المطلق
فلا بد من التقييد بعدم الاصالة وان لم يقيد بالاصل دخل
نحو ترات وتحلان وان قيد بالاصل الحقيقي خرج نحو ضاربتين
وان بمعنى الكون بعد الاصول خرج نحو اخت وان اريد
تاء التانيث لزم الدور والثاني ان من المؤنث صيغا
موضوعة نحو هي وها وانت ويا نحو تضربين وانون ضربن
وتاوته وهذه وهي وكلتا وثنتان وكلها داخلة في حد
المذكر والثالث ان الالف قد يكون للالحاق فان اريد
المطلق فلا منع وان اريد ما للتانيث يلزم الدور
والجواب انا نريد الاعم من الحقيقي والكون بعد الاصول
ونقدر التاء في الامثلة المذكورة ونمنع التانيث بالصيغة
طرداً للباب حفظاً للقاعدة تسهيلاً للضبط ونريد بالالف

الذى صار مستقلا فى منع الصرف وذلك معلوم باستعمال
العرب ق يمكن ان يقال التعريف لفظى يراد به التعيين
لا التحصيل فلا دور وهو اى المؤنث حقيقى لو كان بازائه
سماه ذكر من الحيوان كامراءة بازائها رجل وناقة بازائها
جمل والا اى وان لم يكن فى مقابلته ذكر من الحيوان فالمؤنث
لفظى كظلمة وعين ولو اسند المشتق فعلا او غيره الى
ضمير المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا سوى نحو طلحة
اى علم المذكر فانه لا يجوز التاء فى المسند الى ضميره لا يقال
طلحة جاءت او الحقيقى عطف على ضمير المؤنث اى اسند
المشتق الى نفس المؤنث الحقيقى غير الجمع اذ ضميره داخل
فى ضمير المؤنث وحال الجمع سيجىء وينبغى ان يزيد من [illegible]
لجواز نحو سار الناقة بلا تاء بلا فصل بين المشتق والحقيقى
احتراز عن نحو جاء القاضى اليوم امراة فالتاء لازمة
فى المشتق نحو الشمس طلعت وجاءت هند ولو قال فالتانيث
ليشمل يا هند اضربى وتضربين لكان صوابا وجاز التاء
فى غيره اى فى مؤنث غير ما ذكر من ضمير المؤنث والحقيقى
بلا فصل سواء اى سوى نحو طلحة استثناء من غيره فانه

لايجوز

لا يجوز التاء فى مسنده امثلته طلع الشمس او طلعت وجاء
اليوم هند او جاءت وكذا فى جواز التاء ظاهر الجمع مطلقا
واحده مذكرا او مؤنث حقيقى او لفظى نحو جاءت الرجال
وقال نسوة سوى جمع المذكر السالم فانه لا يجوز فيه التاء
الا ان يشبه المكسر كبنون فيجوز فيه التاء كقوله تعالى امنت به
بنو اسرائيل وضمير جمع المذكر العاقل سواء اى سوى ضمير جمع
المذكر السالم فان ضميره الواو لا غير نحو الزيدون جاءوا
ضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا على الاصل نحو الرجال
جاءت او جاءوا وضمير جمع المذكر غيره اى غير العاقل وضمير
جمع المؤنث مطلقا فعلت وفعلن لما ذكر نحو الايام
اسماء العدد
والنسوة ذهبت او ذهبن لم يعرفه لدلالته على معناه اللغوى
الذى هو اظهر مما عرف به لو سلم من الاعتراض اصولها
اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها بالنقصان
او الزيادة او الاضافة او العطف لفظا او تقديرا
واحد الى عشرة نظرا الى شرف المعنى وتقدمه فى الخلقة
ولكن فيه جعل المجرد فرعا والمزيد اصلا وهو قلب الموضوع

اشار بتذكر الضمير الى ان تعريف
ابن الحاجب لاسم العدد لا للجمع
على ما توهم
جا[illegible]

مطلب اسماء العدد

وخلاف المطبوع مع انهم اولوه بالمؤنث فاستويا
فالحق اعتبار اللفظ واسقاط النقصان في التفريع
وتميم بكسر شينها اي عشرة تحرزا عن توالي الفتحات مع ثقل
التركيب والحجازيون يسكنونها لان اصل المحذور توالي
الحركات لا بحسب في تقديم هنا لانه يوهم الاطلاق
وهو مقيد بالتركيب بخلاف التاء خير ومائة والف
فالاصول اثنتا عشرة كلمة ولما كان الغرض من ذكر اسماء
العدد بيان الاحكام المختصة بها ترك ما كان على القياس
فبدأ من ثلثة فقال وثلثة بتنوين لكونها علما
لنفسها ولذا جاز وقوعها مبتدأ الى ها اي منتهيا
الى عشرة فان قيل لا متمادى في ثلثة فلا انتهاء وانه
يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناوله صدر الكلام
على سبيل القطع فكان كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل
وانما الدخول في التناول القطعي كقوله تعالى وايديكم الى
المرافق قلنا تقدير الكلام وثلثة والزائد عليها اليها
فلا متمادى والتناول قطعيان فيكون الغاية لاسقاط

ما وراها لا لمد الحكم اليها الذي هو حكم عدم التناول
القطعي فلا يلتبس بالتاء كائنا للمذكر بالعكس اعتبارا
لتأنيث الجماعة وبدونها اي التاء كائنا للمؤنث فرقا
بينهما وللمذكر تقدم بالشرف والزمان ووجه ترك
ما دون ثلثة ههنا وفيما سيجيء سبق ولكن لو ذكر لاعلم
لوجوب تغيير واحد الى احد وواحدة الى احدى
عند التركيب مطلقا وحذف النون من ثنتان واثنتان
عند التركيب مع العشرة لكان اوجه وثلثة عشر والزائد
عليها منتهيا الى تسعة عشر كائن للمذكر ابقاء الجزء
الاول بحاله وحذف التاء من الثاني كراهة اجتماع
علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة وتاء ثنتان واثنتان لما لزمتا
الوسط لعدم سقوطهما وكانتا بدلين من لام الكلمة
وهمزة الوصل للابتداء لا للتعويض كانتا كجنس
اخر واما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر فحملا
على نظيره وتبعيدا عن نقيضه وثلث عشرة
الى تسع عشرة للمؤنث تحقيقا لتمام المخالفة

وبانوع عشرين وهو ثمانية الفاظ يستعمل فيهما اى المذكر
والمؤنث ويعطف العدد الاكثر الزائد على تسعة عشر
يعنى العقود الثمانية على العدد الاقل يعنى الاحد الى التسعة
من غير تغيير حالة الافراد فى التذكير والتانيث تقول ثلثة
وعشرون وثلث وخمسون الى تسعة وتسعين بل تسع
وتسعين ومائة والف ومائتان والفان يستعملان
فيهما اى فى المذكر والمؤنث ولم يذكر جمعهما لعدم دلالته
على عدد معين وهى المراد من اسماء العدد ولذا لم يذكر
التثنية ايضا لكان اوجه لدلالة الاتحاد فى المفرد عليه
فيها مع كونها قياسا وهو اى هذا العدد يريد مائة وما
زاد ملابس بعكسه اى عكس ما سبق فى باب العطف
يريد انه يعطف الاقل فيه على الاكثر تقول مائة وواحد
وثلثة وخمسة عشر والف ومائة وواحد وقد احسن
المص حيث قدم قوله ولو كان اللفظ مذكرا او كان كشخص
دون المعدود بان اريد به المراة مثلا او كان ملابسه
بالعكس بان كان اللفظ مؤنثا كنفس والمعدود
مذكرا بان اريد به الرجل مثلا فالاحسن رعايته

اى رعاية

اى رعاية اللفظ وان كان رعاية المعنى ايضا جائزة تقول
ثلثة اشخص واربع انفس وهو الاقيس والاكثر فى كلامهم
متعلق بقدم لانه هنا بيان حال العدد والتمييز
ويجوز ثلث اشخص واربعة انفس على بحث تمييز العدد
ولكن لو اخر عن قوله ويجوز فى ثمانى عشرة الفتح فى الياء
كسائر اخواته والسكون لثقل المركب كمعدى كرب والحذف
مع ابقاء الكسرة الدالة عليها لزيادة التخفيف وضعف
حذف الياء مع فتحها اى النون لغاية التخفيف لعدم
الدلالة على الياء المحذوفة لكان اولى لما لا يخفى والاوجه
جواب لو لان هذا بيان حال العدد مع قطع النظر عن التمييز
من الكلام ذكره فى المذكر والمؤنث لعدم اختصاصه باسماء
العدد وكذا احسن فى تقديم قوله ولا مميز لواحد واثنين
وكذا الواحدة واثنتان وثنتان للتقدم الطبعى وترك
وجهه وهو الاستغناء بلفظى معدوديهما مثل
رجل ورجلان لافادتهما النص المقصود بالعدد لانه بصدد
المسائل لا الدلائل ولما كان لتمييز العدد احكام مخصوصة
ايضا قال ومميز الثلثة والزائد اليها اى الى العشرة
بل العشرة مخفوض بالاضافة للتخفيف مجموع ليطابق
المعدود العدد وان وجد جمعيتها يعنى من جهة المعنى

دون اللفظ نحو ثلثة رهط الا في ثلثمائة الى تسعمائة وذلك
ان للمائة جمعين مئين ومئات ولا يضاف العدد الى جمع المذكر
السالم لا يقال ثلثة مسلمين ومئات فيلزم وقوع جمع
المؤنث السالم بعد الثلث واخواته بعد نحو دون وقوع جمع
المذكر السالم بعده فيلزم عند ذكر مميزها كما يقال
ثلثمات رجل مثلا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد
ما نعود نحبه بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين الى تسعين وهما لكونهما ضد العادتين مكروهتان
فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين منصوب لتعذر الاضافة لكراهتهم جعل
ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك
فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان منبها للتعدد
نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد في
باب عشرين وابقاؤهما في صورة نون الجمع او حذف
نون غيره فيه مفرد لكونه اخف مع ثقل التركيب
ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي الالف
فان جمع المائة لا يستعمل مع التمييز مجرور بالاضافة

للتخفيف

للتخفيف كما سبق مفرد لانه قد يضاف اليه نحو ثلثة فيحصل
التركيب فيترجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه طردا
للباب ولما كان من احكام العدد ان يشتق منه اسم الفاعل
او ما في صورته ولكل منهما بحث مختص شرع فيه فقال
والمفرد اي اللفظ الدال على الواحد من المعدود المتعدد
ملابسا باعتبار تصييره اي تصيير معنى ذلك المفرد
عددا انقص زيد عليه بواحد الثاني الى العاشر
والعاشرة لا غير اي لا يشتق فوق العشرة لان اسم الفاعل
حقيقة فيقتضي مفردا مشتقا منه كثالث اثنين
اي مصيرهما ثلثة يريد انه يضاف ابدا الى الانقص بدرجة
اذ لا يتصور التصيير بزيادة الواحد في الانقص بدرجة
اذ لا يتصور التصيير بزيادة بدرجتين او المساوي
او الزائد وباعتبار حاله اي مرتبته من العدد من غير
اعتبار معنى التصيير الاول والاولى اليه اي العاشر
والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة ولا نهاية له بل يتجاوز العشرين
ولكن بالواو فتقول الحادي والعشرون والثاني

والثلثون في الثالث والاربعون ولما لم يكن هذا القسم
اسم فاعل في الحقيقة جوز اشتقاقه من الجزء الاول والمعنى
على الواحد من الجزئين ثم ان الاول لا يضاف الا الى ما فوقه
يقال اول الاثنين او الثلثة الى ما لا نهاية له والباقي يضاف
الى مثله وما فوقه يقال ثالث الثلثة ورابع الخمسة ولا يضاف
الى الناقص فلا يقال ثالث اثنين اذ معناه واحد واقع
بعد الاثنين فقط كحادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول
الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر عن عشرة متاخر
عن عشرة فيبني الجزءآن من كل المركبين او حادي احد عشر
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول مع بقاء المعنى على حاله
ويعرب الجزء الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبني
الباقيان لوجوده فيهما ما اسم كان في موضع
ولو حذف في لكان اخصر واظهر الف زائدة او ياء كذلك
فتح ما قبلها اي الياء لظهور لزوم فتح ما قبل الالف
كسرت ليفيد ذلك الاسم انّ معه اي مع مدلول مفرده
مثله اي مثل ذلك المدلول في الوحدة والجنس فقط فخرج
نحو غلامة فلا يقال قرءآن لطهر وحيض عند الجمهور

لعدم

لعدم الجنسية بخلاف الزيدين والقمرين لانهما بمعنى المسميين
بزيد وقمر حقيقة او مجازا فيتحقق الجنسية وحذف النون
عند الاضافة لا ينافي كونها جزءا من الدال لانه كالترخيم
ولا يقتضي خروج المضاف لان المراد اصل الوضع وجعلها
عوضا عن الحركة او التنوين يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب
مع العامل وليس كذلك وارجاع ضمير ليفيد الى الزوائد
يقتضي كونها كلمة لا جزئيها والمثنى غيرها فان اردت
الوقوف على ما هو الحق فارجع الى صدر الكتاب ولما كان
انقلاب الالف والهمزة في المثنى من بحث الصرف لا حاجة
اليه في النحو اصلا تركه بخلاف تعريفه يحتاج اليه
في بحث الاعراب والنعت ونحوهما وحذف نونه عند
الاضافة فانه من لوازم التركيب فيتنا سبه النحو الباحث
عن التغييرات التركيبية من الاعراب والبناء فقال
ويحذف نونه بالاضافة لتشبه بالتنوين لا لقيامه
مقامه لما عرفت ولو ترك قوله ويحذف التاء في خصيان
تثنية خصية واليان تثنية الية على خلاف القياس
لشدة الاتصال بحيث لا ينتفع باحديهما بدون

الاصلي فكانا كالمفرد ويجوز اثبات التاء على القياس لكان
النسب لعدم تعلقه بالنحو ما اسمها ان جعل الزوائد
حروف مبنى او لفظا ان حروف معنى دل بالوضع على افراد
فخرج التثنية واسم الجنس لانه وضع للماهية فلا يصدق
على الواحد والكثير فلا وجه لقول الفراء ان كل اسم جنس له
واحد بالتاء كتمر او بالياء كروم جمع مع عدم وجود خواصه
من عدم التثنية والتصغير وعود ضمير المفرد اليه واما ما
ليس له واحد كذلك كخل وتراب فليس بجمع بالاتفاق وخرج
اسماء العدد ايضا لانها تدل على احاد واجزاء لا افراد فان
افراد الشيء يلزم صدقه او صدق اصله عليها بخلاف احاده
فافراد العشرة مثلا كل عشرة واحاده كل واحد منها فلذا
بدل الاحاد بالافراد بحروف مفرده ليس المراد به ما ليس بمثنى
ولا مجموع للدور وخروج جمع الجمع بل ما لا اصل واما الدال
على الفرد حقيقيا كانعام او اعتباريا كاناعيم فانعام من حيث
دلالتها على افراد من نعم جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه
مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لاناعيم فلذا قيل
ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة فخرج اسم جمع لا مفرد له

من لفظه

من لفظه كابل وغنم فانه ليس بجمع بالاتفاق وان شاركه
في الدلالة على الافراد وعدم الصدق على الواحد والاثنين
واما ما له صورة مفرد من لفظه كركب في راكب وباقر
في بقر فجمع عند الاخفش لصدق حده عليه واسم جمع لا جمع
عند سيبويه فراكب وبقر ليسا بمفردي ركب وباقر
عنده وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية والذي
حمل سيبويه على هذا امر لفظي وهو عدم وجود خواص
الجمع السابق وقد سبق في صدر الكتاب ان نظرهم لما كان
في الالفاظ جعلوا الخواص اصلا والحدود تبعا وتحملوا
فيها قدر ما لا وجود له حفظا للقواعد تسهيلا للضبط
وترك التصريح بعدم جمعيته نحو ركب وتم اما اكتفاء بعدم
صدق التعريف لشهرة مذهب سيبويه او ميلا الى مذهب
الاخفش وهو الظاهر ولو كان ذلك المفرد اعتباريا
لا مستعملا ليدخل نحو عباديد يقدر له عبديد ونسوة
يقدر له كون نساء مفردا له كغلام وغلمة ومذاكير جمع ذكر يقدر له
مذكورا او مذكار ومحاسن في جمع حسن يقدر له محسن
ومشابه في جمع شبه يقدر له واحاديث النبي ع م في جمع حديث

قوله عباديد في اللغة جماعة متفرقة
خواجه زاده

قوله يقدر له مذكورا ومذكار
لان وزن فعل لا يجمع على هذا
على ما بين في موضعه

وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطفيف
الرذل حو شنى النبي عليه السلام عن مثله بتغيير ما حال
من حروف اى بزيادة حرف او حركة او نقصان ويدخل
جمع السلامة لان زيادة الطارئ لو شبهه في عدم جواز
مع التصادق تغيير بخلاف نحو سمعهم ق لو كان ذلك
التغيير تقديريا تقديريا لا تحقيقيا كنسوة مثال الجمع له
مفرد اعتباري وقد سبق وفلك مثال الجمع له تغيير تقديري
فضمة فلك مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة اسد وهو
اى الجمع مكسر لو غير الجمعية فخرج نحو مصطفون وظلمات
لان تغييره بعد الجمعية للنقل او الفرق او نحو بناء واحده
ولو تقديرا تركا اكتفاء واللاى وان لم يغير صيغة واحده
فصحيح فالصيغة لا تتغير عندهم بتغير الافرادات او صفات الا
لزم بطلان الالحاق في نحو سلقى الرجل وعد ابنية الثلاثي
اربعين لا عشرة والتغيير السابق لغوي فلا تناقض مذكر
ذلك الصحيح لو كان في اخره قيل اى في اخر مفرده فيلزم تكلفا
والظاهر ما قلنا في المثنى فواحد ولو ترك لسلم مع الايجاز
واو او ياء حرك ما قبلها بجنسيهما اى ضم ما قبل الواو

وكسر ما

او القليل

او الردى

الانفكاك

ثاة الشيع اسم جنس يشمل القليل والكثير مع الضمير وبلا ضمير

١٢٥

وكسر ما قبل الياء لفظا نحو مسلمون ومسلمين او تقديرا
نحو مصطفون ومصطفين ونون فتحت في اصل الوضع
فيدخل نحو صالحو القوم وتخرج نحو مساكين لكونها خارجا
عن المقسم ولان المراد كون المذكورات زائدة كما صرحنا
وقد عرفت فساد جعلها عوضا ليفيد المجموع او الزوائد
ان معه اى مع مدلول مفرده اكثر منه من جنسه قبل ثبوت
الكثرة في المفردة فرضى كفلان افقه من الحمار وقد سبق وجه
ترك الاعلال وقدم قوله حذف نونه اى نون جمع المذكر
الصحيح بالاضافة لما سبق مع كونه حكما مؤخرا من الشرط طبعا
ليقرب من ذكر النون وشرطه قياسا مذكر الجمع الصحيح ولا حاجة
الى ارجاع الضمير الى الاسم الذي اريد جمعيته جمع الصحيح بل هو
في غاية الركاكة حال كونه اسما لا وصفا ان يكون مدلول
مفرده مذكرا لغويا والمراد بالسابق الاصطلاحي فلا
استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسم رجلين فانهما
يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام
عند الكوفيين وفتحها عند ابن كيسان فكان المصر اختار
قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا عن التاء
ولو تقديرا ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعيد

لفظام

اى شرط

ورد الجامي

كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ
اصلا لعدم القرينة علماً اى مدلوله عاقلا و يجوز ان يقال
تقديره ان يكون مفرده مذكرا اى ذا كره علماً عاقلا اى ذا كره
اى مدلولا للفظ العلم
فالوجهان مساويان لاحتياجهما الى ثلث محذوفات
ولو قال علم مذكر عاقل لكان اظهر واسلم ولو اكتفى بمذكر
العاقل لكان اخصر ايضا وفى شرطه حال كونه صفة ان تكون
مدلول مفرده مذكرا عاقلا ذكر التوجيهين لكن الاول
ههنا راجح لعدم المساوات بدل العقل بالعلم ليتناول
نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه تعالى
وان لا يكون مؤنثها اى مؤنث تلك الصفة المفرد فعلاء
كحمراء فانه لا يقال احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون و معنى الصفة كامل فى التفضيل للدلالة على الزيادة
فيناسبه اشرف الجمع ولا فعلى بفتح الفاء كسكرى لا يقال
سكرانون فرقا بينها و بين فعلانة كندمانة ولكون التاء
اصلا فى الفرق اختير فى مذكرها اشرف الجمع نحو ندمانون و
وان لا يستويا اى المذكر المؤنث فيها اى فى تلك الصفة
كجريح بمعنى مجروح او مجروحة وكعلامة فلذا اقتصر على الشروط
الخمسة وترك الجموع الشاذة لان موضوعها اللغة
وترك السادس المذكر فى الكافية صح

ومؤنث

ومؤنث عطف على مذكر والمراد به الا الاصطلاحى ايضا
فيدخل نحو طلحات لو كان فى اخره اى فى اخر الجمع الصحيح
تذكرما سبق الف وتاء زائدتان وشرطه اى شرط
اى شرط هذا الجمع لو كان مفرده صفة ان يجمع مذكره
بالواو والنون التى باقوى الاحوال ان كان اى ان وجد
مذكره بالواو كمسلمة لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
والا اى وان لم يوجد مذكره فشرطه وجود التاء
فى مفرده كحائضة وطامثة لمن حدث لها الحيض والطمث
فيقال حائضات وطامثات بخلاف الحائض والطامث فانهما
بمعنى من ثبت له احدهما فى الجملة اعنى المبالغة فجمعهما حوائض
وطوامث لا غير والا اى وان لم يكن صفة جمع من غير اعتبار
شرط ولو زاد سماعا لسلم عن اعتراض الرضى بعدم الاطراد
والجمع الصحيح مذكرا او مؤنثا مبتداء وافعال اى جمع على وزن
كاقواس وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين
كارغفة و فعلة بكسر الفاء كغلمة للقلة خبر يعنى يطلق
على مادون العشرة بلا قرينة وغيرها اى غير المذكورات
من الجموع للكثرة اى يطلق على ما فوق العشرة دونها

مطلب المصدر

قال الرضي الظاهر ان الصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة و
والكثرة فيصح لهما واعلم انه اذا لم يات للاسم الا جمع
قلة كارجل في الرجل او الا جمع كثرة كرجال في الرجل فهو
مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر
مع وجوده كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود الاقراء ولما كان
الاسماء المتصلة بالافعال مبنية في كتب الصرف مطولاتها
ومختصراتها بخلاف التثنية والجمع ترك تعريفاتها وان كانت
من المبادي وقدم وجه ترك صيغها فقال يعمل
كفعله المشتق منه عملا مطلقا عن قيد الزمان لان عمله
لمناسبة الاشتقاق وهو تحقق بينه وبين مطلق الفعل
فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول فان عملهما
لمشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا قيل
وفيه ان عمله ليس لمجرد مناسبة الاشتقاق بل مع كونه
بتقدير ان مع الفعل كما اعترفوا به وهما لا يدلان على الحال
البتة فلا بد من عدم الاقتران لها ومن اراد التفصيل
فليرجع الى لب الالباب وشرحه ما لم يكن مدة عدم كونه
المصدر مفعولا مطلقا حقيقة او نوعا او عددا

فلا

فلا يعمل ح لان العمل ح لفعله وهذا من فروع التقدير
المذكور كعدم عمله موصوفا ومصغرا ومعرفا باللام
كذا في لب الالباب والرضي وقيل اذ لا يجوز اعمال
الضعيف مع وجدان القوى وهذا لا يفيد الامتناع
في نحو ضربت ضرب الامير اللص باعمال المصدر يجوز
لان تسميته بالمطلق مجاز كذا في الرضي الا لو كان
المطلق بدلا عن فعله المحذوف وجوبا استثناء مفرغ
من الظرف المحذوف وكونه للمصدرية تقديره لان العمل
لفعله في كل موضع او وقت الا موضعا او وقتا ان كان
بدلا فان فيه اختلافا فعند السيرافي العمل للمقدر وعند سيبويه
للمصدر لقيامه مقام الفعل لا للمصدرية وكونه مقدرا
بان مع الفعل حتى جوز تقديم معموله عليه واستتار
الضمير فيه فجعله كالظرف العامل وعلى كلا المذهبين
يجوز تقديم المعمول كذا في الرضي ولب الالباب فوجه الوجهاء
واحد لا وجهان كما توهم ومعموله اي المصدر يتقدم
عليه لو ظرفا نحو قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة
فلما بلغ معه السعي لان المانع تاويله بان مع الفعل

فان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وليس المأول
بشيء في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحميم للعامل
لملابسته اليه في الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الاجانب
وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه
حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
هذا ما اختاره الرضي والجمهور منعوا مطلقا وقدروا
العامل في فيما ذكر من الايتين ونحوهما ولا يضمر فيه نائب
الفاعل اي لا يقع الاضمار في المصدر بان استتر فيه
مرفوعه كالفعل والصفة بخلاف ضربي زيدا وذلك
لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في وضعها فيحكم
بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر
في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه
للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى الامر الحكمي وقيل لو اضمر
في مفرد المصدر لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما في الفعل راجعا
الى الفاعل وكذا في الصفة بخلاف المصدر فانه لنفي
تثنية وجمعا وفيه بحث اما اولا فانا نمنع صحة القياس

لوجود

في الاكتفاء بتثنية الفاعل والجمعه

لوجود المانع على زعمهم في المقيس فكان كالفعل
واما ثانيا فانه لا يجري في التاكيد فلو قيل نفيس فقد
عرفت حاله واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ
حقيقة فباطل اذ الكلام في الاستتار وان ارادوا انه لا بد
من علامة في استتار ضمير المثنى والجمع ولما اتحدا في
الصفة اكتفى بتثنيتها وجمعها فلم يلزم الاجتماع بخلاف
المصدر نمنع لزومها في المسند الظرف واسم الفعل
وقول من قال ان الاضمار فيهما تسامح لبقائهما مقام
ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد
كونه كلاما على المسند الاخص لان الافعال الغير المتصرفة
وافعل من مثلا مسند اضمر غير صحيح اذ لا اضمار حقيقة
في شيء من الاشياء بل هو حكمي محض واعتباري صرف
حققناه في صدر الكتاب ولا فرق بين الفعل واسمه
في المعنى بل في امور لفظية لما مر والمقتضي للاستتار وهو
الدلالة على الفاعل موجود فيهما على السواء وان ارادوا
الاجتماع في اللفظ حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ
فمنقوض بالصفة وكون فاعلها عينها في الذات

والخارج لا يدفع الضرر بل يزيده وجاز حذف فاعله
اى المصدر لما ذكر فى الاضمار بعينه وقيل لانه لو لم يجز
لزم اضماره اذ كان غائبا مقدما او ههنا بعد كونه مبنيا
على مغايرة الحكمين ثم اذ لو اريد بالاضمار ما سبق اعنى
الاستتار وهو الظ فالملازمة ثم لجواز ان يقال مثلا
زيد ضرب به شديد وان اريد المطلق فبطلان اللازم ثم
والسند مر وجاز اضافته اليه اى الفاعل قيل
مع ان اعماله منونا اولى لانه ح اقوى مشابهة للفعل
لكونه نكرة وههنا مع كونه مخصوصا باضافة المعرفة
خلاف ما صرح به الرضى من العكس والى المفعول وقل
اعماله اى المصدر ملابسا بلام المعرفة لامتناع تقديره
بان مع الفعل وانما جاز على قلة فرقا بين الشىء والمقدر به
وهذا فى الفاعل والمفعول به الصريح واما فى الظرف فكثير
كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء اسم الفاعل يعمل كفعله لو كان
ملابسا بمعنى الحال والاستقبال تحقيقا كزيد ضارب
عمرا الان او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا
فى ذلك الزمان الماضى او يقدر الزمان المذكور موجودا

الان

طلب اسم الفاعل

الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان هذا
الاشتراط فى نصب المفعول به لان فى الفاعل مضمرا او لا
فى الظرف واعتمد عطف على الفعل المحذوف بعد لو على
المبتداء ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او ذى الحال
كجاءنى زيد راكبا جملا او الموصوف كجاءنى رجل ضارب
عمرا او الاستفهام بالهمزة او بغيرها نحو اضارب زيد عمرا
او حرف النفى من ما ولا وان وان حذف الحرف ليشمل
النفى المستفاد من الاسم والفعل كما ذكر فى بحث المبتداء
ثم الفائدة فى تغيير عبارة الكافية او النداء نحو يا طالعا
جبلا وهذا عند ابن المالك واعترض عليه ابنه وابن هشام
بانه ليس كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعل
لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا
من الفعل وقالا اعتمد فى مثله على الموصوف المقدر وهذا ما
اختاره ابن الحاجب واقول نصرة لابن مالك رح ان حرف
النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفى فى التقريب ولو اختير
الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد على الموصوف
اذ لا بد لكل صفة من صاحب تجرى عليه ملفوظ او مقدر

ولم يذكر الموصوف لان المراد به ههنا اللام اذ الصفة
لا تقع صلة الا لها وسيذكره فلو ذكر ههنا لزم التكرار
ولو اكتفى بالاول او اشتراط الحال او الاستقبال فيه ايضا
فظهر ان مراد ابن الحاجب من صاحبه غير الموصول لا ما يعمه
كما توهم ثم قيل ان هذا الاشتراط في البارز لا في المستتر
والظرف ويضاف اسم الفاعل لو اريد ذكر مفعوله في المعنى
اليه اضافة معنى لو كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لامتناع نصبه
ولو وجد معمول منصوب نحو زيد معطي عمرو درهما امس
قدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا جواب عن تمسك الكسائي
حيث يجوز عمله بمعنى الماضي ولو قال التقدير خلاف الظ
نقول لما لم نجد عمله في المفعول الاول مع كثرة دوره في الكلام
كان قرينة للتقدير وقال السيرافي الاجود ان يقال
انما نصب ههنا الثاني ضرورة حيث لم يمكن اضافته اليه
ولا يجوز بدون هذه الضرورة وقال الاندلسي رد على جواز
الحذف لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما
لامتناع الاقتصار وقال الرضي يمكن ان يرتكب جواز
ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجي في افعال

القلوب ويضعف مذهب السيرافي هذا توهم هذا
ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا الى نصب
عمرو لانه حمل التابع على اعراب المتبوع لفظا وطرو باللام
الموصولة دون المعرفة على اسم الفاعل يستوي فيه
الجميع اي جميع الازمنة لكونه ح فعلا حقيقة ومعنى
وكذا المبالغة او زانها العاملة ثلثة مفعال وفعول
وفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا ان اراد ان اوزان
المبالغة كذي اللام في استواء الجميع لم يستقم في المعطوفات
وان اراد انها كاسم الفاعل في العمل والاشتراط يرد
عليه انهم صرحوا بانه لا يشترط معنى الحال والاستقبال
في المبالغة ثم ان هذا عند البصرية وقال الكوفية لا تعمل
المبالغة لفوات المشابهة بتغيير الصيغة وان جاء بعده
منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان معنى
المبالغة جابر لما فات من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة
كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل
فكيف يكون جابرا ويمكن ان يدفع بانه الاصل في افعل
التفضيل الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي بتدة

من المشابهة واما لمجرد الزيادة والمبالغة في الحدث
فمقرب لكونه بمنزلة التجدد واسم المفعول اي هو كاسم
الفاعل في العمل والاشتراط والمثنى والمجموع صحيحا او
مكسرا من اسم الفاعل او المفعول كالمفرد من اسم الفاعل
في العمل والاشتراط والمثنى والتصحيح ظ لبقاء صيغة المفرد
واما المكسر فلكونه فرع الواحد وجاز حذف النون
من تثنيتهما وجموعهما بالعمل اي بسبب عمل النصب على المفعولية
معرفا اي داخلا عليه اللام الموصولة لاستطالته فجاز
الحذف للتخفيف فلا بد من القيدين المذكورين لعدم
اى النصب على المفعولية
جواز الحذف عند انتفاء احدهما على ما صرح به الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث تعمل كفعلها بلا تزيد عليه لانها تنصب عند
البصرية لا بفعلها من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
لا الحدوث المقتضي للزمان لو اعتمدت على ما سبق
وهي اي الصفة المشبهة ملابسة باللام المعرفة
لا الموصولة او مجردة عنها انفصال حقيقي والمعمول
اي معمول الصفة المشبهة الظاهر لا المضمر ملابس

باللام

باللام او مضاف اي الى الضمير بلا واسطة او بواسطة مطلق
المضاف او مجرد عنها فيدخل نحو الحسن وجه غلام في المجرد
لا المضاف فالانفصال ايضا حقيقي لا لمنع الخلو كما توهم
فبضرب الاثنين في الثلثة يصير ستا وهو اي معمولها
في هذه الاقسام الستة مرفوع بالفاعلية او منصوب
على التشبيه بالمفعول في المعمول المعرفة عند البصرية
لانهم لا يجوزون تعريف التمييز وعلى التمييز عند الكوفية
لتجويزهم اياه وعلى التمييز بمعنى المصدر اي جعل معمول
الصفة تمييزا في غيرها اي غير المعرفة او مجرور باضافة
الصفة اليه فيصير بضرب الستة في الثلثة ثمانية
عشر وامتنع منها الحسن وجهه باللام في الصفة
المضافة الى معمولها المضاف لعدم افادة الاضافة
خفة لانها اما لحذف التنوين او النون او لحذف ضمير
الموصوف منها او من معمولها او نقله منه اليها ولا شيء
منها فيه وامتنع الحسن وجه او وجه غلام باللام في
الصفة المضافة الى معمولها المجرد عنهما لان هذه الاضافة
وان افادت التخفيف بنقل الضمير لكنهم لم يجوزوا

اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر المختلف فيه وهو
حسن وجهه باضافة الصفة المجردة عن اللام الى معمولها
المضاف فكانه اختار مذهب الكوفيين فانهم يجوزونه
في السعة بلا قبح لانتفاء المانعين المذكورين وما
تسم فيه ضمير واحد اما في نفس الصفة او معمولها
احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما فيه ضميران حسن لاشتمالها على المحتاج
اليه لا احسن لاشتماله على زائد والا اى وان لم يكن
في الصفة ولا في معمولها ضمير فقبيح لعدم الرابط بالموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير في الصفة غير ظاهر
في المعمول ذكر قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى
رفع بها نائب الفاعل اى بالصفة اى لو رفع الصفة اسما
ظاهرا بالفاعلية فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل
والا اى وان لم يرفع بها سواء نصب على التشبيه او جرت
بالاضافة ففي الصفة ضمير لامتناع خلو الصفة عن الفاعل
كالفعل مطابق ذلك الضمير للموصوف في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع كمطابقتها اياه والفاعل

والمفعول

والمفعول للازمان ارادبنى ومن المفعول تعدية فعله
الى واحد فان ذلك الواحد ينوب مناب الفاعل فلا يبقى
مفعول منصوب فيكون كاللازم والمنسوب كهاشمي
هي اى كالصفة المشبهة فيما ذكر من الاقسام والاحكام
واما المتعدي منها فلا يجوز نصب فاعله ولا جره لئلا
يشتبه بالمفعول على تقدير حذفه وحمل عليه عند
الاكثرين ما ذكر مفعول منصوبا بعده اسم التفضيل
قياسه للفاعل اى لتفضيله على غيره في الفعل
لا لتفضيل المفعول اذ لو كان لهما كثر الاشتباه فجعلوه
قياسا في الاكثر وهو الفاعل وقد جاء سماعا لتفضيل
المفعول كاشهر اى اكثر مشهورية ولو ترك هذا
ايضا لكان انسب لانه من احوال الوضع والصيغة و
يستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة بطريق الانفصال
الحقيقي باللام المعرفة فيطابق موصوفه افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها لعدم المانع الذي سيجيء كزيد الافضل والزيدان
الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى

الهندان الفضليان الهندات الفضليات او بمن فهو مفرد
مذكر لفظا ابدا وان كان موصوفه غيره لكراهتهم
لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر
بما في حكم الوسط لامتزاج بمن التفضيلية لكونها
الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة
في عكس ترتيب الكافية لان الثالث فرع الاولين
المطابقة وعدمها والاول على اصل القياس دون
الثاني او الاضافة فله معنيان اشار الى الاول وهو
الاكثر بقوله فلو كان اسم التفضيل المضاف للزيادة
عليه اي على المضاف اليه الدال عليه الاضافة وشرطه
اي شرط اسم التفضيل المضاف اليه في الافادة هذا
المعنى دخوله فيه اي دخول مدلول اسم التفضيل
في مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا بحسب الارادة
لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه والجملة معترضة فزاد
جاز المطابقة للموصوف لعدم المانع المذكور والا
مع التذكير وان كان موصوفه غيرهما لمشابهته افعل من
في كون المفضل عليه مذكورا معه والا اي وان لم يكن

اسم

١٣٣

اسم التفضيل للزيادة على ما اضيف اليه فقط بل للزيادة
مطلقا فيطابق موصوفه لعدم المشابهة ويعمل اسم
التفضيل في مظهر الرفع على الفاعلية ولا ينصب المفعول به
اتفاقا فيقدر في نحو قوله وهو اعلم بمن يضل فعل ناصب
ليعلم وما العمل في المستتر فجائز بغير شرط بل لازم اذ المرفوع
ظاهر وكذا العمل في الظرف والحال والتمييز لانها معمولات
ضعيفة يكفيها رائحة الفعل واما العمل في المظهر فله شروط
بينها بقوله في نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد يريد اسم تفضيل يكون صفة لمعمول منفي والضمير
الراجع الى الموصوف يكون في متعلقه لا فيه ويدخل من التفضيلية
على ضمير فاعله مقيدا لحاله وترك ضابط الكافية لغموضه
وصعوبة فهمه واكتفى بالتنبيه والتمثيل لوضوحه كاسمها
على المبتدي وقد سبق مرارا وجه ترك الدليل وهو كون
اسم التفضيل حينئذ بمعنى فعل اذ النفي في الكلام يتوجه الى القيد
فنفى الزيادة فبقي اصل الفعل فيكون احسن منه بمعنى حسن
مع انه لو لم يعمل بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده
على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله اعني منه باجنبي

وهو المبتدأ ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا وجاز من عين
زيد يريد حذف الضمير المجرور من منه وكلمة في او نحوها
في نحو المثال المذكور مع بقاء الجواتي على حالها او كعين زيد
احسن فيها الكحل يريد تبديل رجلا احسن في عينه الكحل
في المثال الاول ونحوه بهذه العبارة ونحوها وفي هذا
المثال من التفضيلية مقدرة بكل بعد الكحل فيلزم الفصل
الفعل الماضي ما فعل دل بالوضع على ما مضى المعنى او زمانه
او حدث او شيء مضى بمعنى اللغوي يخرج نحو امس ولم يضرب
ودخل نحو ان ضربت وعسى وبني الماضي لعدم مقتضى
الاعراب على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو غزا المتكوره
مع كونه اصلا في البناء لمشابهته الاسم في وقوعه موقعه
في نحو زيد ضرب وضارب ما لم يلحقه اي الماضي الواو الضمير
قدمه لقرب لازمه من الفتح ووجوديته لانه اي الماضي
يضم ح لفظا نحو ضربوا او تقديرا نحو غزوا او الضمير المتحركة المرفوع
لانه يسكن ح نحو ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربتن
المضارع ما فعل دل بالوضع على الزمان الحال او الاستقبال بالاشتراك والاستقبال
على الاصح وهو اي المضارع معرب لمشابهته الاسم لفظا ومعنى

منه اي من بين انواع الفعل لا غير لعدم المشابهة التامة فيه لو ان
لم يتصل به اي بالمضارع نون التاكيد خفيفة او ثقيلة
فانه ح مبني على الضم في جمع المذكر وعلى الكسر في المخاطبة
وعلى الفتح في غيرهما لانها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها
وهي كلمة اخرى حقيقة ونونه جمع المؤنث فانه ح مبني
على السكون حملا على الماضي واعرابه اي المضارع رفع
ونصب وجزم فالمضارع الصحيح الاخر المفرد
عن المثنى والمجموع سوى المخاطبة اي المخاطبة
ملابس بالضمة رفعا والفتحة نصبا لفظا والسكون
جزما كيضرب ولن يضرب ولم يضرب وعن اي عن المفرد
المثنى منه المخاطبة صحيحا او معتلا بالنون رفعا
وحذفها نصبا وجزما نحو يضربان ولم يضربا ولن يضربا
لان الضمير لما عد جزء بدليل سكون اخره في ضربنا دون ضربتنا
جعلوا الاعراب بعده ولما لم يحتمل الالف والواو الحركة
جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة
فحذفها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه

دون الرفع لان الجزم بدل الجر فالنصب يناسب في مخرج اصلهما
وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل الجر دون الرفع في الاسماء
فيناسب بدله فحمل عليه في الافعال ايضا والمعتل الا
بالالف قدمه لخفته وحدته بالضمة رفعا والفتحة نصبا
تقديرا مقدرتين والحذف اى حذف الالف جزما نحو
يخشى ولن يخشى ولم يخش والمعتل بغيره اى الالف يعني
الواو والياء بالضمة رفعا تقديرا والفتحة نصبا لفظا
والحذف جزما نحو يغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي
ولم يغز ولم يرم وفي كلام المص نظر من وجوه الاول
ان الضمة والفتحة في الصحيح المفرد تكونان تقديرا في الوقف
والثاني ان السكون فيه ايضا يكون تقديرا في نحو لم يضرب
الرجل والثالث ارجاع ضمير غيره الى المفرد بلا قرينة
مع ان الظاهر رجوعه الى الصحيح والرابع الفتحة في المعتل
بغير الالف تكون تقديرا في الوقف ولو قال فالمفرد
مطلقا سوى الحاظرة بالضمة والفتحة ولو تقديرا
والسكون كذلك في الصحيح والحذف في المعتل وغيره بالنون
وحذفها لسلم مع الايجاز ويرفع المضارع بان وكلمة

لو

لو جرد عن الناصب والجازم الاتيين وعامله التجرد عند
الكوفية ووقوعه موقع الاسم عند البصريين
وينصب المضارع بان وكلمة ان التي بعد العلم المخففة من
المثقلة فلا تنصب المضارع لانها للتحقيق فيناسب العلم
والناصبة للرجاء والطمع فلا يناسبه ثم لا بد من السين
او سوف او قد او حرف النفي للفرق بينهما كقوله تعالى علم ان
سيكون والتي بعد الظن يحتمل المخففة باعتبار عدم التيقن
وينصب المضارع بلن وهي اى لن موضوعة لنفي الفعل
المستقبل واذن لو كان فعله مستقبلا لا حالا اذ الغالب
في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال
واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى وقد
تجيء على الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين
وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
فظهر ما في قول من قال لكونهما جوابا وجزاء وهما لا يمكنان
الا في الاستقبال وقد اصاب في تقديم هذا الشرط اذ في عبارة
الكافية فصل بين الاصل والفرع ولكن لم يصب في تبديل
الاعتماد بالعمل في قوله ولم يكن فعله معمولا لما قبلها

ودلالته على الوقوع والناصب بعدم صح

اذا لا عمل فى نحو والله اذن لا خرجن للاعتماد مع عدم العمل
كما عمل فى نحو انا اذن اكرمك وان تأتنى اذن اكرمك
وحصروا الاعتماد فى هذه الثلثة فيكون المراد الاعتماد الكامل
ووجه اشتراط ضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين
لا توارد العاملين على معمول واحد لعدم عشيته فى الاول
والاضعف والجزئية فى المعمول كاف كقولك مراد ى ان تقوم
ولعدم امتناعه بل وقوعه اذا اختلف محل العمل كمررت بزيد
فلم لا يجوز ان يكون اكرمك فى الثالث منصوبا لفظا ومجزوما
محلا واما الاعتماد الناقص فيمنع وجوب العمل لا جوازه وذلك
فى موضعين بينهما بقوله ولو كانت اذن بعد الفاء فيعملها
لكون الاعتماد لا ستقلال المعطوف لكونه جملة والغاؤها
بناء على وجود الاعتماد فى الجملة وضعف العامل وصح الفصل
بينهما اى بين اذن ومعموله بالقسم نحو اذن والله اكرمك
والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن
يا زيد اكرمك لا غير لكثرة دور هذه الاشياء فى الكلام
خاصة دون اخواتها وكى وهى للسببية اى سببية ما قبلها
لما بعدها كما سلمت كى ادخل الجنة وان اى ينصب المضارع

بان

بان مقدرة بعد حتى لو كان المضارع مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمان التكلم غيره وهى
اى حتى حرف جر بمعنى كى للسببية كاسلمت حتى ادخل
الجنة او الى لانتهاء الغاية كسرت حتى تغيب الشمس فلو قصد
بالمضارع الحال تحقيقا كمرض فلان حتى لا يرجونه
ولو كان ذلك القصد حكاية ككنت سرت حتى ادخل البلد
يرفع المضارع بعد حتى لعدم تقدير ان لكونها للطمع والاستقبال
فينافى الحال فيكون حتى حرف ابتداء بمعنى ان ما بعدها
كلام مستانف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب لا حرف
جر ويجب فى السببية الاتصال المعنوى جبر المافات
من الاتصال اللفظى وترك التعريف بها لظهورها
لمقصدى هذا الكتاب وبعد لام كى اى لام كى للسببية
اذ هى حرف جر كحتى لا يدخل الفعل الا بتقدير ان مثل
اسلمت لادخل الجنة وبعد لام الجحود وتسمية اللام
الجحود زائدة للتاكيد بعد النفى لكان اى لجنسه نحو قوله
تعالى وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم اذ الجنس
متحد بالنوع فى الجميع ولا حاصل لتعميم كان المعنوى كما

اى اذا تقدير ... كالخبر

لا يخفى فيقدر مصنا اما فى اسمها او خبرها ليصح الحمل مثل
ما كاصفة الله او ذا تعذيبهم وبعد الفاء لو كان للسببية وبعد
الواو لو كانت للجمعية اى لمصاحبة لما بعدها و ما مبتداء قبلها
اى الفاء والواو امر خبر والجملة حال من فاعل الفعلين المقدرين
بعد لو كذرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى
كلا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى او نفى
قدمه لمناسبة النهى كما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان
فتحديث منا او تمن قدمه لمناسبة النفى كليت مالى مالا
فانفقه او عرض قدمه لمناسبة التمنى كالا تنزل فتصيب خيرا
اى الا يكون منك نزول فاصابة خير منى او استفهام
كهل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى
وبعد او لو كانت بمعنى الى او الا ترك ان فيهما لانها جارة
عن معنى او مقدرة بعده والتوجيه بمعنى الى او الا الداخليين
على ان المقدرة بعدها غير وجيه اذ لا تفاوت فى المعنى بين
الداخليين وغيرهما فالتقييد ضايع بل التوجيه ان يقال
مراد ابن الحاجب بقوله بشرط معنى الى ان او الا ان وجود هذا
المعنى فى التركيب لا كونهما معنى او نحو او لا تلزمنى او تعطينى

حتى

١٣٦

حتى وبعد العاطفة مطلقا لو كان المعطوف عليه اسما اذ لا يجوز
عطف الفعل على الاسم فيقدر ان فيكون فى تاويل الاسم فيصح العطف
كقوله للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف
وجاز اظهار ان معها اى مع العاطفة كاعجبنى قيامك وان تذهب
ومع لام كى كجئتك لان تكرمنى ويجب اظهار ان مع لا الداخلة
على المضارع بعد اللام بمعنى كى كقوله تعالى لئلا يعلم لاستكراه
اللامين المتواليين ويمتنع اظهارها فيما عداهما واعلم ان ان الناصبة
تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما
فى تلك المواضع من غير عمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقولها الا ايها
اللائمى احضر الوغى فى رواية النصب ويجزم المضارع بلم
ولما وهما للقلب اى قلب المضارع الى معنى الماضى وفى لما
اشارة الى لما للاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى
من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولا يجب الاستغراق فى لم
وجاز حذف فعلها اى لما عند القرينة دون لم كقاربت
المدينة ولما اى ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب ويكن فى نفى

الفعل المتوقع ولام الامر اى يجزم المضارع بها وبه اى بهذا
اللام يطلب الفعل وقد يحذف هذا اللام للضرورة الشعرية
كقوله محمد تفد نفسك كل نفس وقد يفتح هذا اللام وجاز
التسكين فى هذا اللام بدخول الواو والفاء وثم عليه كقوله
تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا
ولا النهى بالاضافة بتنكير المضاف او بتجويز نحو زيد الشجاع
او الوصف او البيان بتاويل الدال على النهى وبه اى بهذه
هذه يطلب الترك وكلم المجازاة اى يجزم المضارع بها
وهى ان ومهما واذما وحيثما وهما لا يجزمان بلا ما وانى فتحة للمناسبة
الطرفين واين ومتى وهما يجزمان مع ما وبدونها وما ومن
واى وقيل مع كيفما واذا ويجزم المضارع بان مقدرة بعد الافعال
الستة السابقة سوى النفى لو قصد السببية قيد التقدير
ولو لم تقصد لم يجز الجزم بل يرفع فيكون صفة او حالا
او استينافا او لو قدم هذا فقال وهى ان ويقدر بعد الافعال
الى لكان اخصر واحسن وانسب لاسلوبه المعهود الكلم
الجازمة تدخل الفعلين لسببية الاول ومسببية الثانى
ولو يجعل المتكلم ولو قدم هذا يعنى فقال وكلم المجازاة

وتدخل

وتدخل الفعلين الاكان مثل ما سبق وسميا اى الفعلان
المدخولان شرطا وجزاء فلو كانا مضارعين او الاول
اى الشرط فالجزم لازم فى المضارع ولو كان الثانى مضارعا
فقط ففيه وجهان اى جاز الجزم والرفع فى المضارع ولو كان
المسبب اى الجزاء ماضيا بلا قد لفظا او معنى قيد ان للماضى
فيشمل نحو ان ضربت لم اضرب او لقد فيخرج نحو قوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت
لم يجز الفاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى
الاستقبال فاستغنوا عن الرابطة ولو كان المسبب
مضارعا مقارنا بلفظ لا او مضارعا مثبتا فيجوز
الفاء وتركه لان اداة الشرط لم يقلب معناه ولكن خلصه
للاستقبال فكان مؤثرا من وجه دون وجه والا اى
وان لم يكن الجزا ما ذكر فالفاء واجبة لعدم تاثير اداة
الشرط اصلا فاحتيج الى الرابطة وذلك اذا كان الجزاء
ماضيا بقد لفظا او معنى او مضارعا بما او لن او سوف
او السين او جملة اسمية او امرا او نهيا او تمنيا او عرضا
او دعاء او غير ذلك ويقع اذا التى للمفاجاة مع الجملة

الاسمية موقعها اى موقع الفاء لان معناه ينبئ عن حدوث
امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
الامر بالصيغة مقابل الامر باللام افرده بالذكر لكونه قسيما
من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما
بخلاف النهي والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين
من الفعل كالمنفي بدونهما كالمضارع لفظا وحكما ما
فعل يطلب به مدلول مأخوذه اى مصدره من المخاطب
فخرج امر الغائب والمتكلم بحذف التاء فخرج نحو قوله تعالى
فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة المخاطب ومجهول امر المخاطب
وبنى الامر بالصيغة عند البصرية لزوال موجب الاعراب
اعنى المشابهة التامة للاسم بحذف التاء على السكون
في المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا في البناء وحرك
عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة تجانسه واما حذف
الآخر في المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب
في تجديد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم وقيل
ونحو ما قيل اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذا الطلب مفهوم

اللام

اللام لكنها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما
ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف في الفرع
وانما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر فعل ما مفعول لم يسم
لم يذكر ظاهرا ولا مضمرا بارزا او مستكنا فاعله اى فاعل
ذلك المفعول ما فعل ينسب نسبة تامة او على وجه القيام
الى المفعول في الاصل كضرب عمرو في ضرب زيد عمرا فان
نسبة الفعل الى عمرو في الاول تامة دون الثاني وان نسبة
وان نسبة المعلوم الى المفعول وقوعية ونسبة المجهول
قيامية والفعل مطلقا لو توقف تعقله اى تعقل مضمونه
على متعلق وهو غير الفاعل في اصطلاح النحاة فالفعل متعد
كضربت زيدا والا اى وان لم يتوقف تعقله على متعلق
وهو غير الفاعل في اصطلاح النحاة فالفعل غيره اى غير متعد
كذهب زيد قال الرضى فعلى هذا يدخل نحو قرب وبعد وضرج
من كلام الشارح
في المتعدي مع كونها لوازم ولا يبعد ان يرسم المتعدي
بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول ويرسم اللازم
بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك يعني بغير واسطة
الجار وقد يتعدى اى الفعل الى اثنين اما مفعوله الثاني

غير الاول ذاتا كاعطى او عينه وهو باب علم وتعدى
الى ثلثة مفاعيل كاعلم واری وهما اصلان في هذا القسم
فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعدا الى مفعولين فلما ادخلت
عليهما الهمزة زاد مفعول اخر يقال له المفعول الاول وانبا
ونبا واخبر وحدث وهذه الاربعة ليستا اصلا بل
بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول الاول لها
اى لهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل كمفعول باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه
ونحوهما والمفعول الثاني والثالث كمفعولى علمت في وجوب
ذكر احدهما عند ذكر الاخر وجواز تركهما معا وغيرهما
من الخصائص افعال القلوب اى افعال الاصطلاحية
دالة على احوال القلوب من العلم والظن فانهما اما كيف
او اضافة او انفعال لا فعل وتاثير ويمكن ان يراد بالفعل
القائم بالغير فيكون من باب تسمية الشيء باسم
جزء مدلوله وهي اى افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت
هذه الثلثة للظن وزعمت مشترك بين الظن
والعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم

تنصب

تنصب استيناف او خبر افعال القلوب فالجملة معترضة
او خبر ثان او خبر محذوف جزئي الجملة الاسمية على
ان كل واحد مفعول به وخصت هذه الافعال اى ميزت
من بين الافعال بانه اى الشان اذا ذكر احدهما اى احد
المفعولين ذكر المفعول الاخر انما اراد الذكر اللفظي
فالحكم اكثرى لا كلي اذ قد ورد الحذف مع القرينة
في قوله تعالى لا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من
فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فالمفعول الاول
محذوف اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به
في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فتقدير علمت
زيدا قائما عرفت قيام زيد وعدم لزوم كون المؤول شيئ
في حكمه من كل وجه وان اراد ما يعم التقديري فالحكم
كلي اذ هما جزء الكلام لكونهما مبتدا وخبرا في الاصل
فاذا لم يتلفظ احدهما فلا بد من التقدير مع القرينة
ولا يجوز الحذف نسيا بخلاف باب اعطيت فان
حذف احد مفعوليه معا فمشترك بينهما تقديرا
تقديرا او نسيا كثيرا واما حذف المفعولين مع

كان نحو من يسمع يخل وسأل زيد عمرا درهما فاعطى
او نسيا كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون وفلان يعطي ويمنع وهذا هو الصحيح وقال
بعضهم لا يجوز الحذف نسيا في مفعولي باب علمت
لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم
وظن وهذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر
عن مضمونه الحقيقي الا ترى ان علماء المعاني اوردوا
الاية السابقة مثالا للتنزيل منزلة اللازم فلو
قيل العلم فيها بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة
وقد ينفى العلم بجزء من التجويز وجواز الالغاء
عطف على انه اذ ذكر اي خصت هذه الافعال بجواز
العمل لكونها افعالا والالغاء لاستقلال مفعوليها
كلاما ما لم يتقدم هذه الافعال على مفعوليها فح لا
لا يجوز عند الجمهور الغاؤها لان عامل النصب لفظي
فح تقدمها يغلب المعنوي وهو اي الالغاء اولى
من الاعمال مع جوازه لو تأخرت هذه الافعال
عن مفعوليها والاعمال اولى من الالغاء مع جوازه

ايضا

ايضا لو توسطت هذه الافعال بين مفعوليها ويجب
الالغاء بين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد
وبين الفاعل ومعموله كلست بكرم احسب زيدا وبين
معمولي ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيدا وبين العاطف والمعطوف
نحو جاء زيد واحسب عمرو وخصت هذه الافعال
بجواز التعلق والتعليق من قولهم امراة معلقة لمفقود الزوج
لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال
عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل
اللفظي ولا ملغات لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف
على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قبل الاستفهام
كعلمت ازيد قائم وهل زيد قاعد واي الحزبين احصى وعلمت
غلام من عندك وقبل النفي كعلمت ما زيد منطلق وان زيد
ذاهب ولا زيد في الدار ولا عمرو وقبل اللام الابتدائية الداخلة
على معمولها لان هذه الثلثة صدر الكلام وضعا فاقتضت
بقاء صورة الجملة والعمل التقديري كثير فلا يضيع حقوقها
من كل وجه ورعي الجانبان وخصت بجواز كون الفاعل

والمفعول ضميرين متصلين راجعين لواحد كعلمتني
كعلمتني منطلقا او امتنع نحو ضربتني بل يقال ضربت نفسي
لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا
النفس تصريحا وتنبيها الى ما عسى انه يغفل عنه بسبب الندرة
بخلاف افعال القلوب فان الانسان يجاد اعلم منه بحال
غيره فلا يحتاج الى زيادة وقيل الاصل مغايرة المؤثر
والمتاثر الاصليين فيهما فاذا اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فقصد المغايرة اللفظية بقدر الامكان واما افعال
القلوب فالمفعول به في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب
الاول بل هو توطئة فلم يتحدا فلم يكره الاتفاق اللفظي
وفيه ضعف اذ المخالف للاصل يناسبه التنبيه لئلا يغفل
لا التلبيس ولو سلم فلا نسلم لزوم المغايرة بقدر الامكان
فلم لا يكفي المغايرة ذاتا او اعرابا ولو سلم فمنقوض بجواز
نحو ما ضربت الا اياك اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضميرية
والمغايرة ممكنة بان يزيد من هنا بان يقال ما ضربت
الا نفسك مع عدم لزومها وظننت وعلمت ورأيت
ووجدت الملابسات بمعنى اتهمت وعرفت وابصرت
واصبت

واصبت لف ونشر مرتب يتعدى كل واحد من هذه
الاربعة خبر وظننت لانه اريد به اللفظ الى مفعول
واحد لا اثنين واعلم انه يجعل بمعنى حالا من فاعل يتعدى
مع كونه اقوى من جهة اللفظ اذ جمهور النحاة لم يجوزوا
تقدير المتعلق معرفة لانه فاعل يتعدى ح اي ان رجع
الى مجموع الاربعة لم يستقم الى واحد وان رجع الى
كل واحد يلزم ملابسته الى معنى الاربعة الا ان يراد
بالواحد جنس المفعول الذي ليس بعده مفعول
الافعال الناقصة نقصانها عدم تمامها كلاما بالفاعل بخلاف
الافعال التامة ما لفظ لا فعل ليشمل المآويات
والتسمية بالفعل الناقص اصطلاح جديد والمناسبة
كونه بعض افراده وجزء بعضها فيرجى للقديم ثم
ما خبر محذوف لا ملفوظ لما مر بل خبره ان كان مبتدأ
صار اي والجملة معترضة وضع لاجل اثبات امر لفاعله
عدل عن التقرير لايهامه القرار والدوام وعن الصفة لايهامه
الوجود فلا يشمل الا خوة بالتشديد معلوما او مجهولا
ولما كان التعريف شاملا للفعل التام فانه ضرب
ليس وليس اللام صلة الوضع والا لا يشمل الا ح

مثلا وضع لثبات الضرب وتقديره لفاعله تكلفوا في الجواب
فبعضهم خصّوا الصفة بالخبر اى بحدث خبر الفعل الناقص
وبعضهم بالخارجة عن مدلوله وبعضهم بغير مدلول
مصدره وشيء منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد به
اعتراف بفساد الحد مع انه يمنع الجمع لخروج ليس ولو
اريد بالمصدر الموجود في الاستعمال دخل نحو نزال
بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة
عن الفعل وبعضهم قال معنى الحد ان العمدة فيما وضعت له
هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير بخلاف الفعل التام
فان الصفة عمدة فيه ايضا وجعل الزمان والانتقال والدوام
ونحوها غير عمدة وهذا بعد عدم تمشيته في ليس وكونه تحكما
بجعل التقرير عمدة بخلاف نحو الزمان لا قرينة يعتد بها عليه
فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدا او بالاسم
وفسر بالمبتدا بعد دخول العامل عليهما لكان اقرب وترك
قول ابن الحاجب تدخل على الجملة لاعطاء الخبر حكم معناها
لاغناء التفصيل الاتي عن هذا الاجمال وترفع الافعال
الناقصة الاول من الجملة الاسمية اعني المبتدا على الفاعلية

وينصب

وينصب الثاني منها لتشبيهه بالمفعول به في توقف الفعل
عليه ثم ذكر معانيها على التفصيل مقتصرا على ما به الامتياز
تاركا ما به الاشتراك لظهوره فقال صار قدمه على
ما كان لقوله وبمعنى صار للانتقال في الصفة كصار زيد
عالما او في الحقيقة كصار الطين خزفا وكان اما ناقصة
لتحقق الخبر زمانا ماضيا دائما من غير عدم سابق ولاحق
نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر
وبمعنى صار عطف على لتحقق الخبر اى وللانتقال نحو افتقر
زيد ثم كان غنيا ويكون فيها اى في كان عطف عليه ايضا
ضمير الشان كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان
وهذا ليس بمعنى لكان بل استعمال متفرع على الاولين
فلو قال ويجوز فيها الشان لكان احسن واظهر
او تامة بمعنى وجد كقوله تعالى كن فيكون او زائدة لتحسين
اللفظ بلا معنى ولا عمل كقوله تعالى من كان في المهد صبيا
والمنصوب حال واصبح وامسى واضحى تكون هذه الثلثة
تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات والجملة معترضة من
جهتين وظل وبات وقيل كونهما تامتين نحو ظللت لكان

كذا وبت ميتا طيبا وهذه الجملة كالسابقة لاقتران
الجملة اى المعنى الماخوذ من الجملة باوقاتها وهى الصباح
والمساء والضحى والظلول والبيتوتة وتكون هذه
الخمسة بمعنى صار بلا دلالة على الاوقات المذكورة
وليس قتمه ببساطته واصالته لنفى مضمون الجملة
حالا فى الزمان الحال وهذا مذهب الجمهور وقال سيبويه
ومن تبعه مطلقا وما برح وما فتئ وما زال وما انفك
قدم الماويات لتمحضها واصالتها ثم غير ترتيب الكافية
فيها لان الثلاثى احق بالتقديم ثم الصحيح ثم المهموز
وهذه الاربعة بمعنى لدوام حدث خبرها لفاعلها
مذ قبله اى مذ زمان امكان قبول فاعلها لمضمون
خبرها فمعنى ما زال زيد عالما مستلزم دوام العلم له مذ
زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه فى اوائل
زمان الصبى لعدم امكان القبول ولزومها اى هذه الاربعة
فى كونها ناقصة النفى وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لاسمها بدل الفاعل بالاسم اشعار الجواز
التعبيرين فما فيها مصدرية بتقدير الزمان قبله

ولذا

ولذا اى ولاجل كونها للتوقيت المذكور افتقر ما دام الى كلام
قبله لانه اى ما دام مع اسمه وخبره ظرف منصوب
وفضلة فلا بد له من ناصب وعمدة نحو اجلس ما دام زيد
جالسا اى مدة جلوسه وغدا واضحى وعاد وراح بمعنى صار
اخر هذه الاربعة مع كونها بسائط لانها ملحقات والغالب
كونها تامة فلذا راعى فى الترتيب معانيها الاصلية نفصل
بين غدا وراح مع اخواتهما فى المعنى وجعلهما طرفين اى باضحى وعاد
لكون مدلوليهما طرفى النهار ومنه جاء بمعنى كان وقعد
بمعنى صار منها اى من الافعال الناقصة اخرهما لقلة
اثباتهما ناقصتين حتى قال الاندلسى لا يتجاوز ان الموضعين
الذين استعملهما العرب فيهما وهما قولهم ما جاءت حاجتك
وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره والحقهما
الفراء فكان المصنف اختاره ولا يتقدم الاخبار اى افعال
الناقصة على ما فعل ناقص فى اوله ما لانها اما نافية لها
صدر الكلام او مصدرية وقد سبق امتناع تقديم معمول المصدر
عليه والمصنف لم يعتبر خلاف ابن كيسان حيث جوز مستدلا
بان ما فى هذه الافعال للنفى والنفى فيكون اثباتا ولا خلاف

الكوفية ومن تبعهم حيث منعوا جواز التقديم في ليس ايضا
للنفي لان الجملة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها الا ترى
ان ما ولما وان ولا على الاصح لا يقتضي الصدارة وان كانت
للنفي ومفهوم هذا الكلام جواز التقديم فيما عدا الماوتات
فاكتفى به ولم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره
اذ لو نظر الى الاصل فقد مر جواز تقديم الخبر على المبتداء ولو
الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا
شبهه افعال المقاربة لم يعرفها لانها نوع من الافعال الناقصة
لصدق حدها عليها ووجود حكمها فيها ولفظ المقاربة
يدل على الفصل نقيضهم انها فعل ناقص يدل على المقاربة
وهذا حد جامع ومانع واما كون تلك المقاربة مرجوا
كما في عسى او محصولا كما في كاد او مشروعا في صاحبها فخارج
عن حد النوع ووظيفة لغوية عسى كعسى زيد ان يقوم
اي عسى حال زيد او ذا ان يقوم وقال الكوفية ان يقوم
بدل اشتمال فعسى تامة وارتضاه الرضي ثم ان
لعسى استعمالين مشهورين احدهما ان يكون
ناقصة خبره الفعل المضارع مع ان والثاني ان يقتصر

على

على المرفوع وهو الخبر في الاول فاشار اليه بقوله او عسى
ان يخرج زيد فعسى في صيغة اما تامة بمعنى قرب او استغنى
على الخبر وهو حاصلا لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولا يتصرف
عسى يعني لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي ونحوها
لانه انشاء كلعل وليعرف لتاخير هذا الحكم وجه
وقد يحذف ان في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد
فلا يحتاج الى الحذف وقد يقوم السين مقامه
اي مقام ان للاشتراك في الدلالة على الاستقبال
يقال عسى زيد سيقوم وكاد نحو كاد زيد يضرب
مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدلالة
على الرجاء وقيل لدلالته على الاستقبال المنافي للحال فيه
ان كاد لا يدل على الحال ولان ان على الاستقبال المنافي ابعد
ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان في اوشك مع
كونه من القسم الذي هو اقرب الى الحال من كاد
وقل ان في خبر كاد تشبيها بعسى وبدخول كلمة النفي
على كاد منفي معناه كسائر الافعال رد لقوله من قال

نفيه للاثبات مطلقا ومن قال في الماضي للاثبات
وفي المستقبل كالافعال وطفق وجعل لايعرف لتقديمه
وجه وكرب واخذ وهي اي هذه الاربعة ككاد في الاستعمال
في كون خبرها المضارع بلا ان للاشتراك في العلة واوشك
اي اسرع وهو كعسى في كون خبرها مضارعا مع ان اذ
قد يستعمل في الطمع وكاد في كونه اياه بدونها فعلا التعجب
ما افعله وافعل به اي ما كان على وزنهما وهذه التعريف
اوضح واسلم والدلالة على التعجب يعرف من لفظه ولا يتصرفان
بالتثنية والجمع والتانيث والخطاب والتكلم ونحوها
ولا يجوز التقديم المفعول ونحوه عليهما والفصل بينهما
وبين معموليهما كما احسن في الدار زيدا خلافا للمازني
في الظرف وجاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعل
نحو ما كان احسن زيدا وهي مزيدة وما مبتداء نكرة بمعنى
شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه
خبرها ما بعدها وهمزة افعل للتعدية وفيه ضمير راجع
الى ما والمنصوب بعده مفعوله وهذا مذهب سيبويه
اختاره المصنف وقال الاخفش ما موصولة والجملة صلتها

والخبر

والخبر محذوف اي الذي افعله اي جعله ذا فعل بشيء
عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا من غير سد شيء
مسده وذا غير معهود وبه في افعل به مفعول لافعل
بمعنى صيره ذا فعل على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء
للتعدية او الباء زائدة والهمزة للتعدية ففي الفعل ضمير
هو فاعله اي اجعل انت اياه ذا فعل اي صفه به وذا مذهب
الاخفش اختاره المصنف وعند سيبويه الباء زائدة في الفاعل
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها فيجوز حذفها
اي احسن ان تقوم والامر بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة
اي صار ذا فعل وكون الامر بمعنى الماضي غير معهود فلذا
لم يختره المصنف افعال المدح والذم لما كان الوضع لانشائهما اي المدح والذم
يعرف من اللغة فالمحتاج اليه ههنا معرفة الاصطلاح
ليتوسل به الى معرفة الاحكام المختصة وذا يحصل بعد
الافراد استغني به عن الحد نعم وبئس وفاعلهما معرف
باللام بلا واسطة للعهد الذهني او مضاف اليه اي
الى المعرف باللام بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل هذا او مضمر مميز

بفتح الياء بلفظ ما بمعنى شيء نحو نعما هي اي نعم شيئا وعند
سيبويه معرفة تامة بمعنى الشيء فيكون فاعلا لكونه بمعنى
ذي اللام وهنا غير معهود فلذا لم يختره المص وقد او بنكرة
منصوبة كنعم رجلا زيد وبعده اي بعد الفاعل المخصوص
بالمدح او الذم وهذا هو الغالب وقد يتقدم المخصوص
على الفعل نحو زيد نعم الرجل مبتدأ وحال من المخصوص
فيكون ما قبله خبرا مقدما قيل العائد اللام ولا ينبغي
هنا في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء او خبر
لمحذوف هو هو فيكون جملتان وقد يحذف المخصوص
عند القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام
فتمه لان المطابقة تعم ايضا اذ المقدر كالملفوظ
وليس الحذف نسيا ولا بد من مطابقته اي مطابقة المخصوص
له اي للفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث والجنس وساء كبئس في افادة الذم وفي الشرائط
والاحكام وحبذا وفاعله ذا وحب كظرف اي صار
حبيبا ولا يتغير حبذا لا فعله ولا فاعله ولا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث وان كان المخصوص احدها لجريها مجرى

الامثال

الامثال يقال حبذا الزيدان ومخصوصه حبذا كما للاول
اي مخصوص نعم وبئس في بعديته الفاعل فالبا وفي وجهين
في اعرابه ويأتي قبله اي قبل مخصوص حبذا او بعده حال
او تمييز على وفقه اي وفق مخصوص حبذا في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كحبذا الزيدان
راكبين وحبذا امرأة هند وذو الحال والمميز هو ذا
لانه فاعل مبهم لا المخصوص ولما كان التمييز من اسم
الاشارة قليلا في الاستعمال بخلاف الحال عكس ترتيب
الكافية ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كطاب
زيد والدا ولله دره فارسا والتمييز راجح لكونه انسب
للمدح والذم فيستحق التقديم قد سبق حده
هو اي حرف الجر ما عرف وضع لافضاء الفعل اي
ايصاله او افضاء معناه اي ما دل على الحدث كالاسماء
المتصلة بالفعل والظرف الى الاسم ولو كان الاسم
تقديرا مقدرا كما رحبت وهذا التعريف لا يتناول
الزوائد لا مثل رب فيكون حدا للجار الاصلي فيلزم كون
ذكر الاصلي استطرادا مع كونه من مقاصد النحو ولو زاد

او حمل عليه لاصابت من للابتداء في المكان بلا خلاف
وفي الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم
قيل علامة صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها
نحو اعوذ بالله منه اى التجئ اليه منه فيه انه لا يتمشى
في نحو من التفضيلية والتبيين اى اظهار المبهم وعلامته
صحة وضع الموصول موضعه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان اى الذى هو الاوثان والتبعيض وعلامته
وضع بعض موضعه كاخذت من الدراهم والبدل ويعرف
بصحة قيامه مقام من كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا
من الاخرة والتجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة اخر
مثله فيها مبالغة لكمالها فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف
بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر
بتلك الصفة كقولهم لى من فلان صديق ولقيت من زيد
اسدا والاستغراق في النفي كما جاءني من رجل فانه نص
في الاستغراق فلذا لا يجوز بل رجلان ولو لم يذكر من فانه
بل ظاهر فلذا يجوز ما جاءني رجل بل رجلان فظهر
انه غير الزيادة ومثالها ما جاءني من احد فان احدا .

اى سواء كان معه من او لا
اذا قرن به حرف النفي افاد الاستغراق البتة كان معه
من او لا فلذا لا يقال بل اثنان ولم يذكرها لانها سيجئ
حروفها فيلزم التكرار والقسم نحو من ربي لا فعلت
كذا ويضم اوله ايضا اى كما يكسر فيها اى في القسم ولا يدخل
الا على لفظ الرب والى وحتى للانتهاء في الزمان والمكان
والزمان بلا خلاف والى قلت كاننا بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم ويدخل
الى الضمير كما يدخل الظاهر يقال اليك واليه ولا يدخل عليه اى على الضمير
من هذه التخصيص الذكى كثرة كون حتى بمعنى مع وعدم
دخولها الضمير لا يقال حتاك وحتاى وحتاه وفي
للظرفية اى ظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا
كالنجاة في الصدق وقل في او كونه بمعنى على خبرا او حالا
كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل قال المحققون
انها للظرفية فيه ايضا مجازا لتمكن المطلوب في الجذع تمكن
المظروف في الظرف والباء للاستعانة لم يصب في تقديمها
اذ الالصاق اصل وغالب في الباء والمراد بالاستعانة استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم

والمصاحبة فيكون بمعنى مع كقوله تعالى دخلوا بالكفر وهم
قد خرجوا به والالصاق اى لتعلق امر المجرور
الباء نحو مررت بزيد اى التصق المرور بمكان يقرب
منه وهو يستلزم المصاحبة بدون عكس فاذا قلت اشتريت
الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا به حال الشراء
والتعدية اى جعل الفعل اللازم متضمنا لمعنى التصيير نحو ذهبت
بزيد اى صيرته ذاهبا وهى بهذا المعنى قليلة وسماعية ولكنها
مقوية لمفهوم الجار وعمله فلكل من تقديمها على المقابلة
وتأخيرها وجه واما التعدية بمعنى الافضاء فعام
لكل جار اصلى والمقابلة اى بوقوع مجروره فى مقابلة
اخر نحو بعت هذا بكذا والظرفية كجلست بالمسجد
والبدل كما اعتضت بهذا الثوب خيرا منه والتجريد
كرايت بزيد اسدا واللام للاختصاص بملكيته
كالمال لزيد وبغيرها كالجل للفرس والتعليل كضربت
للتأديب وجرحت لمخافتك والقصد اى الارادة
لقوله تعالى الا ليعبدون فان افعال الله تعالى غير معللة
بالاغراض على الصحيح وحمل القصد على الغرض والغاية

لا يناسب

لا يناسب اختصاص المتن لعموم التعليل والعاقبة
كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ولدوا للموت وابنوا
للخراب والمحققون على انه للتعليل مجازا وبمعنى عن بالقول
كقلت لزيد انه لم يفعل الشر ويأتى اللام للقسم والتعجب
اى معه نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور العظام
وكى للغرض وانما يدخل على ما الاستفهامية نحو كيمه فعلت
اى لاى غرض فعلت ويدل على كونه جارا حذف الف ما كما
فى لم وعمه ورب للتقليل اى لانشائه واتى للتكثير كما
فى مقام المدح والذم وتصدر رب لكونها انشاءا
ويختص بدخول نكرة موصوفة بمفرد او جملة لتحقق
التقليل وفعلها اى رب ماض لان حاله معلوم ويحذف
فعل رب زمانا غالبا لوجود القرائن نحو رب رجل كريم
اى لقيته وقد يدخل رب على مضمر مفرد مذكر مبهم مرجع
له فيكون نكرة مميز بفتح الياء مضاف الى منصوبه المضاف
الى الضمير المميز اى يكون مميزا بنكرة منصوبة واضاف المنصرف
الى الضمير لانه عامله ويكون رب بما الكافة عن العمل فيدخل
رب على الجمل الفعلية كقوله تعالى ربما يود الذين والاية

نحو ربما زيد قائم الا لو كان ما اذا كفه فانه رب ح يدخل
على الاسم نحو ربما ضربة بسيف وواوها اى واو ضمر رب
بعدها لا يدخل المضمر كما يدخله رب بل يختص بنكرة موصوفة
نحو وبلدة ليس بها انيس والعمل لها اى لرب لقربها فيكون
اختيارا لمذهب البصرية او لواو رب لانها معناه لقيامها
مقام رب فيكون اختيارا لمذهب الكوفية وواو القسم
مبتداء وتختص بالظاهر اعتراض فلا يقال وك لا فعلت
وتاؤه اى القسم عطف على واو القسم وتختص تاء
القسم باسم الله من بين الاسماء الظاهرة يجب خبر
حذف فعلها اى كل واحدة منهما لا يكون بالنصب
او الرفع جواب كل منهما طلبا اى دالا على الطلب والسؤال
فلا يقال والله وتالله اخبرني وباؤه اى القسم عام
يدخل المضمر والمظهر اسم الله او غيره ويحذف فعله
ويذكر وذلك لان الباء اصل الكل والواو بدل منه
ومنه التاء ويجب ان ينحط مرتبة الفرع عن اصله
وجوابه اى القسم لغير الطلب نصا باللام الابتدائية
للتاكيد وحرف النفي ما ولا وهما يتمان الاسمية والفعلية

والظا

والظاء انه سقط ان المختصة بالاسمية من قلم الناسخ
فانها ايضا يقع جوابا للقسم ويحذف جواب القسم
او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو
زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه وعن للبعد اثره
على المجاوزة لعمومه نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعلى دين وهما اى عن
وعلى اسمان بدخول من الجارة عليهما لامتناع دخول
الجار على الجار نحو جلست عن يميني اى من جانبه ومن عليه
اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو
وقد يدخل الكاف الضمير نحو انا كانت وقد يكون
اسما بمعنى المثل يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن
اسنان مثل البرد الذائب لطافتها اخر هذا لانه استطرادي
ومذ ومنذ كلاهما للزمان للابتداء اى لابتداء الزمان
بل في الزمان الماضي يعني اذا اريد بما بعدهما الزمان
الماضي فمعناهما انه مبداء زمان فعلها هو ذلك الزمان
الماضي كما فرت من البلد مذ سنة وامتد الى الان

كنا اذا كم يكن في تلك السنة اي مبدا مسافرتي هذه
السنة وامتد الى الان ولو قال لابتداء الزمان في الماضي
لكان اظهر واخصر والظرفية في الحال اي ان اريد
بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض فمعناها
ظرفية لفعلهما مع التساوي كما رايته منذ شهرنا
او يومنا اذا كنت في ذلك الشهر او اليوم اي جميع
زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضران
لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما
وراءهما فلا يصح اعتبار هما ابتداء له وحاشا وخلا
فتته لتقدم الجاء وعدا للاستثناء اي لاستثناء
ما بعدها عما قبلها **الحروف المشبهة بالفعل** في اقسامها
الثلاثي والرباعي والخماسي والبناء على الفتح
والدلالة على الحدث مثل التاكيد والتشبيه والمناسب
ايراد الصرف بدل الحروف لكونها ستة قيل لكنهم
لما عبروا عن الجارة والعاطفة بصيغة الكثرة
لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتي القلة والكثرة في الاخرى على انها

اذا

اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة فيه ان اكثر الحروف
المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية الكثرة بالقلة
ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون
مع القرينة والداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لا يتاتى
فيما عدا المشبهة والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات
مثل ما وضع للافظاء وما يشابه الفعل وعمل عمله الفرعي
ونحوهما ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجمالا
ثم يعرف الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد فناسب
صيغة الكثرة في الابتداء وتصدّر اي تقع في صدر الكلام
الا ان المفتوحة فانها لا تقع في الصدر اصلا قيل لانها
مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق
بشيء اخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت في الصدر
استبهت بان المكسورة في الكتابة فيما ان العقة الا
وبلغ المقدمات مستدركة ولو كانت الحروف
بما الكافة لا تعمل في افصح اللغات ويخرج عن الاختصاص
بالاسمية ح وتدخل الافعال كما يدخل الاسماء يقال
انما قام زيد وانما زيد قائم ان المكسورة تقرر وتوكد

معنى الجملة ولا تغيرها الى المفرد وان المفتوحة معها
اى مع الجملة كالمفرد فمعنا بلغني انك قائم بلغني قيامك
فالكسر لازم في محلها اى في محل الجملة والفتح لازم في محل
اى في محل المفرد ولو انك فاعل اى ان مع الجملة في لو انك
قائم فاعل اذ تقديره لو ثبت قيامك فيجب الفتح لوجوب
افراد الفاعل قدمه ببساطته وقس على هذا ولولا انك
مبتداء اذ تقديره ولولا قيامك ثابت فيجب الفتح ايضا
لامتناع كون المبتداء جملة اقتصر عليهما النوع غموض
فيهما وظهور اندراج البواقي في القاعدة مع عدم
الحصر فلو احتملهما اى فلو احتمل ان مع اسمها وخبرها
الجملة والمفرد جاز الكسر والفتح كمن يأتيني فاني
اعلمه يريد ما وقع بعد الفاء الجزائية الكسر بتأويل مفرد
فانا اعلمه والفتح على حذف الخبر او المبتداء اى فتعليمي ثابت له
او جزاؤه تعليمي وقس على هذا الواقع بعد اذا المفاجاة
كخرجت فاذا ان السبع بالباب اى فاذا السبع بالباب
او كونه بالباب ثابت فجاز العطف بالرفع على اسم ان
المكسورة ولو كان كسره حكما بان وقع بعد العلم

لعلمت

لعلمت ان زيدا قائم وعمرو لو تقدم الخبر وان كان
تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو
قائم تفريع على القاعدتين لتقرير المكسورة الجملة
فيبقى معنى الابتداء الرافع فيجوز العطف المحلي وتغييرها
المفتوحة فيزول معنى الابتداء فلا يجوز العطف
المذكور وانما شرط التقديم المذكور اذ لولاه للزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبا
وكذلك لكن اى هي كان المكسورة في جواز العطف
المذكور لانه لا تغير معنى الجملة ايضا ولاجل تقدير
ان معنى الجملة جاز دخول اللام الابتدائية التي لتاكيد
معنى الجملة على اسمها اى اسم ان المكسورة لو فصل
بينه وبينها كقوله تعالى ان علينا للهدى او خبرها
كان زيدا لقائم او معموله اى الخبر المتقدم على الخبر كان
زيدا لطعامك اكل ولم يجز دخولها في غير هذه الصور
بكراهة توالي حرفي الابتداء وقد سوان ترجيح العامل
او لبطلان صدارة اللام بلا ضرورة غير ترتيب الكافية
وبدل ما بينهما بمعموله المقدم رعاية للترتيب الطبيعي

ى دخولها والقرب من مقتضى اللام ودفعاً للابهام
مع ان فى ترتيب الكافية فصلاً بين الاصل والفرع وقيل
دخول اللام فى خبر لكن وهو مذهب الكوفية نحو
ولكنني من حبها لعميد واول بان اصل لكن ان فى تخفيف
وجه البصرية مقاومة العاملية بكون التاكيد ادعى
للصدارة فاستويا فلو اجتمعا يلزم ترجيح المقدم بلا
مرجح وبهذه العلة لم يجز دخولها على باقى الحروف
المشبهة سوى ان المفتوحة المغيرة معنى الجملة
فلا يدخلها لمقردة ولو خففت المكسورة يجب
دخول اللام فى الخبر فرقا بينها وبين النافية وجاز
الغاؤها اى ابطال عملها لفوات بعض مشابهتها
الفعل كفتح الاخر وجاز اعمالها على ما هو الاصل فلا يجب
اللام ح لحصول الفرق بالعمل الا عند ابن الحاجب
ودخولها مبتداء اى دخول المكسورة المخففة ح
خبره على فعل المبتداء والخبر كالافعال الناقصة وافعال
القلوب حتى لا تخرج عن اصلها بالكلية والكوفية
يعممون ويمكن عطفا على الغاؤها مع القرب

عطف دخولها على فاعل يجب ولم يجعله ح

والظهور

والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين
فانه ضعيف والمفتوحة عطف على ضمير خففت
اى لو خففت فتعمل فى ضمير شان مقدر وجوبا
لئلا يلزم ترجيح الاضعف وقل عمل المفتوحة المخففة
فى غيره اى غير ضمير الشان ويدخل المفتوحة المخففة
الجمل مطلقا اسمية او فعلية من النواسخ او لا ويجب
مع الفعل اى اذا دخلت المفتوحة المخففة الفعل
المتصرف غير الدعا يجب ان يكون مع الفعل حرف النفى
لا وان ولن ولم ليكون كالعوض من المحذوف ولتحصيل
الفرق بينها وبين المصدرية لانها تجامع المصدرية
ايضا مثالها قوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم
وايحسب ان لن يقدر عليه وايحسب ان لم يره او
السين كقوله تعالى علم ان سيكون او سوف كقوله
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا
او قد كقوله تعالى علم ان سيكون او سوف نحو ليعلم
ان قد ابلغوا وكان وهى حرف برأسه كاخواتها على الصحيح
للتشبيه وقد يعمل لخففا والالغاء غالب ولكن هو ايضا

لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها فى الظاهر فقدر فى مقدر وجوبا صح [illegible]

[illegible]

مفردة عند البصرية للاستدراك اى رفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم يقع بين كلامين تغايرا نفيا او اثباتا
معنى فقط كزيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا كجاءني
زيد لكن عمرا لم يجئ ولا يعمل لكن لو خففت لمشابهتها
لفظا ومعنى فاجريت مجريها او يدخلها اى لكن مشددة
ومخففة الواو يعطف الجملة على الجملة او للاعتراض
و ليت للتمني اى انشائية فتدخل على المستحيل كليت
الشباب يعود يوما والممكن الغير المرجو ويدخل
ليت ان المفتوحة كليت ان زيدا قائم على انه يكون
مع اسمها وخبرها اسم ليت والخبر حاصلا وعند
البصرية سادا مسدهما كما بعد علمت ولعل للترجي
فيختص بالممكن المرجو او المخوف كقوله تعالى لعل الساعة
قريب هو في اللغة الامالة مطلقا وفي العرف
امالة المعطوف الى المعطوف عليه الواو للجمع المطلق
والفاء للترتيب بلا مهلة وثم وحتى عطفا على الفاء
اى هما للترتيب ايضا ومعطوفها اى حتى جزء متبوعه
القوى او الضعيف لافادة القوة او الضعف كمات

الناس

الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة بجملة
حال منهما وبينهما اعتراض او حال من حتى واو واما
وام لاحد مبهم وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهامية
اى غير مفارقة عنها من لزوم المكان اذا لم يفارقه
ولو كان الهمزة تقديرا كقوله لعمرك ما ادري وان كنت
داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان يليها اى الهمزة احد
المستويين ويلي الاخر ام ويجاب بتعيين احدهما
او كليهما او نفيهما ولا يجاب بنعم او لا لان ام المتصلة
انما يستعمل فيما علم ثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيين
فيطلبه بخلاف او مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك
زيد او عمرو اى اجاءك احدهما لا على التعيين او لا
فيصح في الجواب نعم او لا وام المنقطعة للاضراب
عن الاول مع الشك في الثاني فتستعمل في الخبر
نحو انها لابل ام شاة اضربت عن الاخبار الاول
وشككت في الثاني وفي الاستفهام كازيد عندك
ام عندك عمرو وقصدت الاضراب عن الاستفهام
الاول بالثاني وقد تدخل المنقطعة المعترضة لو كان

بعد خبر لعدم الالتباس بالمتصلة بخلاف ما لو كان
بعد الاستفهام فانه يلزم الجملة بعد ام لدفع اللبس
والمثال ان مرا ويجب اما في اول المعطوف عليه معها
اي اما العاطفة كجاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول
الامر ان الكلام على الشك وجازت اما في المعطوف عليه
ولم يجب مع او العاطفة كجاءني اما زيد او عمرو وربما
زيدا او عمروا الآن او عام للشك الاولي والعارضي واما
للاولي خاصة وبل للاضراب عن الحكم الاول بجعله
كالمسكوت عنه وصرف الحكم الى المعطوف مع الاثبات
اي في الكلام المثبت كجاءني زيد بل عمرو فكانك لم تحكم
في المعطوف عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد واما في النفي
ففيه خلاف بين في المطولات ولا لازمة للايجاب
اي غير مفارقة عنه لانها لنفي ما وجب للاول نحو
جاءني زيد لا عمرو ولكن عكسها اي عكس لا اي لازمة
للنفي في عطف المفرد نقيضة لا فيكون لايجاب ما نفي
عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو وفي عطف الجملة نظيرة

بل يجيء بعد النفي والاثبات نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء   التنبيه
الا واما بصدر اي جملة كانت اسمية او فعلية فهما
مختصان بالجملة لتاكيد مضمون الجملة وكون الكلام بعدهما
مبتدا به وها لا يختص بالجملة بل يدخل المفرد وغيره
ولكثرة دخوله في اسم الاشارة حتى لا يغفل المخاطب
عن الاشارة التي لا يتعين معاني اسمائها الا بها
نحو هذا   اي والهمزة للقريب اراد به ما عدا البعيد
فيشمل المتوسط فاي لا والهمزة للاقرب وجه تقديمهما
ظاهر ويا وايا وهيا للبعد هذا مذهب الزمخشري قال واما
يا الله مع كونه اقرب من حبل الوريد فلاستقصار
الداعي لنفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو تعالى وعند ابن
الحاجب يا اعم وارتضاه الرضي
نعم للتقرير اي لتقرير مضمون ما سبق استفهاما او خبرا
ايجابا او نفيا هذا في اللغة وفي العرف يفهم منه معنى الايجاب
بعد النفي كبلى ولذا قال الفقهاء لو قال اليس لي عليك الف درهم
فقال نعم يكون اقرارا ترجيحا للعرف على اللغة وبلى

لايجاب النفي خبرا او استفهاما كبلى في جواب من قال
لم يقم زيد او الم يقم زيد اي بلى قام زيد واي بكسر الهمزة
وسكون الياء للاثبات بعد الاستفهام ويدخل
القسم بلا تصريح بفعله اي لا يذكر فعل القسم معه
لا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا
الرب والله ولعمري كقوله تعالى ويستنبئونك احق
هو قل اي وربي واجل وجير بكسر والفتح وان بكسر الهمزة
اي الراء او الجيم
وتشديد النون المفتوحة لتصديق الخبر موجبا او
نافيا وجاء بعد الاستفهام والدعاء
ويسمى حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة
الفصاحة او اقامة وزن او غير ذلك ومعناها
انها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة والمراد
بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا
فائدة لها اصلا والا لكانت عبثا فلا يجوز في كلام
الفصحاء لا سيما في كلام الباري تعالى وفائدتها اما تاكيد المعنى
كمن الاستغراقية والباء في خبر ما وليس او استقامة الوزن
او التسجيع او نحو ذلك اللام كشكرت له ولا ابالك عند سيبويه

وكقوله

وكقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله واذ بوأنا لابراهيم
والكاف كقوله تعالى ليس كمثله شيء قدمهما لعدم عملهما
ولتقارب الافراد وان بكسر الهمزة وسكون النون
يزاد مع ما النافية نحو ما ان طبنا جبن وقلت زيادة
ان مع لما نحو لما ان قمت قمت وما المصدرية نحو انتظر
ما ان جلس القاضي ولو لم يفصل بين الاختين لكان
احسن وان بفتح الهمزة وسكون النون مع لما كقوله تعالى
فلما ان جاء البشير وبين القسم المقدم ولو المؤخر
نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادة ان بعد
الكاف في نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم وما يزاد بعد اذا نحو اذا
ما تخرج اخرج ومتى واي واين وان كقوله تعالى اما ترين
شرطا اي حال كون هذه المذكورات دالة على الشرط وبعد
بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة وعما قليل ومما
خطيئاتهم وقلت زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه
نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين ومثل ما انكم
تنطقون وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا يزاد بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك

ان لا تستجد و بعد الواو العاطفة الواقعة بعد النفي
نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وغير المغضوب عليهم ولا
الضالين و لو قدم هذا لاطراده لكان احسن وقلت
زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم ومن يزاد في النفي
وما في حكمه كالنفي والاستفهام ولا يزاد في الموجب خلافا
للكوفيين والاخفش والباء يزاد في النفي ينبغي ان يقيد
بليس وما اذ لم يسمع في ان ولا ويزاد في خبر صدر بهل
لا في مطلق الاستفهام كهل زيد بقائم ولا يقال ا زيد بقائم
ويزاد في غيرها اي في غير افراد المذكورين سماعا
مسموعا لا مقيسا كالقي بيده وكفى بالله وبحسبك زيد درهم
حرف التفسير اي نظرا الى الخارج تنصيصا على العدد
بخلاف نحو حرفي التثنية اي يفسر اي مبهم مفرد
كجاءني رجل اي زيد او جملة كقطع رزقه اي مات
وان على صورة المصدرية يفسر ما بمعنى القول الاصح
ولا ما ليس في معناه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم
حروف المصدر ما وان المخففة مختصان للجملة
الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر وغير سيبويه

تمم

تمم ما نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المشددة
للاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيعم حروف التحضيض
هلا والا المشددتان ولولا ولوما تصدر هذه الحروف
الفعل اي يدخل على اول الفعل نا فادها اقتضاء الصدر
والفعل بعبارة وجيزة وان كان الفعل تقديرا
مقدرا نحو هلا زيدا ضربته الا للضرورة الشعرية
كقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ومعنى هذه الحروف
في الماضي اللوم على ترك الفعل وفي المضارع الحض عليه
اي الدال على توقع المخاطب قد كقولك
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب في الماضي للتقريب
اي تقريبه من الحال وفي المضارع للتقليل اكثر اي في اكثر
المواضع او الازمان وقد يكون للتحقيق كقوله تعالى قد نرى
تقلب وجهك وقد يفصل بينهما اي بين قد والفعل
بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يحذف اي قد كقوله
تعالى لما نزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت
الهمزة وهل تصدران الكلام وجوبا والهمزة يلي الاسم
مع وجود الفعل بلا قبح كا زيدا ضربت وقبح هل هل

زيدا ضربت واما اذا لم يوجد الفعل فيستويان فيقال
بلا قبح ازيد قائم وهل عمرو قاعد وتاتى الهمزة الانكار
مطلقا اى سواء كانت لمجرد الانكار كاتضرب زيدا وهو
اخوك او كان توبيخا كقوله تع الم يان للذين امنوا الاية
او للتخصيص نحو الا تقاتلون او للتقرير كقوله تع
الم نشرح لك صدرك او للتسوية كقوله تع ءانذرتهم
ام لم تنذرهم او للتعجب كقوله تع الم تر الى ربك الاية
او للتوبيخ كقوله اكذبتم باياتي وهل لا يستعمل
في شيء منها وتدخل الهمزة الحروف العاطفة دون هل
كقوله تع اوكلما وافمن كان واثم اذا ما وقع وكون
الهمزة معادلة لام المتصلة دون هل عرف في حروف العطف
فلذا لم يذكره ههنا وتحذف هي اى همزة الاستفهام عند
القرينة ويحذف فعلها ايضا عندها كقوله تعالى ابشرا
منا واحدا نتبعه ولا يحذف هل ولا فعلها
الاستقبال السين وسوف وفيه اى في سوف زيادة
تنفيس اى تاخير تصدر اى يجب ان تقع
في صدر الكلام لو للماضي ولو تدخل المضارع فدمها

لتقدم معناها وان عكسها اى للاستقبال ولو تدخل
الماضي وتدخلان الفعل وجوبا وان كان الفعل مقدرا
لقوله تعالى لو انتم تملكون وان احد من المشركين فالمرفوع
بعدهما فاعل لمحذوف لا مبتداء تقدير الاول لو تملكون
فلما حذف الفعل انفصل الضمير وفسر وتقدير الثاني
وان استجارك احد فحذف ففسر ولهذا اى ولاجل
وجوب دخولهما على الفعل فتح همزة لو انك لانه فاعل
مقدر هو ثبت وخبره اى خبر ان ح اى حين وقع بعد
لو فعل وجوبا ليكون كالعوض من المحذوف فيقال لو انك
انطلقت لا منطلق الا لو كان خبره جامدا فيجوز للتعذر
لقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ولو صدر القسم
على الشرط وغيره لزم المضي في شرطه وان كان ذلك المضي
معنى لا لفظا نحو والله ان لم تاتني لاكرمنك والجواب
اى للقسم لفظا فلا يجزم ولا يدخله اللام التي يدخل
جواب لو ولا الفاء تقول والله ان جئتني او لو جئتني ما
اكرمك او انى لا اكرمك ولا يجوز لما اكرمك او فلا
اكرمك واما معنى فجواب لهما معا ولو توسط القسم

بتقديم الشرط او غيره عليه جاز او جهان ان يكون الجواب
للقسم لفظا فيكون غير مجزوم والشرط ماضيا نحو ان
اتيتني او لم تاتني فوالله لاكرمنك وانا والله ان اتيتني او لم
تاتني لاكرمنك وان يلغى القسم ويعتبر الشرط نحو ان تاتني
والله اتك وانا والله ان تاتني اتك وتقديره اى تقديم
القسم في صدر الكلام كذكره فيه في لزوم المضي وكون
الجواب للقسم لفظا كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
وان اطعتموهم انكم لمشركون واما للتفصيل اى تفصيل
ما اجمله المتكلم في الذكر او الذهن فيندرج فيه ما وقع
في اوائل الكتب ويجب حذف فعله اى الذى هو الشرط
والتزم في موضعه اى الفعل جز جوابه اى اما مبتدا
كاما زيد فمنطلق تقديره مهما يكن من شيء فزيد
منطلق او معمولا لما بعد الفاء كاما يوم الجمعة فزيد منطلق
وهذا مذهب سيبويه فانه يجوز وضع جزء الجزاء في موضع
الشرط وان كان هنا مانع اخر نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق لجواز تقديم ما يمتنع تقديمه خاصية
لاما عنده   اى الزجر والمنع كلا ويأتي بمعنى

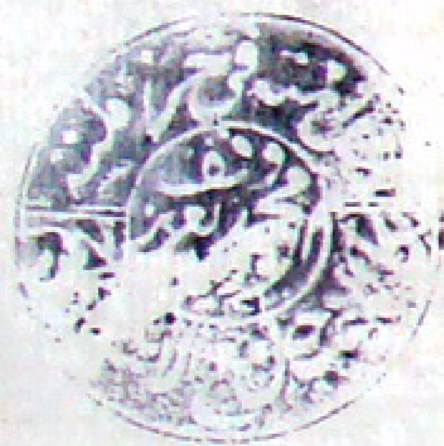
حقا لكن المقصود به تحقيق مضمون من الجملة فكان كانت
فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تركت تاء التانيث الساكنة
لان ذلك فهم من بحث التانيث فنقول من التكرار
نون ساكنة في الاصل فلا يضرها الحركة العارضة مثل
عادا الاولى تتبع حركة الاخر اى يقع بعدها فيخرج نون
نحو لدن ولم يكن لا للتاكيد فيخرج نون التاكيد الخفيفة
ويكسر التنوين ويضم لساكن لقيها والكسر هو الاصل
المطرد في تحريك الساكن والضم للاتباع كقوله تعالى
وعذاب اركض فيمن قرأ بضمة التنوين للاتباع ضمة
الكاف وهو اى التنوين للتمكن اى الدلالة على امكنية
الاسم في الاسمية بعدم مشابهته الفعل فيكون
علامة الانصراف فيختص بالمنصرف والتنكير كما
في صه بغير تنوين فان معناه اسكت الان والعوض
عن حرف نحو جوار او المضاف اليه كيومئذ وحينئذ
وساعتئذ وعامئذ ومررت بكل قائما والمقابلة لنون
الجمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب
وانما لم يجعل تنوين التمكن لوجوده في عرفات

[illegible]

مع منع الصرف للتانيث والعلمية وعند الزمخشري نحو
عرفات منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده
للمقابلة لان تاءه غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية
ايضًا فلذا يكتب بالتاء فضعفت عن المنع ومنعت
تقديرًا اخرى فصارت كالتعليق والترنم وهو الملحق
اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاء ويحذف
التنوين مع همزة ابن في اللفظ والخط فنحو زيد بن عمرو
يريد العلم الموصوف بابن مضاف الى علم اخر لكثرة الاستعمال
بخلاف رجل ابن زيد وزيد ابن عالم فتنوينا هما لا يحذفان
في اللفظ ولا همزة ابن في الخط وقل حذف التنوين
في غيره في غير نحو زيد ابن عمرو كقوله تعالى قل هو الله احد
الله الصمد فيمن قرا بلا تنوين احد
خفيفة ساكنة او بمعنى الواو ثقيلة مفتوحة يختص
نون التاكيد بقسميها بمستقبل فيه معنى الطلب
من الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
والقسم وقل دخول نون التاكيد في النفي
تشبيها بالنهي ويجب نون التاكيد في جواب القسم

المثبت

المثبت وكثرت نون التاكيد في نحو اما ترين اي في الشرط
المؤكد حرفه بما الزائدة ترك سائر احكام النون التاكيد
لانه موضعه الصرف هاء السكت هاء ساكنة تلحقهما
اي اخر حرف تحرك بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بها
احتراز عن مثل يا زيد ولا رجل فلا يلحق به هاء
السكت وقفا لا وصلا كثمه وره وقه
وماهيه وسلطانيه الكسكسة
والكشكشة سين مهملة وشين
معجمة ساكنتان تلحق كاف



المؤنث وقفا حفظا
لحركتها حتى لا يلتبس
بكاف المذكر نحو
اكرمتكس ومررت
بكيش
تم

قد وقع الفراغ من كتب هذا الكتاب على يد احوج الناس الى رب الناس العبد
الضعيف الاثيم المذنب الكثير العصيان المحتاج الى رحمة الرحيم والرحمن عبد الرحمن القراء
بن مصطفى غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه وجعل مقامهم الجنان
في مدينة ساقز في مدرسة داغستاني عبد الكريم افندي في الحصص في شهر رمضان تاريخ
سنة ١١٦٠

عدد ورقاته ١٦٠

ورقم ١٥٧

